تقرير اللجنة الوطنية للتحقيق في ما تضمنه تقرير هيئة الرقابة العامة المقدم إلى السيد الرئيس في أيار (مايو) ١٩٩٧

يتوجه أعضاء اللجنة بوافر الشكر إلى السيد الرئيس للثقة التي منحهم إياها بتكليفهم بهذه المهمة الجليلة، ويشعرون بالاعتزاز إزاء هذا التكليف الذي وإن كان يضع على كاهلهم مهام صعبة، إلا انه يتيح لهم فرصة القيام بما هو في غاية الأهمية خدمة للوطن وترسيخاً لهيبة السلطة الوطنية الفلسطينية ولثقة الشعب في مؤسساتها.

ومن منطلق فهم اللجنة لطبيعة تكليف السيد الرئيس، فإنها ترفع تقريرها هذا إليه متضمناً كل ما اجتهدت اللجنة انه يجب تضمينه ضمن حدود التكليف، ساعية لوضع الاصبع على مكامن الضعف كما على مكامن القوة في مجمل وتفاصيل الأداء الإداري والمالي والقانوني في وزارات وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية التي تطرق إليها تقرير هيئة الرقابة العامة أو التي لها صلة ذات اثر في قضايا تطرق إليها ذلك التقرير.

واللجنة إذ تضع تقريرها هذا بين يدي السيد الرئيس، فهي لا تتوخى توجيه الاتهامات أو إيجاد المبررات والأعذار، كما أنها لا تكيل الثناء أو المديح لأحد. ولا يعني غياب أي من هذه غياب من يستحقها، ولكن اللجنة لم تجد أن هذا يقع ضمن نطاق التكليف، وهي تترك للسيد الرئيس التعامل مع الملاحظات والاستنتاجات المجردة ومع التوصيات التي توصلت إليها بحكمته وبعد رؤياه وتقديره للأمور من موقع القيادة. وتؤكد اللجنة أن كل ما توصلت إليه مستقى من إفادات أخذتها في سياق التحقيق فيما تضمنه تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة ومن تمحيصها لتلك الإفادات ومقارنتها ببعضها البعض، وكذلك من قراءتها الحريصة والمتأنية للتقرير والمتضمنة الاستفسارات الهادفة التي وجهناها لرئيس هيئة الرقابة العامة وللعديد من المسؤولين على مدار ما ينوف عن الثلاث مائة (٣٠٠) ساعة.

المقدمة :

بدأت اللجنة عملها مباشرة بعد التكليف الرئاسي (الملحق أ) فعقدت اجتماعها الأول بتاريخ ١٩٩٧/٦/٨ في مبنى الرئاسة في مدينة غزة، حيث استقبلها السيد الرئيس وزودها بدعمه المعنوي .وقد لمست اللجنة اهتمام السيد الرئيس التام بسبر غور كل ما جاء في التقرير والوقوف على حقيقته مهما كان وأياً يصيب. ووضعت اللجنة آلية وبرنامجاً لعملها اعتماداً على مراجعة التقرير ومناقشته مع رئيس هيئة الرقابة من حيث الفرضيات والعرض والفترة الزمنية. وبعد ذلك تابعت اللجنة اجتماعاتها ووجدت أن هناك عدداً من المسؤولين يجب مقابلتهم والاستفسار منهم عن بعض الأمور التي وردت في التقرير، فقامت بذلك في جو من الحفاظ على السرية التامة وتم تسجيل وكتابة وقائع الاجتماعات. وقد تبين للجنة في سياق عملها وجوب استدعاء مسؤولين آخرين فتم ذلك وجرت مقابلتهم والاستماع إلى إجاباتهم على استفسارات أعضاء اللجنة. ويبين الملحق (ب) سجلاً بالاجتماعات التي عقدتها اللجنة وبأسماء ووظائف المسؤولين الذين تمت مقابلتهم .

ومن الجدير والمهم ذكره أن اللجنة استرشدت في بداية عملها فقط بما جاء في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة من ملاحظات والتي استطاعت اللجنة تصنيفها ضمن واحدة أو اكثر من الفئات التالية:

١. قضايا عامة نابعة عن غياب القوانين والأنظمة.
٢. قضايا عامة نابعة عن عدم كفاية القوانين والأنظمة.
٣. مخالفات نابعة عن استهتار بالقوانين والأنظمة.
٤. مخالفات خطيرة يعاقب عليها القانون.
٥. تقصير في القيام بالواجب والمسؤوليات.
٦. استغلال النفوذ والموقع لأغراض غير مشروعة.
٧. مخالفات نابعة عن عدم كفاية المسؤولين إدارياً (المستوى المتوسط).
٨. مشاكل نابعة عن غياب الإشراف والمراقبة على عمل الوزارات والهيئات وأقسامها.
٩. مشاكل نابعة عن عدم وضوح الصلاحيات و/أو تضاربها:
   أ. داخل الوزارة أو الهيئة.

ب. بين الوزارات أو الهيئات.

١٠. مشاكل نابعة عن التعدي على صلاحيات الجهة المخولة.

١١. مشاكل نابعة عن سوء تقدير من قبل المسؤول.

١٢. الامتناع عن أو إغفال القيام بما من شأنه درء أو رفع الضرر.

١٣. ممارسات سلبية متوارثة تسيء إلى مظهر السلطة.

١٤. اجتهادات هيئة الرقابة.

١٥. أخرى.

وكانت الاستفسارات التي قدمتها اللجنة لدى من قابلتهم موجهة بهدف التحقق من جدارة الملاحظات الواردة في التقرير. وقد قاد هذا اللجنة إلى الاستماع إلى إفادات حول أمور لم ترد في التقرير ولكنها تلقي مزيداً من الضوء عليها وعلى الظروف التي صاحبت حدوثها. وقامت اللجنة بتصنيف ملاحظاتها ضمن الفئات السابقة الذكر، ذلك أن أسلوب التعامل مع ملاحظات من إحدى هذه الفئات أو علاجها قد يختلف في طبيعته عن أسلوب التعامل مع ملاحظة من فئة أخرى. وبشكل عام وجدت اللجنة أن تصنيف الملاحظات من حيث طريقة العلاج يندرج ضمن الآتي:

أ. ملاحظات تتعلق بالقوانين والأنظمة، سواء كان ذلك من حيث غيابها أو عدم الوضوح فيها أو الحاجة إلى استكمالها أو إلى توحيدها، وهذه تتم معالجتها باستكمال بناء الجسم القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها.

ب. ملاحظات تتعلق بفشل الإشراف أو سوء التقدير أو التقصير في القيام بالمسؤوليات أو غياب المبادرة، وهذه يمكن معالجتها بوضع الإنسان المناسب في المكان المناسب.

جـ. ملاحظات تتعلق بنقص الدراية أو حداثة التجربة على المستوى المتوسط (دون وجود تقصير متعمد)، وهذه يمكن معالجتها بالتدريب والتأهيل والمراس والإشراف الأفضل.

د. ملاحظات تتعلق بخرق القانون أو الاستهتار به أو الامتناع عن أو إغفال القيام بما من شأنه درء أو رفع الضرر أو استغلال المنصب للقيام بأعمال مخالفة للقانون أو للحصول على

تسهيلات تجحف بمبدأ تكافؤ الفرص، وهذه يمكن معالجتها بتطبيق نصوص القانون على المعنيين بما في ذلك الإحالة إلى النيابة وتطبيق حكم القضاء.

هـ. ملاحظات لهيئة الرقابة، نابعة عن اجتهاداتها و/أو دراسات قامت بها، وهذه يمكن نقلها كما هي – إلى القدر الذي بنيت فيه على دراسات جدية – إلى الجهات المعنية للنظر في إمكانية الاستفادة منها.

و. ملاحظات تتعلق بممارسات أو أساليب عمل متوارثة كانت سائدة في ظرف غير الظرف الحالي ولا تتلاءم ومتطلبات هذا الظرف بل تضر بعملية البناء أو تعيقها، كما تسيء إلى مظهر السلطة، وهذه يمكن معالجتها بالتوجيه والإرشاد في الوقت الذي يجري فيه استكمال بناء مؤسسات الدولة وإقامة النظم وتطبيق حكم القانون.

وتقدم اللجنة فيما يلي ملاحظاتها واستنتاجاتها، كما تقدم التوصيات بشأن التعامل مع هذه الملاحظات والاستنتاجات ضمن الإطار الذي ورد ذكره.

أولاً : تقرير هيئة الرقابة :

تؤكد اللجنة بداية على أهمية الدور الذي تقوم به هيئة الرقابة العامة في السلطة الوطنية وترى في مجرد وجود هذه الهيئة كإحدى مؤسسات السلطة، وفي إصدارها لتقريرها الأول، مؤشرين إيجابيين هما مدعاة للشعور بالرضى والاعتزاز.

واللجنة إذ تثمن هذه المحاولة الأولى في العمل الرقابي لهيئة الرقابة العامة، رئيساً وعاملين، وإذ تترحم على روح أمين عام هيئة الرقابة الأول الشهيد أبو العبد العكلوك، فإن لها بعض الملاحظات العامة والتوصيات حول هذا التقرير وتضعها فيما يلي أمام السيد الرئيس:

أ : إيجابيات التقرير :

١. يضع التقرير إصبعه على الكثير من الممارسات السلبية التي يجب الاهتمام بمعالجتها ويفتح الطريق أمام استقصاء أسبابها وسبر غور أبعادها.

٢. يكشف التقرير عن مشاكل عامة عديدة كضعف الإشراف في عمل المؤسسات الحكومية إدارياً وقانونياً ومالياً.

٣. يشير التقرير إلى الكثير من الفجوات في القوانين والأنظمة أو في تطبيقها ويبين الحاجة إلى إغلاق هذه الفجوات.

٤. يعتبر التقرير – كمحاولة أولى في ممارسة الرقابة – مسودة مقبولة حتى وإن كان هناك نقص أو تضارب وعدم شمولية يمكن تحسينها والبناء عليها عند إعداد التقرير القادم للعام ١٩٩٧.

ب : نقاط شكلية تستحق الذكر :

١. صدر التقرير باسم رئيس هيئة الرقابة وعنه. فمن المفترض أن يكون التقرير ثمرة جهد مؤسسي عام، ولا ينسب إلى فرد. وقد أغفل رئيس الهيئة هذا البعد المهني والإنساني.
٢. يتعامل رئيس الهيئة مع التقرير وكأنه دليل حسن أداء للهيئة أو شاهدة براءة لها (بينما كان يجب فصل التقرير عن الهيئة واختصاصها ومجال عملها عن تقرير الرقابة الصادر عنها).

جـ : سلبيات التقرير :

١. العرض بشكل عام غير واضح وغير دقيق ويغطي بشكل انتقائي ومتقطع فترات زمنية مختلفة للوزارات وبعض المؤسسات في السلطة الوطنية.

٢. التقرير غير شامل، حيث لا يغطي نشاطات مؤسسات السلطة أو فروعها العاملة في الضفة الغربية إلا في حالات قليلة وبطريقة هامشية ومنقوصة. وأما المؤسسات التي يغطيها التقرير في قطاع غزة فهو لا يفعل ذلك بنفس الدرجة من التعمق، كما أن هناك مؤسسات كثيرة لا يغطي التقرير نشاطاتها بتاتا، لا في القطاع و لا في الضفة.

٣. يهمل التقرير هيئات هي الأكثر مثاراً للجدل في الشارع الفلسطيني، وبخاصة الشركات شبه الحكومية والتي يتطلع الجميع إلى استجلاء وضعها و موقعها وأساليب عملها ومآل دخلها وصاحب القرار في تحريك أموالها وأرباحها وما إذا كان هناك رقابة فعالة عليها أو أنها سائبة متروك لحسن الظن والثقة بمسؤوليها.

٤. يظهر التقرير أن هيئة الرقابة العامة تعاني من نفس المشاكل التي تعاني منها أجهزة أخرى كثيرة في السلطة الوطنية الفلسطينية من حيث الفصل بين الضفة والقطاع، حتى أن قارئ التقرير يخرج باستنتاج واضح أن هيئة الرقابة العامة مؤسسة رقابية على قطاع غزة فقط . إن اللجنة لم تجد عذراً مقبولا لهذا النقص الخطير.

٥. أما من حيث نوعية العمل الذي قامت به هيئة الرقابة العامة كما انعكس من خلال التقرير، فإنه لا يرقى في كثير من الحالات العينية التي تطرق إليها إلى المستوى الذي يستطيع معه صاحب القرار اعتماده كأساس لاتخاذ الإجراءات التقويمية والعقوبات المسلكية الضرورية.

٦. يعطي التقرير الكثير من التوصيات دون أن يدعمها بدراسات، فتبدو مرتجلة.

٧. يستعمل التقرير اكثر من عملة نقدية واحدة في وصف النواحي المالية كما أن هناك أرقاماً مغلوطة كان يجب التأكد من صحتها قبل إدراجها في التقرير.
إضافة لذلك فإن طريقة احتساب الأموال التي كان من الممكن توفيرها وفق التقرير تعتمد على تخمينات افتراضية تتجاهل في الكثير من الأحيان وجود قرارات تنفي الإمكانات التي بنى عليها.
وبناءً عليه، فإن التقرير يعطي انطباعاً خاطئاً ومبالغاً فيه عن سوء تدبير الأموال العامة في المجالات التي تطرق إليها.

٨. يدرج التقرير الكثير من الملاحظات التي تم الأخذ بها وبالتالي لا حاجة إلى ذكرها في السياق الذي جاءت فيه، حيث تعطي انطباعاً سلبياً خاطئاً، بينما كان يمكن إدراجها كحالات للتجاوب الإيجابي مع ملاحظات هيئة الرقابة وتقييم نتائج ذلك التجاوب ومتابعة آثاره.

٩. لا يفصل التقرير بصورة واضحة بين ممارسات إدارية صاحبت فترة التكوين الصعبة ووضع اللبنات الأولى وتعود في كنهها إلى صعوبة تلك الفترة، وبين الممارسات في الفترة الأكثر استقراراً، أي عام ١٩٩٦، والذي شكل فترة موازنية منفصلة.

١٠. ركز التقرير فقط ، وبطريقة لا تخلو من السطحية في بعض الأحيان، على الوزارات والسلطات التي استطاع الوصول إليها، ولا شك انه كان بإمكان هيئة الرقابة، بل كان عليها، بذل جهد اكبر في الوصول إلى عدد اكبر من دوائر السلطة الوطنية المختلفة.

١١. استخدم التقرير في بعض المواقع لهجة قاسية وعبارات ممجوجة غير مناسبة وغير مهنية في مخاطبة المسؤولين أو في تقييم الأداء، مما ولد ردود فعل كان يمكن تجنبها وعملت على توتير العلاقة.

١٢. اعتمد التقرير في استقاء المعلومات في بعض الأحيان على أساليب غير مهنية تدنو من المخابراتية والتصيد.

١٣. لم يأخذ التقرير بعين الاعتبار قرارات كان مجلس الوزراء قد اتخذها وذلك في تقييمه ونقده لبعض الإجراءات المتخذة من قبل مسؤولين في مواقع مختلفة.

د. تفنيد العائد المالي لتقرير الهيئة:

أوردت هيئة الرقابة مبلغ ٣٠٢ مليون دولار كعائد مالي ناتج عن تقارير ونشاطات الهيئة واعتماداً على نتائج الاجتماعات التي عقدتها اللجنة مع هيئة الرقابة وبعد تقييمها للتقرير وكذلك بعد مراجعة الجهات ذات العلاقة بالرقم المذكور تبين أن الرقم المذكور بعيد كل البعد عن الدقة والصحة والمهنية وتضع اللجنة حول ذلك الملاحظات التالية:

أ. إن استخدام اصطلاح "عائد مالي" و "دخل قومي" في التقرير للدلالة على رقم ٣٠٢مليون مضلل وغير موثق محاسبياً ومهنياً.

ب. عبرت الأرقام الواردة في التقرير عن فترات زمنية غير متساوية وأقرت هدر الأموال في بداية السنة المالية ٩٦ دون الأخذ بعين الاعتبار عدم الصحة للمقارنة عند عدم تساوي الفترة المالية وعدم صحة الانتاجات عند أخذ نتائج أعمال كامل الفترة الزمنية، وقد أظهرت تحقيقات اللجنة أن العديد من الأرقام الواردة في التقرير قد عولجت في نهاية الفترة المالية لعام ٩٦.

جـ. إن استخدام اصطلاحات مثل " اهدار المال العام"، و"سوء استخدام الأموال"، و"الصرف في بنود غير مقره " لم يعتمد تعريفات واضحة ولم يعتمد أسس مالية أو محاسبية واضحة، مما أدى إلى الخلط في احتساب ما أُدعي أنه عائد مالي على نشاطات هيئة الرقابة من ناحية، وإلى احتساب عوائد غير قابلة للتحقق أو اهدار غير موجود فعلاً من ناحية أخرى.

د. إن الرقم الوارد في التقرير كهدر للمال العام وسرقات وسوء استخدام اعتمد على اقتراحات وقعّتها أو استنتجتها هيئة الرقابة لم يعتمد فيها الأسس المالية والمحاسبية الصحيحة وترى اللجنة في هذه الأرقام التالي:

- نتائج الدراسات الموضوعية : تشكل عوائد بنود السيارات الحكومية والسيارات المعفاه من الجمارك والتهرب الضريبي والهواتف الخلوية، غالبية هذا البند البالغ ١٥٥,٥ مليون دولار.

- السيارات الحكومية: مع قناعة اللجنة بوجود سوء استخدام للسيارات الحكومية وعدم التزام من قبل المستخدمين لها إلا أن اللجنة ترى أن هناك عدم وضوح في تقرير هيئة الرقابة حول حجم الهدر الحاصل وطريقة احتسابه.

- السيارات المعفاه من الجمارك: ترى اللجنة أن الاعفاءات الجمركية لسيارات العائدين أمر قانوني ومغطى بقرار من جهة مخولة، وبالتالي لا يمكن اعتبار الرقم الوارد في هذا البند هدر للمال العام، إلا أن اللجنة وجدت أن هناك سوء استخدام على مستوى واسع لحق الاعفاء الجمركي من قبل أشخاص متنفذين لصالح أشخاص لا يعطيهم القانون هذا الحق، مما يستوجب التحقيق لتحديد حجم الهدر المالي ومحاسبة المسؤولين عنه واسترجاع العام.

- التهرب الضريبي: من الواضح وجود هذه الظاهرة والحاجة إلى معالجتها، إلا ان اللجنة لم تجد في تقرير هيئة الرقابة أي أساس للرقم الذي أورد الخسائر الناجمة عن التهرب الضريبي.

- الهاتف الخلوي: اتضح للجنة أن عدد الهواتف الخلوية الذي استخدم كان رقماً افتراضياً (٥٠٠٠) قدرته هيئة الرقابة دون أي أساس تستند إليه باستثناء شعورها

بوجود مشكلة ورغبتها في جلب الانتباه إليها حسب ما أفاد رئيس الهيئة. ومع ذلك قامت الهيئة باحتساب مبلغ حوالي ١٧ مليون شيكل كهدر في هذا المجال.

تود اللجنة هنا أن تشير إلى أن باقي الأرقام الواردة في هذا القسم من التقرير لا تختلف في عدم مصداقيتها عن ما تم تفنيده ولا تجد اللجنة أي أساس يدعم الرقم الذي أوردته هيئة الرقابة والبالغ ١٥٥,٥ مليون دولار وتبدي استغرابها الشديد لكيفية السماح لإدراجه دون أخذ الحيطة والحذر المهنيين، وبدون شك فقد وقعت هيئة الرقابة في خطأ محاسبي فادح.

جـ. نتائج تقارير المجالس البلدية والقروية: شكلت متأخرات وديون المشتركين وكذلك السرقات والفاقد اساس رقم العائد المالي في تقرير هيئة الرقابة لهذا البند والبالغ ٤٤,٢ مليون دولار، وبناء على نتائج اعمال اللحنة في هذا الاطار فقد تبين التالي:

- تتفق اللجنة مع هيئة الرقابة حول خطورة المشكلة القائمة في عدم تحصيل الديون على المشتركين وخصوصاً بعد أن علمت اللجنة أن معظم هذه المبالغ مستحقة على أشخاص ومؤسسات ميسورة الحال، ولم يتم تحصيلها من قبل المجالس البلدية والقروية لأهداف سياسية وانتخابيه ومع أن اللجنة لا تستطيع تأكيد أو نفي الرقم الوارد في تقرير هيئة الرقابة، إلا أنه تأكد للجنة أن هذا المبلغ في بلدية غزة يزيد عن ٢٦ مليون شيكل حسب معلومات وزارة الحكم المحلي.

- السرقات والفاقد في الشبكة: من المتعارف عليه أن هناك مشكلة كبيرة في شبكات الكهرباء وأيضاً المياه وسبب ذلك أن الاحتلال الاسرائيلي لم يستثمر إلا قليلاً في هذا المجال. وترى اللجنة أنه ليس هناك أساس مالي أو محاسبي لتقسيم الفاقد بين سرقات وفاقد ناتج عن تلف الشبكة، وبالتالي ليس من الدقة ادراج الرقم على أنه هدر للمال العام.

د. تقارير رقابية على الوزارات والمؤسسات العامة: قسمت هيئة الرقابة المبلغ الوارد في هذا البند إلى مجال النفقات ومجال الايرادات، حيث بلغ مجموع (العائد أو الهدر) في مجال النفقة ٢٤٩ مليون شيكل تقريباً، وبلغ ٨٠ مليون شيكل في مجال الايراد، وبعد مراجعة الأرقام المذكورة تبين مايلي :

- مع أن هيئة الرقابة استخدمت ٣ شيكل كسعر صرف مقابل الدولار عند تحويل العملات، إلا أن الرقم الوارد في التقرير لهذا البند يتضارب مع الأرقام الأصلية، ولم تستطع هيئة الرقابة توضيح أسباب الفرق.

- عائد النفقات : يُشكل الهدر في مجال الأراضي واستثمارها أساس هذا الرقم (٩٠٪ منه) وبعد مراجعة الاتفاقيات الموقعة المتعلقة في هذا الموضع تبين أنها مقره من جهات مخولة ولا تحتوي على هدر مالي.

- عائد الايرادات: ترى اللجنة أن هذا البند والبالغ حوالي ٨٠ مليون شيكل، اعتمد على افتراضات هيئة الرقابة حول الاستخدام للأموال العامة، أي حول السياسة المالية العامة، وتؤكد اللجنة أنه لا يمكن اعتبار ذلك هدراً أو إسراف.

هـ. موازنة السلطة الوطنية لعام ١٩٩٦: من حيث الأرقام الواردة في الموازنة المذكورة فقد تبين سطحية الأرقام المذكورة وعدم الدقة المهنية في إعدادها ومراجعتها. و من غير المقبول أن لا تراجع الأرقام الواردة في التقرير من قبل الهيئة، ومن غير المقبول أيضاً أن يتم الحصول على الأرقام من مصادر غير مخولة وأن يكون التناقض فيها إلى درجة تعطي أي شخص القدرة لمعرفة حجم عدم التدقيق الذي تم عند اعداد التقرير.

واعتماداً على كل ما سلف فإن اللجنة تسجل تحفظها على جميع الأرقام الواردة في التقرير تحت البند العائد، وتود أن تؤكد استغرابها الشديد(مع قناعتها بعدم وجود سوء نية لدى الهيئة) لعدم توخي هيئة الرقابة الدقة والحيطة والحذر المهنيين.

هـ. توصيات لهيئة الرقابة العامة:

١. ترى اللجنة عدم إيكال الإدارة والإشراف على هيئة الرقابة لفرد واحد، نظراً للأهمية الاستثنائية لهذه المؤسسة، وتوصي اللجنة بتشكيل مجلس إدارة من ذوي الاختصاص يعهد إليه الإشراف على عمل الهيئة ونشاطاتها بما يكفل إرساء قواعد وأسس وتقاليد عمل رقابي مهني على أعلى مستويات الكفاءة والمهنية والاحتراف يكون رئيس الهيئة رئيسه أو أمينه العام.

٢. رفد هيئة الرقابة العامة بما تحتاجه من الإمكانات المادية والفنية والكفاءات المتمرسة والمدربة.

٣. إصدار الأنظمة والتعليمات واللوائح الداخلية التي من شأنها مساعدة الهيئة في تحقيقها لأهدافها، الوقائية منها والعلاجية، من خلال إتباع احدث الطرق في إجراءات الرقابة الإدارية والمالية والقانونية.

٤. ضرورة إشراك طاقم الهيئة في كتابة التقرير بحيث يصدر التقرير عن الهيئة ككل وليس عن رئيسها، وكذلك مراعاة استخدام لغة مهنية تتوخى نقل الحقيقة المجردة ولا تخفي في ثناياها الأحكام القيمية والأخلاقية.

٥. عدم إصدار تقارير منقوصة من حيث الفترة الزمنية أو التغطية الجغرافية أو المؤسساتية وتوخّي أن يشمل التقرير القادم معالجة النواحي الأساسية التي أهملها، وعلى وجهة التحديد، لا يجوز أن يقتصر التقرير فقط على جزء من النشاطات في شطر من شطري الوطن.

٦. على هيئة الرقابة العامة تحري الدقة في إيراد الأرقام في تقريرها تأكيداً لمصداقية التقرير وعليها أن تحصل على المعلومات من منبعها.

٧. وَضعْ رئيس الهيئة ومجلس إدارتها في صورة قرارات مجلس الوزراء أول بأول وبطريقة رسمية، ولا نرى غضاضة في أن يحضر رئيس الهيئة اجتماعات مجلس الوزراء أو بعضها.

ثانياً: ملاحظات واستنتاجات عامة :

أ. لقد طرأ تحسن إجمالي على أداء أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها. و مع أن هناك تفاوتاً في مدى التقدم الذي أحرزته الوزارات أو السلطات أو الأجهزة المختلفة، إلا أن الصورة الإجمالية لعملية البناء هي صورة إيجابية، وإن كانت دون التوقعات. وبالرغم من وجود نقاط مضيئة كثيرة في غاية الأهمية في أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه يوجد بالمقابل الكثير من الممارسات السلبية التي ترمي بظلالها على ذلك الأداء، فتختفي وراءها النقاط المضيئة وتبرز صورة قاتمة للغاية عن الوضع. وتعرض اللجنة فيما يلي بعض عناصر هذه الصورة:

١. الاستهتار بالقوانين والأنظمة من قبل العديد من المسؤولين في مواقع مختلفة، واستغلال المنصب الرسمي أو الموقع للحصول على ميزات ومكاسب (أي أن هناك فساد) وكذلك يتصرف البعض وكأن القوانين والأنظمة وضعت لغيرهم.

٢. ضعف الإشراف المركزي اللازم على عمل وزارات وهيئات ومؤسسات السلطة مما أدى إلى وجود تقصير كبير في إقرار هيكلياتها واستكمال القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم العمل الإداري والمالي فيها هذا من ناحية، والتداخل والتضارب والتنازع في الصلاحيات بينها من ناحية أخرى.

٣. غياب الإشراف الإداري والمالي داخل وزارات وهيئات ومؤسسات السلطة بدرجات متفاوته وكذلك النظم اللازمة لتحقيقه، مما أدى إلى تسيب إداري ومالي فيها.

٤. غياب الشعور بالمسؤولية، وتبرير عدم تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات و/أو تجاوزها من قبل بعض المسؤولين بالتذرع و/أو الادعاء بالحصول على موافقة السيد الرئيس ومعظمها موافقات شفوية.

٥. التعامل مع المرحلة في ظل السلطة الوطنية كأن الوطن محطة من محطات الإثراء السريع وليس بناء للوطن.

٦. (التدخل المرفوض والمستهجن) من قبل بعض الجهات والمتنفذين في الأجهزة الأمنية في نشاطات تجارية على مستويين خطرين:

- **الأول:** يتضمن علاقات مشبوهة مع نظراء إسرائيليين الأمر الذي يشكل خطاً أحمرا يستدعي التعامل معه على أنه اختراق أمني وفساد مالي وسياسي من أسوأ الأنواع ويجب اجتثاثه.

- **والثاني:** له علاقة مع الاقتصاد الوطني، حيث أن تدخل مسؤولين ومتنفذين في السلطة و الأجهزة بشكل غير مشروع (غير قانوني) بالأعمال التجارية لأغراض الإثراء الشخصي أدى إلى نشوء شرخ في العلاقة بين قطاعات واسعة في الشعب من جانب والسلطة وأجهزتها من جانب آخر.

٧. الإهمال المتعمد في إدارة المال العام من بعض المتنفذين في الوزارات أو المؤسسات أو الأجهزة الأمنية وكأنه حقّ لهم أو إرث.

٨. الإهمال المتعمد إلى حد العبثية في إدارة ومتابعة برنامج المساعدات من الدول المانحة إلى درجة بلغ فيها الاختلاف بين تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي و بكدار إلى نصف بليون دولار (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي)

٩. غياب الرقابة الكافية أو غيابها الكامل على المساعدات التي ترد إلى بعض مؤسسات ووزارات السلطة الوطنية ولا تُودع في الخزينة ولا تخضع لإجراءات النظام المالي المركزي.

١٠. تقصير عام في تطبيق الأنظمة والتعليمات وفي تطبيق الإجراءات الإدارية الصحيحة، يصاحبه غياب لجهود التوعية والإرشاد اللازمين في بناء جهاز خدمة مدنية واع وكفء.

١١. التعامل مع الضفة الغربية وقطاع غزة في كثير من الأمور كجسمين منفصلين مما يضعف دور الحكومة المركزية في هذه المرحلة الحرجة من البناء ويرسخ سياسة الفصل الإسرائيلية.

١٢. هناك حالات ظاهرة ومرئية تنعكس سلباً على هيبة السلطة وعلى ثقة الناس في نزاهة إجراءاتها، وهذه تحتاج إلى معالجة ظاهرة ومرئية تجعل من السلطة الوطنية ومسؤوليها قدوة حسنة للناس.

١٣. ضعف كبير في قيم العمل وإنتاجيته.

١٤. قيام عدد من المسؤولين والمتنفذين في السلطة، وفي حالات كثيرة، بالحصول على ميزات وتسهيلات غير متاحة لغيرهم و/أو مخالفة للقانون.

١٥. غياب الحصافة في العلاقات ما بين بعض المسؤولين وأصحاب المصالح التجارية مما يسيء إلى سمعة السلطة، وبخاصة عندما يصاحب هذا مظاهر للإثراء السريع في العقار أو في السيارات الفارهة أو لبناء مقرات لمؤسسات السلطة من أموال تم الحصول عليها عن طريق التهديد (خاوات)، ثم يُعاد صرفها أو بعضها من وزارة المالية أو غيرها.

١٦. تعيين أشخاص على ملاك السلطة الوطنية يتقاضون رواتبهم دون قيامهم بوظائفهم، حتى أن بعضهم يقيم في الخارج منذ أن صدرت لهم قرارات تعيين.

ب. لأسباب متعددة ورغم أنها حصلت على مساعدات فنية متخصصة، لم تنجح معظم الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في استقطاب الكفاءات

اللازمة للقيام بمهامها وتحقيق أهدافها وغاياتها. وقد وجدت اللجنة من خلال استماعها إلى إفادات المسؤولين في الوزارات، وإجاباتهم على أسئلتها ما يلي:

١. إذا كان الظرف السياسي قد اقتضى التركيز بشكل كلي على الوضع السياسي فإن غياب دور مجلس الوزراء كهيئة قيادية متخصصة في إدارة وتنسيق وتصريف شؤون السلطة والوزارات قد أدى إلى جملة نتائج سلبية.

٢. نجحت بعض الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة إلى درجات متفاوتة في بناء نفسها كمؤسسات حكومية تضطلع بمهام على درجة عالية من الأهمية في مرحلة التأسيس.

٣. فشلت بعض الوزارات الأساسية كالمالية والتخطيط والسياحة والشؤون المدنية والإعلام والزراعة في القيام بمهام هي سبب وجودها، مما جعلها موضع انتقاد من مختلف الجهات. ويعكس أو ينم عن غياب الرقابة والمحاسبة على مستوى الوزراء والمستويات؟؟ الإدارية الأخرى، وغياب التقارير الدورية عن عمل الوزارات.

٤. هناك صورة مشوّشة و قدر من عدم الاتفاق بين الوزارات، وأحياناً كثيرة في نفس الوزارة، في تقييم مدى وجود أو غياب القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم العلاقات و سير العمل والصلاحيات والمسؤوليات والإجراءات.

٥. ضعف إلمام وغياب إدراك الكثيرين في مواقع المسؤولية لأهمية وجود النظم ومعناها وكيفية توظيفها لمصلحة العمل.

٦. هناك عدم توافق و/أو انسجام بين العديد من الوزراء ووكلائهم (وأحياناً على نحو فادح) مثل: المالية، الزراعة، السياحة، الشؤون الاجتماعية، الاقتصاد والتجارة، المواصلات، الشباب والرياضة، الإعلام الشؤون المدنية...، مما يؤثر سلباً على عمل الوزارة ويعيق استكمال البناء المؤسسي فيها، ويعكس هذا عدم وضوح الصلاحيات للمناصب العليا المختلفة في السلطة.

٧. غياب بعض الوزراء والمسؤولين كثيراً عن وزاراتهم ومواقعهم واتخاذهم لمكان سكناهم عواصم عربية يؤثر سلباً على سير العمل، وتزداد فداحة نتائج ذلك إذا ما قُرن بغياب الهياكل والأنظمة والصلاحيات الواضحة (ثبت للجنة أنه قد تواجد في عاصمة عربية واحدة أكثر من عشرة وزراء في آن واحد).

٨. هناك عدم توازن في متابعة الوزراء ورؤساء الهيئات والمؤسسات لأعمالهم في الضفة الغربية وقطاع غزة وهذا نابع من عدم التواجد أو الجدية في توحيد وزاراتهم.

جـ. في الوقت الذي كان بإمكان السلطة الوطنية الفلسطينية بناء إدارة عامة وجهاز خدمة مدنية حديثين على أسس تختارها هي مع الاستفادة من خبرات الدول الأخرى، يبدو جهاز الخدمة المدنية في السلطة الوطنية مترهلاً بالرغم من حداثة تأسيسه. وللجنة في هذا المجال الملاحظات التالية:

١. هناك عدد كبير من التعيينات السياسية في جهاز الخدمة المدنية، وكثيراً ما تكون هذه التعيينات لأشخاص ليس لديهم الخلفية أو التدريب اللازمين للاضطلاع بالمهام الفنية التي تقوم بها الوزارات. وبينما أبدى الجميع ممن أثاروا الموضوع تفهماً للحاجة إلى استيعاب كوادر م.ت.ف، سواء من العائدين أو من المناضلين المحررين في أجهزة السلطة الوطنية، إلا أن الجميع تساءل عما إذا كان توظيفهم في مراتب لا تتناسب مع خبراتهم وقدراتهم هو الوسيلة الأفضل لحل هذه المشكلة.

٢. عند تكوين الوزارات وأجهزة السلطة الأخرى تم وضع العربة أمام الحصان. ففي العديد من الحالات جرت التعيينات في الوزارات بسرعة اكبر من السرعة التي جرى فيها تعريف المهام التي ستضطلع بها الوزارة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومن ثم وضع الهيكلية المناسبة لذلك وتعريف وتوصيف الوظائف ومؤهلاتها، مما جعل الهيكلية تلاحق التعيينات بدلاً من العكس. وقد أثر ذلك سلباً على كفاءة العمل وعلى الروح المعنوية للموظفين.

٣. بالرغم من مرور ثلاث سنوات على بناء السلطة الوطنية الفلسطينية، لا يزال الهيكل العام للوزارات والهيئات والمؤسسات في السلطة عائماً، غير واضح وغير مكتمل، وبالتالي غير مقر.

د. من خلال اللقاءات العديدة التي عقدتها اللجنة والتحقيقات فيما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة أكد كثيرون، وزراء ومسؤولين، على أن مواطن الفساد الحقيقي في السلطة إما لم يرد تناوله في التقرير أو تم ذلك بشكل سطحي وسريع. وأشار هؤلاء إلى أن الشركات الاحتكارية المرتبطة بالسلطة، وكذلك بعض المتنفذين في الأجهزة الأمنية، علاوة على بعض المسؤولين في الوزارات، والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية قد استأثروا و/أو تحالفوا مع جهات مقابلة في المجتمع مشكلين إطاراً احتكارياً للكسب والإثراء غير المشروعين. وفي هذا السياق تسجل اللجنة الاستخلاصات التالية:

١. مع إدراك اللجنة للخطورة الكامنة في ترك العنان للحسد والنميمة والتصيّد لجعل كل مسؤول ميسور الحال موضع شك واتهام، توجد أسباب كافية تدعو لتوجيه السؤال المركزي للكثيرين من مسؤولين مدنيين أو عسكريين **"من أين لك هذا؟"**.

٢. هناك ممارسات تنم عن فساد واستغلال للموقع منتشرة لدرجة مقلقة. وجدير بالملاحظة أن بعضاً من هذه الممارسات تكثر في المواقع الأكثر قرباً من الجانب الإسرائيلي سواء على المعابر أو في الشؤون المدنية أو غيرها.

٣. إن الملاحظات التي وردت للجنة حول الفساد وانتشاره تشير بالإصبع إلى الشركات الاحتكارية والشركات شبة الحكومية ومن يتعاملون في إدارة المال العام وبعض من يتعامل مع أموال الدول المانحة في السلطة أو المنظمات الغير حكومية وللأسف إلى أشخاص في الأجهزة الأمنية والنائب العام السابق.

ثالثاً : توصيات محددة حول الملاحظات العامة

تبرز الملاحظات الواردة أعلاه سلبيات تتعلق بأداء ومصداقية السلطة الوطنية الفلسطينية وتؤثر على مجمل العلاقة بين السلطة والشعب في هذه الفترة الحرجة من تاريخه هذا من ناحية، وعلى صلابة البنيان الداخلي الفلسطيني وبالتالي على صلابة الموقف الفلسطيني في معركة البناء والمفاوضات مع إسرائيل من ناحية ثانية، ويقتضي كل ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة والصارمة والفورية لمعالجة تلك السلبيات. إن بناء سلطة وطنية قوية على أرض فلسطين تمثل الشعب وتثبت وجوده وتحفظ هويته الوطنية على أسس متينة لا يمثل فقط تحقيقاً للطموح الفلسطيني بل أيضاً مجابهة ناجحة للموقف الحالي للحكومة الإسرائيلية التي تراهن على إيجاد شرخ بين القيادة والشعب تبني عليه في سيعيها لهدم عملية السلام برمتها.

واستناداً إلى ذلك وحفاظاً على التلاحم بين الشعب وقيادته، ومن أجل التأكيد على مصداقية لدى الشارع الفلسطيني في الوطن والشتات وتعزيز هيبتها والثقة فيها كقائد لمسيرة البناء والاعمار، فإن اللجنة ترفع إلى السيد الرئيس التوصيات التالية:

أ : إجراءات من خلال قرار رئاسي مباشر مع توخي سرعة التنفيذ :

١. محاسبة المسؤولين المدنيين الذين وردت حولهم إفادات متشابهة من العديد من المصادر بشأنهم والتحقيق في ما نسب إليهم من مخالفات خطيرة وسوء استغلال المنصب الرسمي وضلوعهم في الفساد يعطي الملحق (ج) قائمة بأسماء المعنيين.

٢. إنشاء لجنة تحقيق رئاسية تعطي الصلاحيات الضرورية للتحقيق في ما نسب إلى بعض مسؤولي وكوادر أجهزة الأمن من تجاوزات عكست وتعكس سلباً على ثقة الناس بالسلطة الوطنية، عدا عما سببته من إهدار للمال العام. (يعطي الملحق (د) تلخيصاً لما نُمي إلى اللجنة بهذا الخصوص).

٣. وضع الشخص المناسب في المكان المناسب والاستغناء عن خدمة المسؤولين غير الأكفاء الذين يعطلون مسيرة البناء، وذلك إما عن طريق الإحالة إلى التقاعد أو النقل إلى موقع حيث يستطيع الشخص المعني عطاءً افضل وكذلك النظر إلى الوظائف الحكومية دون منصب الوزير على أنها وظائف فنية والتعامل معها على هذا الأساس.

٤. تشكيل لجنة خدمة مدنية لتقييم المدراء العامين بهدف تحديد اللازمين منهم حسب الاحتياجات المقره في هيكل وزارات ومؤسسات السلطة، ومن ثم نقل الفائض لمواقع تناسب مؤهلاتهم وتغيير المسمى الوظيفي لهم إن لزم أو إحالتهم للتقاعد.

٥. تشكيل لجنة للتحقيق في حالات الإثراء السريع لمسؤولين وموظفين في السلطة الوطنية وكذلك طلب الإفصاح عن الأملاك العينية والمالية لكل مسؤول وكل موظف يتعامل مع الأمور المالية فيها، اعتماداً على قاعدة " من أين لك هذا ؟؟ "

٦. إصدار أمر لجميع مؤسسات السلطة للالتزام بالتنفيذ الفوري لتعليمات ضبط حركة السيارات الحكومية بحيث لا تستخدم لغير الأغراض الرسمية، أو خارج أوقات الدوام الرسمي، والطلب من جهات الاختصاص متابعة عملية التنفيذ ومعاقبة المخالفين.

٧. إصدار أمر لجهات الاختصاص في السلطة بمتابعة تنفيذ قانون إعفاء سيارات العائدين من الجمارك والضرائب بما يشمل حجز السيارات المخالفة إلى حين دفع الضرائب المستحقة عليها ومنع الأجهزة الأمنية من التدخل في حماية الخارجين على القانون في هذا المجال.

٨. إصدار أمر بتحديد استخدام الهاتف الخلوي للوزير والوكيل فقط والسماح بوجود هواتف خلوية بالوزارات والمؤسسات تستخدم فقط أثناء الدوام الرسمي أو لأغراض تأدية العمل.

٩. وضع نظام خاص لضبط الأمور في الشركات الحكومية أو الشركات شبه الحكومية بما يضمن السمعة الحسنه للسلطة الوطنية وبما لا يضر بمصالح القطاع الخاص:

- يتم تسجيلها وإخضاع نشاطاتها للقانون.
- تشكيل مجالس إدارة لهذه الشركات.
- خضوع أعمالها لإشراف الرقابة العامة والنظم المعمول بها في وزارة المالية بما يكفل الشفافية.

- عدم إعطائها أفضلية في النشاط الاقتصادي أو أي احتكارات بشكل مباشر أو غير مباشر واقتصار مجال عملها على المشاريع التي يحجم عنها القطاع الخاص.

١٠. مقاطعة وعقاب الشركات التي تنفذ أو تساعد على تنفيذ مشاريع إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

١١. الطلب إلى النيابة العامة البت في القضايا التي أمامها فوراً وتزويدها بالإمكانات الضرورية لذلك.

١٢. محاربة بوادر نشوء عالم سفلي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ووضع القوانين الصارمة لذلك.

١٣. نشر الموازنة والميزانية في الجريدة الرسمية.

١٤. إعادة النظر في جميع القرارات الإدارية المخالفة والتي تشكل تجاوزاً للقانون وعدم إعطاء ميزات وتسهيلات مستقبلاً إلا بموجب القانون وردع كل من يخالف ذلك من الوزراء أو من هم دونهم.

١٥. الإيعاز بالعمل على سن قانون يمنع المسؤول في الوظيفة العامة من القيام بأعمال تتعارض مع مبدأ الحصافة في العلاقة مع أصحاب المصالح، ويعاقب المسؤول الذي يستغل موقعه الوظيفي لأغراض الكسب الخاص أو لإعطاء تسهيلات أو امتيازات تجحف بمبدأ تكافؤ الفرص، ويفرض عقوبات رادعة وينص على اتخاذ الإجراءات التي تكفل عدم تمتع المخالف بما حاز عليه خلافاً للقانون، وتطبيق هذا القانون بصرامة.

١٦. ضبط الاتصالات التي تجري مع الجانب الإسرائيلي مع التأكيد على أن لا يكون للأشخاص الذين يتم اختيارهم أي مصالح يمكن أن تضعف موقفهم وتؤثر على أدائهم.

ب : إجراءات يكلف بها السيد الرئيس مسؤولين (وزراء أو لجان وزارية) من خلال برامج عمل ضمن سقف زمني و تحت إشرافه المباشر:

١. العمل بسرعة على علاج مظاهر الفصل بين شطري الدولة الفلسطينية العتيدة والممارسات التي تنمي أو تفاقم هذه المظاهر. وفي هذا المجال، توصي اللجنة بما يلي:

أ. تعزيز دور مجلس الوزراء كجسم ينفذ السياسة المركزية للسلطة الوطنية.

ب. تركيز وزارات السلطة في موقعين على الأكثر والإصرار على أن يوزع الوزير وقته بشكل منتج وبما يضمن الإشراف الصحيح على العمل في الوزارة.

جـ. إيجاد هيكلية للوزارات تعزز وحدة الوطن وتتجنب الازدواجية في مسميات الوظائف وفي تحديد مسؤولياتها ومهامها، خاصة على مستوى المناصب القيادية في الوزارة.

د. العمل الحثيث على توحيد القوانين والأنظمة في الوطن والإسراع في إصدار القوانين التي من شأنها طمس مظاهر الفصل.

٢. تقوية جهاز الخدمة المدنية وذلك من خلال التنمية الإدارية وغرس قيم عمل عالية تتناسب وطموحات هذا الشعب وقدراته. وفي نفس الوقت توصي اللجنة بإنشاء جهاز لتقييم الأداء لدى ديوان الموظفين ليساعد في الوصول إلى القرار المدروس والمنصف بشأن الموظفين في الخدمة المدنية.

٣. استكمال بناء هيكل الإدارة العامة للدولة وسن القانون الإداري.

٤. في الوقت الذي يجري العمل على تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني باستكمال تحرير الأرض وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، بحيث تصبح القدس مركز الحكم، فإنه من الضروري تجنب التشرذم وبعثرة الجهد بإنشاء مراكز الوزارات في أماكن سكن الوزراء التي قد تكون بعيدة عن مكان صنع القرار، مما يعيق عمل مجلس الوزراء

والتنسيق المكثف بين أعضائـه. وترى اللجنـة أن هنـاك حاجـة لترشـيد العمـل بحيـث يقـوم مجلس الوزراء بدور اكثر فعالية، وقد يكون من الضروري التقليل من السفر إلـى الخـارج والتركـيز علـى إعطـاء العمـل فـي هـذه المرحلـة الحرجـة مـن البنـاء حاجتـه مـن الوقـت والإشراف والتفكير والقيادة الميدانية.

٥. العمل على أيجاد قدر أكبر من التوافق بين المناصب العليا في الوزارة، وبخاصة بين الوزير ووكيل الوزارة، وترسيخ معنى القيادة في المواقع المختلفة مع مراعاة وجوب الالتزام بالقنوات الصحيحة التي يقرها النظام والعرف واعتماد مبدأ المساءلة والمحاسبة وتقييم الأداء.

٦. تحديد الصلاحيات وتعريفها بوضوح بما يضمن عدم تضارب صلاحيات ومسؤوليات جهاز حكومي معين مع جهاز حكومي آخر، خاصة الهيئات التي تعمل في مجالات يوجد لها وزارات ولكنها لا تتبع الوزارات، وكذلك بما يضمن وضوح الصلاحيات وتوزيع المسؤوليات وعدم تضاربها داخل الوزارة الواحدة.

٧. إصدار دليل عمل في كل وزارة لاستخدام الموظفين يجمع القوانين والأنظمة والتعليمات والإرشادات، وخاصة تلك التي تعنى بالمسلكيات الوظيفية وأصول العمل. وبوجه خاص، و نظراً لأهمية و مركزية الدور المطلوب أن تلعبه وزارة المالية، على هذه الوزارات أن تصدر دليلاً لأنظمة الإدارة المالية، وأن تعممه وتعمل على التقيد به من خلال انتداب الموظفين الماليين الأكفاء للعمل في الميدان في وزارات السلطة الوطنية و هيئاتها المختلفة.

٨. من منطلق التأكيد على استقلالية القضاء واحترام وتنفيذ قراراته ترى اللجنة العمل وبسرعة على تعزيز ورفع شأن سلطة القضاء من خلال ملء الشواغر واستحداث الوظائف اللازمة و ملئها بأصحاب الكفاءة والنزاهة ووضع كادر مستقل للقضاة يزيد من قدرتهم على التركيز على متطلبات العمل ويحفظ كرامتهم ويساعدهم على تبوّء المكانة الخاصة التي يفردها لهم كل مجتمع متحضر ناجح.

رابعاً : الملاحظات والإستنتاجات والتوصيات الخاصة بالوزارات والهيئات والمؤسسات العامة.

وزارة المالية

تعتبر وزارة المالية العصب المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، والجهاز الذي يساهم في تطوير وتنفيذ ومتابعة تطبيق السياسات المالية للسلطة الوطنية في مجال الإيرادات – جمعها وإدارتها– النفقات– إدارتها وتدقيقها. ومن خلال اللقاءات التي عقدتها اللجنة مع المسؤولين في الوزارة للتحقق من المعلومات والملاحظات الواردة في تقرير رئيس هيئة الرقابة، تبين لها ما يلي :

أ. بالرغم من أن وزارة المالية قد حصلت على مساعداتٍ فنيةٍ كثيرة من هيئات دولية متخصصة، إلا أن الفوضى تعم الوزارة في أداء وظيفتها، إضافةً إلى كونها مقسمة إلى وزارتين شبه مستقلتين في الضفة وغزة.

ب. غياب القيادة والنظم والتعليمات حيث لا يوجد نظام مالي موحد معمول به في وزارت ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وترى اللجنة في ذلك تقصيراً في القيام بالمسؤولية.

جـ. لا يوجد حتى الآن هيكلية مقرَّة للوزارة تعرِّف الوظائف وعلاقاتها الهرمية ومهامها المحدَّدة ومؤهلاتها، مما يشكل إهمالاً وتقصيراً.

د. بالرغم من وجود دائرة لإعداد الموازنة في الوزارة إلا انه لا يوجد حتى الآن قانون موازنة مقر.

هـ. هناك تذمر من كون مدير دائرة الموازنة هي ابنة الوزير ويرى كل من له علاقة بالأمر أن هذا يضر بالعمل في الوزارة عدا عن أن الحصافة تتطلب تجنب أو عدم تعيين أقرباء من الدرجة الأولى ضمن الهرمية الواحدة في مجال الوظائف العامة.

و. لعبت وزارة المالية دوراً في ترسيخ الفصل بين أفرع كافة الوزارات في الضفة وغزة وذلك من خلال الممارسات في هذه الوزارة المركزية نفسها.

ز. غياب أدنى أشكال التنسيق بين النشاطات الرئيسية في الوزارة من حيث إدارة النفقات والإيرادات العامة.

ح. عدم معرفة الوزارة بحجم مديونية السلطة الوطنية.

ط. الاستمرار في استخدام شركات إسرائيلية في تسجيل الضرائب وخصوصاً القيمة المضافة والدخل ودفع مبلغ ١٠٦ شيكل عن كل معاملة للجانب الإسرائيلي.

ي. عدم الفهم الواضح لطبيعة إدارة المال العام ودور الوزارة في هذه العملية حيث تمثل نشاطاتها في كثير من الأحيان اجتهادات لبعض المسؤولين فيها، مما يفقد الوزارة والسلطة إمكانية معرفة ما يجري في أخطر مكان في عمل السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو المال العام.

ل. تتحمل وزارة المالية مسؤولية عدم متابعتها للوزارات والهيئات التي تلقت منحاً من الدول المانحة، وبالتالي لم تستطع مراقبة صرف هذه المنح وضبطها، والتي استخدم بعضها للقفز على الكادر بإعطاء رواتب عالية على حساب موازنات المشاريع.

م. قيام الوكيل المساعد في وزارة المالية بشراء صفقاتٍ من الطحين زعم أنها بقرارٍ من الرئيس ونفى كلّ من وزير المالية ووزير التموين علمهما بها.

ز. الانتهاء من وضع الهيكلية الإدارية للوزارة وإقرارها والعمل بموجبها فوراً.

ح. وقف الجمع بين العمل في الوزارة وشركات القطاع العام أو الخاص لبعض موظفي وزارة المالية لما يشكل ذلك من خرقٍ للقوانين والنظم والأعراف.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

تعتبر وزارة التخطيط من الوزارات الأساسية في أية حكومة ويقع على عاتقها مهام أساسية في رسم السياسة العامة ووضع الخطط القومية. وقد وجدت اللجنة من خلال تحقيقها فيما ورد حول وزارة التخطيط في تقرير هيئة الرقابة ما يلي:

أ. لا يوجد في وزارة التخطيط والتعاون الدولي هيكل وظيفي واضح باستثناء هيكلية أولية لقطاع التعاون الدولي.

ب. لم تنجز الوزارة حتى الآن إحدى المهام الأساسية المناطة بها، ألا وهي مهمة وضع الهياكل الإدارية والتنظيمية للوزارات، مما يعتبر تقصيراً في القيام بالمسؤوليات.

جـ. تقوم الوزارة بالتعدي على صلاحيات واختصاصات العديد من الوزارات الأخرى وذلك بتأسيسها دوائر للكثير من البرامج التي تحصل لها على دعمٍ من الدول المانحة، يصرف بعيداً عن رقابة وزارة المالية، حتى بدت الوزارة وكأنها حكومة مصغرة.

د. حجم الصلاحيات التي إناطتها الوزارة بنفسها يفوق طاقتها ويؤثر على إنتاجيتها ويمنع جهات أخرى من القيام بأعمال ضرورية، كما أدى تنازع الاختصاصات بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي من جهة ووزارة المالية، الاقتصاد والتجارة، والصناعة، والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، من جهةٍ أخرى إلى مشاكل عديدة أخَّرت إنجاز مهام أساسية كانت تحتاج إلى تنسيقٍ افضل بينها، مما أثر سلباً على صورة وسمعة وأداء السلطة الوطنية.

هـ. هناك ارتجال في توزيع المهام على المسؤولين في الوزارة مما يؤثر على استمرارية العمل والإنتاجية في الوزارة

و. بين تدقيق حسابات المشروع النرويجي أن ٩٢ ألف دولار تم صرفها على أمور أخرى غير المشروع وقد تم إعادة ٧٦ ألف دولار منها من ميزانية الوزارة وتبقى حسب آخر تقرير مالي من المحاسب القانوني ١٦ ألف دولار.

ز. يعتقد الوزير انه بإمكانه أن يعمل بـ ١٠٪ من الموظفين الحاليين وان ينتج ضعف الإنتاج الحالي. أي أن هناك عدم كفاءة مفرط في عمل الوزارة حالياً، وهناك حالات تشير إلى قيام الوزير باستغلال موقعه الوظيفي.

ح. يكلف المدير العام للوزارة، والمفروض أن تكون مهامه إدارية، بمهام فنية متخصصة تتطلب وقتاً وجهداً وخبرة لا يستهان بها، كما يقوم المدير العام للوزارة بمهام تتطلب صلاحيات تفوق صلاحيات الوكيل المساعد، وهو مسؤول عن أعمال كثيرة وله صلاحيات مالية تثير التساؤل بين كوادر عليا في الوزارة كما أن له مصالح في شركات خاصة.

ط. علمت اللجنة أن هناك ممارسات غير قانونية في مركز الحاسوب الحكومي من قبل مديره العام، فيما يتعلق بـ:

- إساءة استخدام برنامج الدعم الياباني بشراء معدات وأجهزة كمبيوتر بأعلى من سعرها، مما أدى إلى إلغاء باقي برنامج الدعم المباشر الموقع بين السلطة الوطنية واليابان وقيمته ٨ مليون دولار.
- محاولة الضغط على وزارة المواصلات لشراء نوع محدد من الكمبيوتر بخلاف توصية اللجنة الفنية ولجنة العطاءات.

ي. من خلال مراجعة الوثائق المقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن مساعدات الدول المانحة المقدمة للشعب الفلسطيني تبين أن الوزارة لا تعرف الحجم الحقيقي لهذه المساعدات ولا تتابع تنفيذ بعضها، كما لا تعرف العديد من الجهات الفلسطينية الحكومية أو المنظمات غير الحكومية المنفذة لها أو المستفيدة منها.

ك. هناك إفادات من اكثر من مصدر بانشغال موظفين في الوزارة بالأعمال الخاصة والشركات وباستغلال مواقعهم في الوزارة.

ل. المساعدات التي ترد الوزارة لا تعرف عنها وزارة المالية ولا يراقب صرفها.

م. لا تبدي الوزارة حساسية كافية تجاه الفصل الجغرافي بين شطري مناطق الوطن.

التوصيات

أ. توصي اللجنة بفصل الوزارتين حيث لاحظت أن إنشاء وزارة واحدة تجمع التعاون الدولي والتخطيط لم يكن تجربة ناجحة.

ب. الطلب من وزارة التخطيط وضع خطة تنموية شاملة ووضع حدود وصلاحيات كل وزارة بحيث لا يتم التعدي من أي وزارة على صلاحيات الوزارة الأخرى.

جـ. يجب ترشيد التوظيف في وزارة التخطيط تحديداً، والاعتماد على هيكلية مدروسة تستند إلى رسالة الوزارة وأهدافها، وانه لمن دواعي الحرج أن تضطر اللجنة لتقديم مثل هذه التوصية فيما يتعلق بهذه الوزارة.

د. يجب توزيع المهام والمسؤوليات في الوزارة بناء على المؤهلات والخبرة والكفاءة، وقد تشكل انطباع لدى اللجنة بأن توزيع المسؤوليات فيها يتم كمكافئة على ولاءات، إذ أن هذا هو الانطباع السائد لدى كوادر قيادية في الوزارة.

هـ. منع موظفي الوزارة من العمل في أية أشغال خارج الوزارة وخاصة مع شركات خاصة لمصالح شخصية، حتى وان كانت الشركات هذه شبه حكومية.

و. الطلب بأن تقوم وزارة التعاون الدولي فوراً بتقديم كشف نهائي عن حجم المساعدات التي تقدمت بها الدول المانحة للشعب الفلسطيني.

ز. ضرورة قيام وزارة التعاون الدولي بالتنسيق مسبقاً مع جميع الوزارات ذات العلاقة قبل تقديم أي مشاريع أو برامج للدول المانحة للتمويل.

ح. تشكيل لجنة تحقيق للمساءلة في :

- المنحة اليابانية.
- المشروع النرويجي.
- مركز الحاسوب الحكومي.
- معهد الإدارة العامة.
- مركز التخطيط البيئي.

وزارة الإسكان

كان وزير الإسكان في الفترة الأولى التي تطرق إليها التقرير هو الدكتور زكريا الاغا، عضو اللجنة، وقد طلب الدكتور الاغا من السيد الرئيس إعفاءه من عضوية اللجنة ولكن الرئيس رغب باستمراره في عضويتها، إلا أن الدكتور الاغا لم يشارك في الجلسة المخصصة لوزارة الإسكان. وبالإطلاع على التقرير الذي قدمته هيئة الرقابة ومن خلال المقابلة التي أجرتها اللجنة مع أركان الوزارة سجلت الملاحظات التالية:

أ. لا يوجد ميزانية تطويرية لدى الوزارة ولديها فقط ميزانية تشغيلية.

ب. كان هناك توجه لبيع أراضي من أملاك الدولة إلى المستثمرين لتشجيع الاستثمار ويُقر السعر النهائي للأرض من قبل وزير الإسكان ووزير العدل بناء على توصية لجنة تخمين.

جـ. مدير عام دائرة المالية والاستثمار في الوزارة كان ينفرد بالتوصية إلى وزير الإسكان بعد أن يصل إلى اتفاق مع المستثمر. وهناك لجنة تحقيق مع هذا المدير العام تعمل منذ شهر ٩٦/٨ ولم تتوصل بعد إلى استنتاجات، وذلك بسبب عدم التزامه بالقانون.

د. أعطيت شركة فلسطين للاستثمار العقاري قطعة أرض للبناء مساحتها ٢٧٩ دونم مقابل مبلغ إجمالي ٤٠ مليون دولار، على أن يُدفع المبلغ من خلال تنفيذ بناء مساكن شعبية لصالح السلطة الوطنية بعزبة بيت حانون، وهذا المبلغ تم احتسابه على أساس خصم ٤٠٪ بناء على قرار مجلس الوزراء لتشجيع الاستثمار و٣٧٪ على أساس مرافق عامة. وتعتقد اللجنة أن لا غبار على ذلك شريطة أن تلتزم الشركة بتخصيص ٣٧٪ للمرافق العامة. وبهذا الخصوص فإن ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة حول هذا الموضوع لم يكن دقيقاً على الإطلاق.

هـ. النائب العام لم يتابع بعض قضايا الأراضي مما الحق الضرر بالمصلحة العامة، وقد حاولت الوزارة إيقاف الصفقة الخاصة بأرض الترزي ولكن النائب العام لم يقم باللازم.

و. قامت وزارة الإسكان بتوزيع بعض الأراضي على أشخاص حسب قرار المنتفعين والذي هو استمرار لمشاريع كانت سلطات الاحتلال قد بدأت بتنفيذها وهي إعطاء بعض قطع أراضي مساحتها ما بين (١٠٠-٢٥٠) متر للذين يعيشون في المخيمات، وقد أصدر الرئيس حينما جاءت السلطة قراراً بأن يُطبق هذا النظام على الذين هُدمت بيوتهم أمنياً، وقد شُكلت لجنة خاصة لدراسة الملفات السابقة وظهر لها بعض التلاعب ودخول المحسوبية، وإثر ذلك أصدرت وزارة الإسكان قرار بمنع العمل بهذا النظام حفاظاً على الأرض لعدم صلاحية النظام، حيث أن الاستمرار فيه يؤدي للفوضى.

ز. وزارة التخطيط لم تقر بعد مخطط هيكلي عام يحدد استخدامات الأراضي وذلك بالرغم من مرور ثلاث سنوات على تأسيس الوزارة.

ح. شركة البحر وقعت عقداً مع وزير الإسكان (عبد الرحمن حمد) ممثلاً للسلطة وهي تخالف بنود العقد بتحويل مرفق عام إلى مرفق خاص.

ط. الأجهزة الأمنية تتعدى على الشاطئ وتستخدمه دون تنظيم استعمال.

التوصيات

أ. إن ندرة الأرض تقتضي وضع سياسة شاملة تعنى بمسح الأرض الحكومية وإجراء التسويات ووضع الخرائط والحصول على الأرشيف الوطني من المصادر " بريطانيا، تركيا، مصر، الأردن" وتوثيق كامل لأنواع الأرض المختلفة، وترى اللجنة أنه لابد من إنشاء واحد من اثنين – إما وزارة أراضي أو سلطة أراضي مستقلة–.

ب. إن وزارة الإسكان بحكم إدارتها ومسؤوليتها عن أراضي الدولة أصبحت مدفوعة للقيام بدور هيئة الاستثمار الوطني وعنواناً للمستثمرين. وترى اللجنة أن هذا ليس من اختصاصها بل من المفروض أن تقوم هيئة الاستثمار بتنفيذ الخطة الوطنية للاستثمار، والتي تضم في عضويتها وكلاء الوزارات المعنية بالاستثمار " التخطيط، الإسكان، السياحة، الصناعة، الاقتصاد والتجارة ".

جـ. استرجاع قروض الإسكان التي قُدمت من اللجنة المشتركة الفلسطينية ـ الأردنية للمواطنين على أقساط للاستفادة منها في مشاريع سكنية.

د. إلزام شركة فلسطين للاستثمار العقاري بالقيام في تنفيذ مشروع السكن المميز حسب شروط العقد وبما يضمن الحصول على نسبة ٣٧٪ المخصصة للمرافق العامة وتكليف وزارتي الإسكان والعدل بمتابعة تنفيذ ذلك لضمان حقوق السلطة في هذا الموضوع.

هـ. الطلب من وزارة التخطيط الانتهاء من وضع المخطط الهيكلي العام بأقصى سرعة ممكنة.

و. العمل فوراً على رفع التعديات بوضع اليد على أملاك الدولة خاصة في قطاع غزة.

ز. استكمال التحقيق مع خالد حبيب حول التسويات التي توصل إليها مع بعض المستثمرين، حيث ترى اللجنة أنه قام بمخالفات مالية.

ح. توصي اللجنة بإحالة موضوع يوسف المقوسي للقضاء.

وزارة الشؤون المدنية

لم يتطرق تقرير هيئة الرقابة العامة لوزارة الشؤون المدنية ولكن كان لمعظم المسؤولين الذين تمت مقابلتهم وسؤالهم حول أمور وردت في تقرير هيئة الرقابة العامة أن وزارة الشؤون المدنية هي إحدى اكثر مؤسسات السلطة الوطنية مثاراً للجدل حيث تبين ما يلي:

أ. صلب عمل الوزارة هو متابعة تطبيق البروتوكول المدني في الاتفاقية بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل وتعمل اللجان المتخصصة التي يسميها الوزير المختص تحت إشراف وزارة الشؤون المدنية. ومن هنا يتداخل عمل الوزارة مع وزارات وهيئات أخرى كوزارة الداخلية (الاقامات وسجل السكان) والمالية (الإعفاءات الجمركية) والاقتصاد والتجارة (عبور البضائع عبر المعابر الحدودية وتخليص إرساليات الشحن إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية) ووزارات أخرى.

ب. إن الخسائر التي يمكن أن تكون قد تكبدتها السلطة الوطنية الفلسطينية جراء ممارسات يجب التحقيق فيها على المعابر لا تقتصر على الناحية المالية – والتي يصعب تقدير قيمتها بدقة ولكنها لا شك اكبر من أي من الخسائر المثبتة التي ورد ذكرها في تقرير هيئة الرقابة – بل تتعداها لتؤثر على صلابة الموقف الفلسطيني.

جـ. بالرغم من أن الوزير قد أكد انه غير مسؤول عن تصرفات أي شخص من أقاربه عدا عائلته المباشرة، إلا أن هناك ملاحظات حول علاقات تجارية للعائلة المباشرة للوزير مع تجار وموردين يحصلون على امتيازات وتسهيلات.

د. هناك دلائل حول استغلال الموقع من قبل جهات متصلة بالوزير لمنفعة خاصة يُعاقب عليها القانون:

- إعطاء إعفاءات جمركية لسيارات وأثاث لأشخاص لا يستحقون .
- إعطاء إعفاءات جمركية لشركات خاصة لا تستحق.

هـ. ليس هناك تنسيق كامل بين شطري الوزارة في الضفة والقطاع.

و. تنتشر ظاهرة الاتصال بالإسرائيليين من خلال قنوات غير قناة الارتباط المسؤولة عنها وزارة الشؤون المدنية وقد استمعت اللجنة إلى تفسيرين لهذه الظاهرة، **الأول**: من وزارة الشؤون المدنية وهو أن الإسرائيليين يعيقون عمل وزارة الشؤون المدنية لجعلها تبدو في مظهر عاجز، والتفسير **الثاني**: من الوزارات الأخرى وهو أن وزارة الشؤون المدنية تتعمد الإبطاء وذلك لكي تستأثر جهات يهتم بها الوزير بالتسهيلات التي يمكن أن تؤمنها الوزارة.

ز. هناك تذمر واسع من الطريقة غير الصحيحة والمناقضة للاتفاقيات التي يجري بها التنسيق على المعابر، كما أن وزارة الشؤون المدنية تتعمد عدم التنسيق على المعابر مع معظم الوزارات وخاصة وزارة التجارة والاقتصاد، والصناعة، والمالية، والزراعة، الأمر الذي أثار شبهات تلك الوزارات واللجنة كذلك حول حسن إدارة واستخدام المعابر وفق مقتضيات المصلحة الوطنية.

ح. هناك شكوك حول كون وزارة الشؤون المدنية قد تقاعست في مجال تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في المفاوضات مع الإسرائيليين وخاصة في مجال السيطرة على المعابر.

ط. تجمع لدى اللجنة عدد كبير من الإفادات التي تشير إلى أن ثمة ما يدعو للقلق في ممارسات الجهات الفلسطينية التي تتفاوض مباشرة مع إسرائيل (الشؤون المدنية والأجهزة الأمنية).

ي. هناك عدة شكاوى من تقصير من قبل الوزارة في متابعة أمور هي من صلب مسؤولياتها لدى الجهات الإسرائيلية مما تسبب في خسائر مالية كان يمكن تجنبها، كتأخر تخليص إرساليات (سيارات، وأجهزة وغيرها) لحساب السلطة الوطنية في الموانئ الإسرائيلية.

ك. أداء وزارة الشؤون المدنية الناتج في حالات متعددة عن الإهمال أو التقاعس أو التعطيل أو الانتقائية المتعددة، اضطر عدد من المسؤولين والأفراد إلى تجاوز الوزارة والتعامل مباشرة مع الأجهزة والسلطات الإسرائيلية.

ل. لوحظ وجود ١٤ سيارة برقم حكومي أحمر بحوزة وزير الشؤون المدنية مما يثير المواطنين وأثار استغراب اللجنة.

التوصيات

يختلط الأمر على الذين يتعاملون مع الوزارة فلا يدرون هل المشاكل التي يتعرضون لها سببها المعيقات الإسرائيلية أو إهمال وزارة الشؤون المدنية، وللجنة التوصيات التالية:

أ. إلغاء وزارة الشؤون المدنية وإعادة تفعيل لجنة الشؤون المدنية من أجل المحافظة على التعامل الندي مع الطرف الآخر.

ب. من الضروري تصليب الموقف الفلسطيني في التعامل مع الجانب الإسرائيلي والعمل بكل جد من اجل الحصول على الحقوق التي تعطيها الاتفاقيات إلى الجانب الفلسطيني مع إسرائيل.

ج. يجب تغيير المسؤولين الذين يتفاوضون مع الطرف الإسرائيلي بشكل دوري وذلك لضمان حُسن الأداء وعدم الاختراق.

د. مراعاة ألا يكون للأشخاص الذين يتفاوضون مع الجاني الإسرائيلي مصالح من أي نوع كان يمكن أن تضعف موقفهم وتؤثر على أدائهم من خلال تسهيلات أو إغراءات يقدمها الجانب الإسرائيلي لهم.

هـ. من الضروري طمأنة الشارع الفلسطيني بالنسبة لنزاهة وعدالة السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بمسؤوليها الذين يجب أن يكونوا قدوة حسنة للناس. ولذا يجب أن لا يسمح لأحد استغل موقعه للاستفادة الشخصية بالاحتفاظ بما حاز عليه دون وجه حق.

و. إعادة تقييم قوائم الـ **VIP** بأنواعها الثلاث ووضع أسس وضوابط لحسن استخدامها، ومنع استخدامها لمصالح شخصية تُسئ إلى السلطة الوطنية.

ز. تأكدت اللجنة أن هناك تبديد متعمد للمال العام نتيجة الإعفاءات الجمركية غير المشروعة والمخالفة للقوانين، وتطالب بتشكيل لجنة فنية متخصصة من وزارات الداخلية والمواصلات والمالية لحصر المخالفات الواضحة والمتعددة، لإعادة الأموال المهدورة لخزينة الدولة والتأكيد على عدم تدخل الأجهزة الأمنية في هذا الموضوع.

ح. ترى اللجنة أن هناك شبهات قوية تستدعي إحالة المواضيع الواردة أعلاه للنيابة العامة.

وزارة النقل والمواصلات

أ. لا يوجد للوزارة حتى الآن هيكلية مقرة والأنظمة والقوانين ناقصة وكثير منها غير موجود، وبخاصة قوانين المركبات والنقل ومركز خاص للمقاييس والمواصفات.

ب. لا يوجد ضبط من قبل وزارة المواصلات فيما يتعلق بتسجيل المركبات حيث أن هناك مركبات عديدة موجودة على الطرق غير مرخصة من قبل دوائر السير بالرغم من أنها تسير بلوحات ترخيص، منها الحكومي ومنها غير الحكومي ومنها المسروقة وبترخيص مؤقت، لم تستوف الضريبة الجمركية عليها مما يمثل خسارة لا يستهان بها في إيرادات الحكومة وتقصيراً بالقيام في الواجب.

جـ. الوزارة تعمل وكأنها وزارتان وهناك عدم تنسيق وانفصال في عملها بين الضفة والقطاع.

د. مع أن الوزارة فنية في طبيعتها إلا أن الكثيرين من المدرين العامين في هذه الوزارة ليسوا في مجال الاختصاص المطلوب، هذا بالإضافة إلى أن التعيينات في الوزارة لم تستند إلى الهيكلية.

هـ. هناك شعور عام بالإحباط وقلة الإنجاز وبالتخبط وتعطيل الطاقات في الوزارة.

و. غياب التنسيق والخلط في الصلاحيات بين الوزارة ووزارة الأشغال العامة والبلدية والشرطة فيما يتعلق بالمرور والسير على الطرق.

ز. هناك شكوى من علاقة لأحد موظفي الوزارة في غزة مع مدارس السياقة مما يجحف بمبدأ تكافؤ الفرص.

ح. لا يوجد تعليمات مطبقة لضبط حركة السيارات الحكومية أثناء وبعد الدوام الرسمي وعدم متابعة الوزارة لقرارات اللجنة المُشكلة لهذا الغرض في ٩٦/٦/١٠ مما أدى إلى استمرار هدر المال العام والإساءة لصورة السلطة بسوء استخدام سيارات السلطة من قبل أبناء وعائلات الموظفين إضافة إلى تبديد أموال الدولة حيث تأكد للجنة :

- أن كوبونات البنزين الحكومية تباع في الأسواق .
- استعمال السيارات من قبل أبناء وعائلات الموظفين.
- وجود أكثر من سيارة تحمل رقم أحمر حكومي مع المسؤول.

ط. هناك ممارسات من قبل وزير المواصلات السابق تدعو للمساءلة، حيث أنها تشير إلى استغلال الموقع لمصالح شخصية:

- عدد السيارات التي بحوزته .
- وجود سيارة له في عمان بشكل دائم.
- ملابسات انتقال سيارة ملك للسلطة الوطنية إلى ملك شخصي للسيد الوزير.

ي. بالرغم من أن السيد المدير العام بوزارة المواصلات قد تم تعيينه في وقت سابق على تعيين السيد الوزير إلا أن الرأي العام يتحدث عن أن الوزير والمدير العام من عائلة واحدة. يضاف إلى ذلك أن معظم المتنفذين في الوزارة من بلد واحدة، ويردد كثيرون أن الوزارة في الضفة هي وزارة الخليل.

ك. لم تقتنع اللجنة بالمبررات التي طرحها الاخوة في وزارة المواصلات حول تأخير إصدار لوحات فلسطينية للسيارات في الضفة الغربية، مما أدى إلى إضاعة ملايين الشواكل على السلطة الوطنية.

التوصيات

أ. العمل على وضع هيكل إداري ووظيفي وإقراره والعمل بموجبه بالسرعة اللازمة.

ب. العمل على وضع قانون للمركبات وللنقل على الطرق وكذلك وضع المقاييس والمواصفات التي تضيع على الاقتصاد الفلسطيني مبالغ طائلة جراء عدم القدرة على توصيف قطع الغيار للمركبات.

جـ. عدم ترخيص السيارات المسروقة والعمل على التخلص منها بأية طريقة قانونية مناسبة، ومنع استخدامها في أجهزة السلطة الوطنية.

د. مساعدة وزارة المواصلات في عملية حصر ومصادرة السيارات العائدة للعائدين والتي تم بيعها خلافاً للقانون، وكف أيدي الأجهزة عن تعطيل عملية الحصر والمصادرة.

هـ. العمل على ضبط تسجيل المركبات وحصرها في وزارة المواصلات وبذل جهد أكبر مع الشرطة لسحب السيارات عن الطرق التي سُجلت بأي طريقة أخرى أو التي لم تسجل.

و. تبين للجنة أن هناك تبديد لأموال الدولة من خلال بيع كوبونات البنزين في السوق، ترى اللجنة وضع ضوابط صارمة لوقف تسرب هذه الكوبونات للأسواق.

ز. العمل على ضبط حركة السيارات الحكومية بالتعاون مع الشرطة، وعدم استخدام هذه السيارات خارج أوقات الدوام من أشخاص غير مخولين ولغير الأغراض المخصصة لها.

ح. محاسبة وزير المواصلات السابق حول استغلاله الموقع للحصول على مكاسب شخصية.

ط. العمل على استصدار لوحات فلسطينية للسيارات في الضفة الغربية لما لذلك من بعد سياسي ومردود مالي للسلطة الوطنية.

وزارة التموين

وزارة التموين هي وزارة حديثة التأسيس أنيطت بها مهام مراقبة الأسعار وتخزين المواد وتقديم المخالفين إلى محكمة أمن الدولة. ويعمل في الوزارة (نهاية حزيران ١٩٩٧) ٢٢٤ موظف يضاف إليهم ٢٤ عنصر افرزوا من قبل أجهزة الأمن.

أ. يرى الوزير أن نطاق عمل الوزارة هو التموين والتجارة الداخلية وفي هذا تضارب مع وزارة الاقتصاد والتجارة التي ترى أن كل التجارة (الداخلية منها والخارجية) تقع ضمن صلاحياتها.

ب. بالرغم من أن الوزارة تقوم بحملات تفتيش وضبط المواد الفاسدة وتمنع تسويقها وتعمل على زيادة وعي الناس حول صلاحية المواد للاستهلاك البشري، إلا أن هناك كميات هائلة من المواد الفاسدة في سوق الغذاء الفلسطيني واكثر من نصف هذه الكميات أغذية أطفال.

جـ. لا يوجد في مناطق السلطة مختبرات مواد أغذية تعتمدها الوزارة ولا يبدو أن الوزارة قد حاولت الاستعانة بمختبرات الجامعات. يقول الوزيران المختبر لن يكلف كثيراً (اقل من نصف مليون دولار) وان بالإمكان استرجاع كلفة شراءه بسرعة (ستة اشهر).

د. هناك حاجة إلى مستودعات لتخزين المواد الغذائية والى ثلاجات لحفظ المنتوجات الغذائية.

هـ. المستعمرات تشكل بؤراً لتهريب البضائع إلى المناطق الفلسطينية بما في ذلك المواد الفاسدة والخطرة على الصحة.

و. وضعت الوزارة لنفسها هيكلية ولكنها غير مقرة رسمياً، ولا يوجد قانون فعال يساعد الوزارة في عملها.

ز. هناك تقصير في متابعة تخليص الهبات التي ترد للوزارات لدى الموانئ الإسرائيلية والتواجد الفلسطيني الرسمي المنصوص عليه في الاتفاقية الاقتصادية في الموانئ الإسرائيلية في حيفا واسدود غير قائم.

ح. وزارة التموين ترى انه يجب أن يكون لها حضور على المعابر ولكن "الضباط الكبار يريدون إبعادها عن المعابر".

ط. استوردت وزارة المالية طحيناً على حساب وزارة التموين دون علمها وذلك بكميات تفوق ما يلزم لحل الأزمة وفي غياب أماكن للتخزين، وهناك ما يشير إلى ضلوع عدة جهات في أعمال تعود بالضرر على مالية السلطة الوطنية وصحة المواطن.

ي. وزير التموين استغل صلاحياته واغلق الحدود أمام استيراد الطحين، ولكنه سمح لباخرة تحمل طحيناً من استيراد شركة محمد الديراوي لحساب وزارة المالية " غير الصفقة المشار إليها سابقاً" بإدخال حمولتها إلى المناطق الفلسطينية ثم عاد واغلق الحدود إلى حين بيع هذه الحمولة.

ك. تداخل السلطات بين بعض الوزارات والتموين أساء إلى صورة السلطة الوطنية.

ل. أفاد وزير التموين انه عندما جوبه بالخيار بين ضياع أموال السلطة بسبب قرب انتهاء فترة صلاحية الطحين، وبين بيع طحين مشكوك في صلاحيته للاستهلاك البشري، أخذ بالخيار الثاني.

التوصيات

أ. هناك حجة مقنعة لربط وزارتي التموين والتجارة في وزارة واحدة.

ب. إنشاء مختبر للمواد غذائية لحماية المستهلك، أو الاعتماد على مختبرات معتمدة.

جـ. رصد الإمكانيات اللازمة لمنع تسريب المواد الغذائية الفاسدة من المستعمرات.

د. إحالة كل من يتاجر بالمواد الغذائية الفاسدة أو يتستر عليها أو يحميها إلى محكمة أمن الدولة، لأهمية حماية المجتمع من شر أعماله.

هـ. تشجيع القطاع الخاص على إقامة وبناء مستودعات وثلاجات لتخزين وحفظ المواد الغذائية مع تشديد الرقابة على هذه المستودعات والثلاجات.

و. يتم استيراد الطحين بواسطة القطاع الخاص تحت إشراف وشروط وزارة التموين، ويُوقف استيراده عن طريق القطاع العام إلا في حالات الطوارئ.

ز. لقد أساءت قضية الطحين الفاسد وما رافقها من إغلاق الحدود لتصريف هذه الكمية المشكوك في صلاحيتها لصورة السلطة الوطنية، وكانت لها انعكاسات سلبية على الرأي العام، ولما كان بعض المسؤولين في السلطة قد أقروا بذلك أمام اللجنة وفي أماكن أخرى، فإن اللجنة ترى محاسبة هؤلاء المسؤولين عن الأضرار التي لحقت بسمعة السلطة الوطنية وبصحة الشعب الفلسطيني.

ديوان الموظفين العام

أ. ديوان الموظفين العام له فرعان، واحد في القطاع والثاني في الضفة، ومثله مثل الكثير من أجهزة السلطة، يترك هذا الانقسام أثراً سلبياً على عمل الديوان من حيث الفروقات في درجات التعيين وفي البدلات على اختلاف أنواعها.

ب. أضاع وجود ديوانين فرصاً كثيرة للحصول على مساعدات دولية.

جـ. خسرت الخزينة مبلغاً قدّره رئيس ديوان الموظفين العام واقتنعت به اللجنة بحوالي ٣,٣ مليون دولار خلال سنة ونصف وذلك جراء غياب التنسيق بين الديوانين، ويعود جزء من الازدواجية أيضاً إلى توظيف نفس الشخص في الجهازين المدني والعسكري في نفس الوقت.

د. التعيينات من مدير عام فما فوق هي خارج صلاحيات رئيس ديوان الموظفين العام.

هـ. لا يوجد حتى الآن نظام خدمة مدنية موحد ومقر وهناك نظامان مختلفان يجري العمل بهما في الضفة وغزة بالرغم من مرور ثلاث سنوات على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وأحد أسباب هذا التأخير في طرح نظام موحد يعود إلى النزاع على الصلاحيات بين ديوان القطاع وديوان الضفة في المراحل الأولى لعملهما.

و. لا يقوم الديوان حالياً بأعمال توعية وتثقيف كما انه لا يقوم بما من شأنه الإسراع في التنمية الإدارية لموظفي الخدمة المدنية وللجهاز ككل.

ز. لم ينجح الديوان في عمله على أن تجري التعيينات حسب القواعد الأساسية من إعلانات ومسابقات في جميع الحالات، ويشكل تدخل مسؤولين في مواقع متنفذه للتوظيف أحد الأسباب الأساسية في هذه الفوضى من التعيينات.

ح. يعمل ديوان الموظفين على الحفاظ على حقوق الموظفين وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ضرورة التأكد على عدم المس بصندوق التقاعد.

ط. تأكد للجنة أن هناك الكثير من الحالات التي تم ترقيتها على أسس وقواعد غير سليمة، مما خلق إرباكات وحساسيات واحباطات وبخاصة لدى الموظفين القدامى وذوي الكفاءة.

ي. بالرغم من أن السلطة تحاول إيجاد حل لأزمة البطالة وخلق فرص عمل لأبناء شعبنا، إلا أن اللجنة لاحظت أ، هناك تضخماً كبيراً في الكادر الوظيفي ينعكس سلباً على الأداء ويشكل بطالة مقنعة وعبئاً مالياً على خزينة الدولة.

ك. تأكد للجنة أن ديوان الموظفين يقوم بتحضير كشف الرواتب دون الرجوع إلى سجل الدوام في الوزارات المختلفة، وقد تأكد للجنة أن العديد من الموظفين يتقاضون راتبهم وهم موجودين خارج البلاد، ويوجد أيضاً موظفين بدرجات مختلفة يتقاضون رواتبهم ويدرسون في الجامعات خارج البلاد.

ل. تبين للجنة أن ديوان الموظفين لا يعلم عن الوضع الوظيفي لحوالي ٢٢,٠٠٠ موظف في التربية والتعليم في الضفة، حيث يتعاملون مباشرة مع وزارة المالية، عكس ما هو معمول به في باقي الوزارات.

م. لوحظ تداخل في الصلاحيات بين وزارة المالية وديوان الموظفين .

التوصيات

أ. الإسراع في إقرار نظام الخدمة المدنية الموحد والعمل بموجبه.

ب. مركزة وتوحيد عمل ديوان الموظفين العام في الضفة والقطاع.

جـ. تجنب التعيينات السياسية في سلك الخدمة المدنية ووقف التعيينات على أسس غير مهنية بما فيها تلك المستندة لاعتبارات القرابة والجهويه والولاءات...ألخ.

د. وضع وتنفيذ خطة للتنمية الإدارية في جهاز الخدمة المدنية.

هـ. وضع وتنفيذ خطة لتوعية موظفي الخدمة المدنية حول قيم وأصول العمل بما يشمل اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من حُسن سير الدوام.

و. إعادة الأموال المقترضة من صندوق التقاعد والحفاظ عليه وتنمية موارده.

ز. وضع قانون موحد للتقاعد لموظفي السلطة بالضفة والقطاع.

ح. ضرورة تشكيل لجنة متخصصة لإعادة النظر في :-

- التعيينات التي تمت للمناصب من مدير **C** إلى مدير **A** .
- الترقيات التي تمت على أسس وقواعد غير سليمة.

ط. وضع حدود واضحة لوزارة المالية وديوان الموظفين في إعداد الكشوف وصرف الرواتب.

ي. إعادة النظر في تشكيل قمة الهرم في ديوان الموظفين العام بما يتلاءم والأهمية الخاصة لهذا الديوان.

ك. التأكيد على أهمية قرار السيد الرئيس بتقنين تعيين مدراء عامين في الوزارات والدوائر المختلفة.

سـلطة النقـد

أ. لم يتم إقرار قانون سلطة النقد بالرغم من مضي قرابة ثلاث سنوات على إنشاء السلطة وبالرغم من حصول سلطة النقد على مساعدات فنية كثيرة من جهات دولية متخصصة.

ب. هناك ذمة مالية ضخمة لدى سلطة النقد يجب حمايتها. وتتحرك المبالغ المودعة في البنوك لحساب سلطة النقد بأي قدر (قد يبلغ الملايين) بإمضاء شخصين مفوضين في سلطة النقد دون رقابة صارمة وبما لا يضمن عدم قيامهما بتحويل أي مبلغ إلى حساب غير حساب سلطة النقد، علماً بأن المبالغ التي يستطيعان تحويلها تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار.

جـ. تبين للجنة أنه ليس هناك خطة لاستثمار هذه الأموال بطريقة صحيحة.

د. هناك مآخذ كثيرة على محافظ سلطة النقد فيما يتعلق بمدى استفادته من الخبرات والكفاءات التي وفرتها جهات دولية ومحلية لسلطة النقد في مجالات عملها المختلفة.

هـ. تجاهل رئيس سلطة النقد لقرارات لجنة الإشراف المُشكلة من السيد الرئيس بحجة النسيان.

و. منح رئيس سلطة النقد نفسه ميزات مالية دون غطاء قانوني من أي مرجع ذو صلاحية مما أثار التساؤل حول حرصه على المال العام.

ز. بالرغم من أن محافظ سلطة النقد قد وقع على عدم استيفاء بنك الأردن والخليج في رام الله لمتطلبات الترخيص بسبب عدم ملاءة رأس المال إلا أنه أشار على السيد الرئيس بالموافقة على الترخيص لهذا البنك.

ح. هناك تساؤلات حول الطريقة التي تم بها ترخيص البنك الإسلامي (احمد عابدين وغازي بسيسو، شقيق المحافظ) وكذلك حول استفادة هذا البنك من موجودات شركة المرابحة التي كان المحافظ يعمل فيها قبل تعيينه محافظاً.

ط. أبلغنا محافظ سلطة النقد أن وزير المالية الإسرائيلي قد أبلغه بأنه يحق له تجميد جميع الأرصدة الفلسطينية في البنوك الإسرائيلية، وبالرغم من أن المحافظ على علم بهذا الموقف الإسرائيلي الرسمي، الذي ينص على حق إسرائيل في وضع يدها على الأموال والأصول الفلسطينية المودعة في البنوك الإسرائيلية، لم يقم بإبلاغ ذلك للجهات المعنية، سواء داخل الجهاز المصرفي، أو في السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد قدر المحافظ هذه الأموال والأصول بـ ١٣٨ مليون شيكل، بينما تُقدرها جهات أخرى بما يزيد عن ذلك بكثير.

التوصيات

أ. استناداً إلى عدم كفاءة الأداء في سلطة النقد، توصي اللجنة بإعادة تشكيل قمة الهرم فيها.

ب. إعطاء صلاحيات واضحة للجنة الإشراف بحيث يتخذ القرار بأغلبية الأعضاء.

جـ. العمل بسرعة على إيجاد وسيلة مأمونة لضبط حركة الأموال المودعة لحساب سلطة النقد.

د. تحديد المتطلبات الاقتصادية والنقدية اللازمة لإصدار العملة الفلسطينية ووضع برنامج لإنجاز هذه المتطلبات.

هـ. العمل الفوري على وضع سياسات نقدية تعالج خصوصية سوق النقد الفلسطيني، والمتمثلة في تداول ثلاث عملات أجنبية وغياب العملة الوطنية.

و. العمل الفوري على وضع خطة لإخراج الشيكل من التداول في سوق المال الفلسطيني.

ز. عدم استخدام الشيكل كعملة الدفع الرئيسية للسلطة الوطنية واستبداله بالدولار إن توفر، أو الدينار الأردني في أسوأ الأحوال.

ح. اعتماد سلطة النقد كبنك السلطة الوطنية وتطوير آليات التنسيق بين سلطة النقد ووزارة المالية وكذلك وزارة التخطيط.

ط. إجراء اللازم لقيام سلطة النقد بدورها كمستشار اقتصادي للسلطة الوطنية .

ي. تطوير وحدة خاصة لمتابعة التطورات الاقتصادية في كل من الأردن وإسرائيل، ووضع الخطط للتعامل مع عدم استقرار سعر صرف عملات هذه الدول وتأثيره السلبي الكبير على الاقتصاد الفلسطيني.

وزارة الصحـــة

وزارة الصحة هي ثاني أكبر وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية من حيث عدد الموظفين، كما أنها واحدة من الأجهزة التي تتعامل مع قطاع هام، كان هناك دور كبير لمسؤولين فلسطينيين في إدارة نشاطاته أثناء فترة الاحتلال مما شكل تراكم خبرة لا يستهان بها، ويتكامل دور الوزارة وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مع أدوار القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ووكالة غوث اللاجئين. وقد وجدت اللجنة من مراجعتها لتقرير هذه الرقابة ومقابلتها لمسؤولين في الوزارة ما يلي:

أ. جابهت الوزارة في بداية تسلمها لمسؤوليات الصحة في قطاع غزة والضفة الغربية، الكثير من الصعوبات، ولقد استطاعت وزارة الصحة أن تحقق نجاحاً متزايداً في التعامل مع هذه الصعوبات وتذليلها وفي تحسين الخدمات التي تقدمها.

ب. بالرغم من النجاحات التي حققتها وزارة الصحة، إلا أن هنالك ما يشير بشكل واضح إلى الحاجة إلى إشراف افضل على العمل الميداني اليومي، سواء كان في المستشفيات أو العيادات أو الصيدليات أو المستودعات أو غير ذلك.

جـ. يبدو أن الأشخاص الذين كلفتهم هيئة الرقابة بالتفتيش على المرافق التابعة لوزارة الصحة لم تكن لديهم الخلفية الفنية الكافية فبالغوا في تقييم مغزى بعض لمسلكيات تراها الوزارة روتينية وعادية وتتعامل معها يومياً، إلا أن هذا لا ينفي وجود هذه المسلكيات السلبية بكثرة

د. أفاد وزير الصحة أنه لا يوجد ميزانية تطويرية وطنية للصحة بل تعتمد الوزارة في تطوير خدماتها على المنح الأولية وعلى التبرعات، علماً بأن الدول المانحة تحدد هي أولويات الدعم الذي تقدمه.

هـ. شركات التأمين لا تفي دائماً بالتزاماتها لوزارة الصحة، فتتخلف عن دفع مبالغ طائلة من المستحقات.

و. لم يتمكن الجانب الفلسطيني من استرجاع المبالغ المودعة في صندوق الحوادث في إسرائيل (التي تتسبب بها سيارات غير مؤمنة).

ز. فاقت المبالغ التي تطالب بها مستشفيات إسرائيل وزارة الصحة لقاء علاج الحالات التي تم تحويلها إلى تلك المستشفيات المبالغ المصرح بها بحوالي ١٤ مليون شيكل، إلا انه قد تم ضبط التحويلات في العام ١٩٩٧ فانخفضت إلى ١٥٪ عما كانت عليه وقلت الحالات التي تحول إلى المستشفيات الإسرائيلية دون مبرر طبي موجب.

ح. لا يوجد لدى وزارة الصحة جهاز لجباية المستحقات المترتبة على الذين يتلقون العلاج من غير المؤمنين وتكتفي الوزارة بإرسال الفواتير، وقد ترتب على ذلك مستحقات تبلغ ٣ مليون شيكل على الأفراد ولم تلجأ الوزارة إلى القضاء للمساعدة في تحصيل هذه المستحقات إلا مؤخراً (أثناء انعقاد اللجنة).

ط. وزارة الصحة وزارة واحدة من حيث التنظيم الهيكلي وفيها وصف وظيفي لحوالي ١٠٠٠ وظيفة مختلفة في الوزارة وضعت بمساعدة إيطالية كما تم التعاقد مع جهات ثلاث لتدريب الإدارة على المستويات الدنيا والمتوسطة والعليا حيث الحاجة ماسة وذلك بالتنسيق مع وزارة التخطيط.

ي. تنسق الوزارة أمور الصرف مع وزارة المالية، أما في مجال الإيرادات فإن للوزارة موارد من نوعين لا تدخل في الموازنة، تتشكل من منح من دول أجنبية ومؤسسات دولية لدعم برامج صغيرة وأخرى كبيرة.

ك. تستخدم الوزارة العمل اليدوي في إدارتها لمستودعاتها المركزية بسبب خراب الحاسوب بعد أن تم الاستغناء عن الشركة الإسرائيلية (ملام) التي كانت تقدم خدماتها المحوسبة للمستودعات زمن الإدارة المدنية لقاء ٣٠,٠٠٠ $ سنوياً. ولدى الوزارة نظام مشتريات تطبقه بكفاءة.

ل. لا تعكس موازنة وزارة الصحة مجمل نشاطاتها، حيث أن هناك نشاطات تمول بمنح أجنبية وغير مبرمجة ويتم إعلام وزارة المالية بالمساعدات الأجنبية.

م. تعرضت وزارة الصحة لضغوط من شركات أدوية خاصة لإعطائها إعفاءات من الجمارك والضرائب على صفقات أدوية، إلا أن الوزارة رفضت هذه الضغوط ثم فوجئت الوزارة أن وزارة الشؤون المدنية أعطت هذه الشركات الإعفاءات المذكورة ومن دون وجه حق، كما أفادت وزارة الصحة بأنه تم تزوير أختامها لاستيراد أدوية معفاة من الجمارك لشركات خاصة، وقد حُولت القضية للنائب العام السابق، ولم يتخذ أي إجراء.

التوصيات

يشير عمل الملاحظات أعلاه إلى أن الوزارة تعمل حثيثاً على النهوض بأدائها وأنها قد حققت إنجازات كثيرة إلا أن هناك بعض من صور الفوضى في المرافق التابعة للوزارة التي يجب معالجتها بدون إبطاء. وللجنة التوصيات التالية:

أ. التأكيد على تقوية الإشراف العام والمتابعة والمراقبة الداخلية، على أن يصاحب ذلك برنامج للتدريب على التأكيد مع غرس قيم العمل والمساءلة واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المخالفين والمقصرين بما يضمن تحسين صورة الخدمات الصحية الحكومية.

ب. العمل على حوسبة إدارة المستودعات.

جـ. إدخال المعونات الخارجية في صلب موازنة الوزارة بحيث تعكس مجمل نشاطاتها مع التأكيد على الإدارة المالية المركزية لهذه المعونات من خلال وزارة المالية إذ ليس هناك أسباب فنية تمنع ذلك حتى لو كانت المعونات مخصصة لأوجه محددة.

د. إتباع أنظمة اكثر أحكاماً في التعامل مع شركات التأمين وفي التحويل إلى المستشفيات الخارجية وفي جباية المستحقات من الأفراد.

هـ. متابعة الحصول على الحقوق الفلسطينية في صندوق الحوادث لدى إسرائيل.

و. ضرورة إشراف وزارة الصحة ومتابعة عمل المنظمات غير الحكومية والعاملة في المجال الصحي، ووضع ضوابط على ما تتسلمه هذه المنظمات من مساعدات عينيه حتى لا تباع في الأسواق.

وزارة التربية والتعليم

تتعامل وزارة التربية والتعليم، وهي أكبر موظّف في وزارات السلطة الوطنية، مع قطاع كان هناك دور كبير لمسؤولين فلسطينيين في إدارة نشاطاته أثناء فترة الاحتلال مما ساعد في تراكم خبرة كبيرة لدى المسؤولين في هذا القطاع. ويلعب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ووكالة الغوث دوراً مكملاً لما يقوم به القطاع الحكومي، إلا أن دور هذا القطاع وهذه الوزارة يبقى مركزياً حيث انه هو الذي يقع على عاتقه وضع المناهج والإشراف على تطبيقها. وبمراجعة تقرير هيئة الرقابة ومقابلة المسؤولين في الوزارة تبين اللجنة ما يلي:

أ. تُدار الوزارة بشكل جيد، وهي موحدة ولها هيكلية واضحة.

ب. تعمل الوزارة على توحيد النظم والإجراءات في الضفة والقطاع فيما يتعلق بمجال عملها ولكن لا يزال هناك اختلافات رئيسية هي نظام التقاعد والرواتب والعلاوات والمناهج.

جـ. تعاني الوزارة من محاولات تدخل المتنفذين في التعيينات لديها.

د. لم تصل الوزارة تعليمات مالية ثابتة ومحددة من وزارة المالية.

هـ. بالرغم من أن وزارة التربية والتعليم تستفيد من إيرادات ضريبة المعارف إلا أن ذلك لا يظهر ضمن بند الإيرادات في موازنتها العامة.

و. هناك مخالفات في بعض المواقع ولكنها قليلة قياساً بحجم العملية التي تديرها الوزارة.

ز. العلاقة بين الوزارة وديوان الموظفين متوترة وللوزارة مآخذ كثيرة على عمل الديوان وتراه في الضفة الغربية ضعيفاً، وهي لذلك تتعامل مباشرة مع وزارة المالية بالنسبة للرواتب.

ح. تبين للجنة عدم التزام وزارة التربية والتعليم بوضع جميع إيراداتها في حسابات وزارة المالية.

ط. تحتاج الوزارة إلى موازنة تطويرية لاستيعاب الطلاب الجدد الذين يدخلون النظام التعليمي، ولتطوير البنية التحتية في المدارس.

ي. أثار إضراب المعلمين اهتمام اللجنة والرأي العام وذلك لأن شريحة المعلمين تشكل جزء كبير من موظفي الدولة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية بسبب أهمية الدور المناط بهذه الشريحة لرسم وبناء المستقبل الفلسطيني.

التوصيات

بينما كانت المشاكل التي أثارها تقرير هيئة الرقابة مقتصرة على قطاع غزة، إلا أن هذا لا ينفي احتمال وجود مشاكل في الضفة الغربية حيث الجهاز التعليمي الحكومي اكبر بكثير. وللجنة التوصيات التالية:

أ. توصي اللجنة أهمية معالجة تدني رواتب موظفي التربية والتعليم، والتعليم العالي، ووضع ذلك على رأس سلم أولويات برنامج الإنفاق الحكومي، بما يضمن لهم كرامتهم ويعينهم على أداء رسالتهم الجليلة في خدمة الوطن.

ب. دعم الوزارة في مقاومتها للتدخل في التعيينات في ملاكها.

جـ. ضرورة التزام وزارة التربية والتعليم بالإجراءات والنظم المعمول بها في وزارة المالية بما يضمن صحة إعداد كشوفات الرواتب وصرفها لموظفيها.

د. التزام وزارة التربية والتعليم بتوريد جميع إيراداتها لوزارة المالية، طبقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها بما في ذلك التبرعات والرسوم وتصديق الشهادات وغيرها.

وزارة الزراعة

أفردت هيئة الرقابة العامة لهذه الوزارة الهامة أقل قليلاً من نصف صفحة غطت ملاحظة واحدة فريدة عن قطاع غزة استرعت انتباه الهيئة، وبناء على مقابلة وزير الزراعة والوكيل المساعد والمدير المالي تبين للجنة ما يلي:

أ. غياب وزارة الزراعة كمؤسسة حكومية موحدة تشرف على هذا القطاع حيث يعمل كل مسؤول في منطقته وكأن عمل الوزارة محصور بها، وينطبق هذا بوجه الخصوص على الوكيل في نابلس والوكيل المساعد في غزة، حيث قسمت الوزارة إلى عدد من مناطق نفوذ.

ب. لا توجد هيكلية للوزارة يتم الاسترشاد بها سواء في التعيينات أو العمل وعلمت اللجنة أن الوزارة وضعت هيكلية بمساعدة مؤسسة الفاو وقدمت قبل ستة اشهر إلى مجلس الوزراء ولكنها لم تُقر أو تُستخدم حتى الآن.

جـ. لا توجد في وزارة الزراعة خطة استراتيجية لتطوير قطاع الزراعة وانما تعتمد نظام المشاريع في تنفيذ عملها.

د. العلاقة بين الوزير ووكيل الوزارة سيئة للغاية، وهناك ١٦ من المديرين العامين اثنان منهم للثروة السمكية واثنان للبيطرة والكل يتنازع للحصول على امتيازات، مما يسئ من إمكانية النهوض بالوزارة.

هـ . لا يوجد اعتمادات مالية لتغطية نفقات مراقبة الطرق إلى المستوطنات وضبط تهريب المواد الغذائية والزراعية.

و. هناك تقصير في مجال تسويق المنتوجات الزراعية للقطاع في الضفة، ولم تستطع وزارة الشؤون المدنية تقديم أية مساعدة في هذا المجال.

ز. تبين للجنة سوء استخدام المال العام، حيث أفاد الوزير اشترى أحد المديرين العامين للثروة السمكية واسمه مصطفى السعدوني سيارة بالأموال المخصصة للأبحاث وحاولت الوزارة ملاحقته قانونياً دون نتيجة.

ح. الجهات الأجنبية الداعمة تخصص أموالاً كثيرة لدعم المنظمات غير الحكومية وتخصص معظمها للجان الإغاثة الزراعية.

ط. الثروة الحيوانية مهددة بانتشار الأوبئة (الحمى المالطية).

ي. ليس هناك سياسة واضحة تتبعها الوزارة للإسهام في الاقتصاد القومي.

ك. هناك شركة واحد فقط (الفلسطينية التجارية) مسموح لها باستيراد المواشي الحية من الخارج مما يثير الكثير من التساؤلات.

ل. اتفاقية باريس الاقتصادية غير مطبقة تماماً ، وعلمت اللجنة أن إسرائيل تتخذ إجراءات عقابية مضادة عند أي محاولة فلسطينية لحماية منتوجاتها الزراعية كتسويق الموز في غزة والفراولة والبرتقال في الضفة ومختلف المنتجات كالزيت وغيره مثلاً.

م. هناك مشكلة في مركز البحوث الزراعية التابع للوزارة أدى إلى عدم تمكن الوزارة للاستفادة من المركز.

ن. علمت اللجنة أن منحة الأبقار النمساوية قد تم إلغائها من الجهة المانحة بسبب سوء الإدارة من جانب وكيل الوزارة المساعد ومديرها العام.

التوصيات

إن جل المعلومات التي لدى اللجنة جاءت من الإفادة التي حصلت عليها من الوزارة وبالتالي ليس هناك مصدر آخر للمعلومات. وإزاء هذا الوضع ترى اللجنة ما يلي:

أ. العمل على إزالة التوتر بين قمة الهرم " الوزير – الوكيل المساعد– الوكيل " بالسرعة الممكنة لما في ذلك من اثر سيئ للغاية على أداء الوزارة، وذلك من خلال إعادة تشكيل قمة الهرم.

ب. العمل فوراً بالهيكلية الموجودة لحين إقراراها.

جـ. وضع خطة واستراتيجية تضمن عند تنفيذها قيام القطاع الزراعي بدوره الكامل في تنمية الاقتصاد القومي الفلسطيني.

د. رصد الأموال اللازمة لتعزيز الرقابة على الطرق إلى المستوطنات لمنع تهريب المواد الغذائية والزراعية التي تضر بصحة المواطن وبالاقتصاد الفلسطيني.

هـ. العمل على تسهيل تسويق المنتجات الزراعية للضفة والقطاع في جميع المناطق الفلسطينية والتعامل مع هذا التسويق على انه ضمن البلد الواحد فعلاً.

و. إحالة كل من مصطفى السعدوني إلى النيابة للتحقيق في سوء استخدام الأموال المخصصة للأبحاث وشراء سيارة بهذه الأموال.

ز. العمل على تحصيل الحقوق الفلسطينية التي تنص عليها اتفاقية باريس الاقتصادية.

ح. حماية الثروة الحيوانية الفلسطينية وتقديم الدعم للعاملين في هذا المجال.

ط. العمل على إعادة تعريف دور المؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال الزراعة بما يضمن التوزيع الصحيح للأدوار وتكاملها.

وزارة الشؤون الاجتماعية

هذه هي الوزارة الثالثة، بعد التربية والصحة، التي كان هناك تواجد فلسطيني كبير في إدارة نشاطاتها خلال منظمة التحرير وأثناء فترة الاحتلال، ولذا فإن من المفترض أن يكون قد تجمع لديها خبرات متراكمة توظفها لمصلحة العمل. إلا ان هذه الوزارة، وبشكل عام، تعاني من مشاكل الوزارات الناشئة، خلافاً لما هو الحال في التربية والصحة. وبمراجعة تقرير هيئة الرقابة والاستماع الى افادة الوزيرة ووكيل الوزارة ومديرها العام عن مجريات العمل في الوزارة تبين للجنة ما يلي:

أ. حتى هذه اللحظة لا يوجد هناك هيكلية مقرة للوزارة بالرغم من محاولات عديدة وبالرغم من توفر المساعدات الفنية الخارجية لذلك. وقد ادى ذلك الى تداخل الاختصاصات ومن ثم الاحتكاكات حتى في رأس الهرم.

ب. ترى اللجنة ان النزاعات الكثيرة والصراع على المواقع في الوزارة كان له اثر كبير في تأخير اعداد الهيكلية. ولوحظ أن علاقة الوكيل مع الأخوات متوترة بشكل ملفت للنظر، كما يعتقد أن هناك مؤامرة تحاك ضده منذ استلامه منصبه لإفشاله.

جـ. الاتصالات الداخلية وتبادل المعلومات بين اقطاب الوزارة هو دون المطلوب لضمان حسن سير العمل، ومما يساعد في ذلك تغيب الوزيرة المتكرر عن الوزارة لتعدد مهامها مما ينعكس على قدرتها على ممارسة الاشراف وتوجيه سير العمل.

د. استعملت الوزارة أموال مؤسسة اسر الشهداء وهي مؤسسة قائمة بذاتها من مؤسسات م.ت.ف لاغراض غير تلك التي رصدت من اجلها وحولت مبالغ بلغت في مجملها مليون دولار بما فيها ما يزيد على ٣٠٠ الف دولار لبناء مبنى للمؤسسة والباقي لنفقات الوزارة الاخرى.وللعلم فإن وزارة المالية لم ترد المبلغ حتى الآن.

هـ. تأكدت اللجنة أن هناك سوء إدارة في الوزارة، حيث وردت كميات من المواد الغذائية والطحين زادت عن الحاجة في غزة ومع هذا لم يرسل الفائض الى الضفة او يوزع

على المحتاجين في القطاع مما تسبب في تلف جزء من هذه المواد وقد علمت اللجنة من المدير العام للوزارة ان اسرائيل تمنع نقل المواد الغذائية من القطاع الى الضفة ولكنها لا تمانع في نقلها من الميناء مباشرة الى الضفة.

و. لبرنامج تأهيل الاسرى المحررين ميزانية خاصة تشرف عليها الوزارة اداريا وماليا، لكن دون رقابة من وزارة المالية وقدر هذا البرنامج ١٤ مليون دولار.

ز. ما جاء في تقرير هيئة الرقابة حول مكتب الشؤون الاجتماعية في الخليل ومخازن التموين التابعة للوزارة في خان يونس صحيح ويبلغ المبلغ الذي تطالبه المخالفات في مكتب الخليل ٢٦ الف شيكل. إلا ان الشخص المعني قد توفي في هذه الاثناء.

ح. تعيق إسرائيل تخليص المواد التي تصل الى الموانئها مما يتسبب بتلفها، كما أن هناك سوء تخزين للمواد التي ترد الى الوزارة للتوزيع على المحتاجين يُنهي صلاحيتها للأستهلاك قبل موعد الانتهاء،

ط. وزعت الوزارة طحيناً فيه (سوس ودرع) ولكن بعد تنخيله على العائلات المحتاجة " تعليق اللجنة – ماهذا الهراء– ".

ي. المبالغ التي ترد من مصادر غير وزارة المالية، من ورشات وندوات وبعض البرامج لا تخضع للنظام المالي الساري في الوزارة، ولا تدخل حساب وزارة المالية، كما أن النظام المالي في الوزارة لا يطبق عليها.

ك. لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي دائرة للشؤون الاجتماعية باختصاصات تتلقى أموال دعم من الخارج مما يشكل ذلك تعدياً على اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية.

ل. تتولى إدارة مركزي الأحداث التابع للوزارة في الضفة الغربية مسؤولون غير متخصصين في التعامل مع الأحداث، وقد حصلت انتهاكات وتجاوزات ضد الأحداث.

التوصيات

أوردت هيئة الرقابة العامة ملاحظتين فقط عن هذه الوزارة الا ان اللجنة تستطيع من خلال ما توصلت اليه من مقابلاتها مع الوزيرة والوكيل والمدير العام أن توصي بما يلي:

أ. اعادة النظر في تشكيل قمة الهرم في الوزارة حيث انه من الواضح ان التشكيلة الحالية لا تستطيع العمل كفريق.

ب. إقرار هيكلية الوزارة على أساس ملاءمتها لتحقيق رسالة الوزارة واهدافها وعلى اساس التوصيف الوظيفي الصحيح وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات بوضوح.

جـ. تسوية موضوع المليون دولار التي استلفت من صندوق اسر الشهداء، علماً بأن هذه الاموال كانت قد اخذت اصلاً من صندوق هو لست وهو غير مخصص لمثل هذه الاغراض بل لدعم النفقات الجارية.

د. تنظيم وسرعة توزيع المعونات العينية التي ترد الى الوزارة، وتوخي العدالة والانصاف في التوزيع بناء على خطة مدروسة ومقرة تسبق استلام المواد.

هـ. توخي الحرص اللازم في حفظ المواد الغذائية والامتناع عن توزيع مواد مشكوك في صلاحيتها للإستهلاك البشري، حتى لو كان بعد تنخيلها.

و. ملاحقة المخالفات التي حصلت في مكتب الخليل بالطريقة القانونية التي تضمن اغلاق هذا الملف حسب الاصول.

ز. اخضاع جميع الاموال التي ترد الى وزارة الشؤون الاجتماعية الى الرقابة المالية المركزية من خلال ايداعها في الخزينة العامة، وتطبيق نظام المشتريات على برنامج تأهيل الأسرى المحررين.

ح. ترشيد الاستفادة من الموارد البشرية والمالية من خلال تجنب إنشاء دوائـر مستقلة ذاتيـاً تشرف على برامج كان يمكن استيعابها ضمن هيكلية الوزارة بكلفة أقل.

ط. توفير إدارة كفؤة لمراكز الأحداث.

ي. رفع رواتب الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.

وزارة الأشـــغال العامة

تعتبر هذه الوزارة من الوزارات الجديدة وكانت تتبع السيد الرئيس مباشرة في بدايـة عهدهـا. وللجنة الملاحظات التالية:

أ. هناك تضارب في موضوع الهيكليـة حيث أفاد الوزيـر أن للـوزارة هيكليـة تعتمدهـا فـي التعيينات، أما وكيل الوزارة فقد أفاد في إجتماع منفصل أنه لا توجد هيكلية للوزارة.

ب. هناك تضارب صلاحيات بين وزارة الاشغال والوزارات والهيئات الاخرى المعنية بتنفيذ انشـاءات كالتربيـة والتعليـم والصحـة والاسـكان وبكـدار التـي لديهـا ادرات خاصـة بالانشاءات وذكرت حالة كان لدى كل من الوزارة وبكدار قرار بتنفيذ نفس العمل فـي نفس الموقع (قلقيلية).

جـ. رغم محاولات الوزير لدى بكدار من أجل التنسيق، إلا أنها لم تكلل بالنجاح.

د. المتعهدون لا يرغبون بالتعامل مـع السلطة بسبب التـأخر فـي حصولهـم علـى الدفعـات المستحقة.

هـ. ارتكب وكيل وزارة الاشغال اعمالاً مخالفة وبررها لنفسـه، فـي اعطـاء قـرض لشـخص خلافاً للنظام على أساس أنها حالة إنسانية، وشراء سيارتين مسروقتين للوزارة.

و. ما قام به وكيل الوزارة من اعمـال للمساعدة فـي انشـاء المطـار كـان بصفتـه مستشـاراً للرئيس وليس بصفته وكيلاً للوزارة.

ز. هناك مكرهة صحية خطيرة ومصدر اوبئة في وادي غزة بسبب المياه الراكدة المتجمعـة في مجاري مخيمات النصيرات والبريج، ولم تبادر وزارة الأشغال والـوزارات الأخـرى لمعالجتها.

ح. افاد وكيل الوزارة أن كمية الحصمة التي تم توريدها للمطار كانت أكثر من الحاجة وبيع جزء منها في السوق بضعف السعر ولكنه أفاد أن لا علاقة لوزارة الاشغال ولا لهيئة الطيران المدني بتوريد الحصمة التي استعملت في بناء المطار في غزة، وتتحمل المسؤولية شركة البرهان، وهي شركة تابعة للسلطة.

ط. يعمل في وزارة الاشغال ١٨ شخصاً من عائلة الاخرس.

التوصيات

أ. نقل قسم متابعة المشاريع في بكدار إلى وزارة الأشغال العامة، وكذلك الحال مع الوزارات الأخرى.

ب. الالتزام الكامل بالتعليمات المالية وتعليمات المشتريات التي تعتمدها وزارة المالية.

جـ. التحقيق في موضوع توريد الحصمة الى مطار غزة، حيث أن هناك شبهات واضحة حول الموضوع، استفاد منها أشخاص متنفذون في السلطة أو شركات خاصة لهم علاقة بها.

د. لابد من إزالة التضارب في الصلاحيات بين وزارة الاشغال والوزارات والهيئات الاخرى وبكدار بشكل خاص، وتوضيح نطاق صلاحيات كل جهة.

هـ. الامتناع عن شراء سيارات مشبوهة وان لا يتم شراء أية سيارات حكومية الا بموافقة وزارة المالية.

و. يجب العمل وبسرعة على بناء محطات تنقية للتخلص من المكرهة الصحية في وادي غزة، بالتعاون مع وزارة الصحة والبلديات والبحث عن افضل السبل لذلك.

وزارة البريد والاتصالات

استمعت اللجنة إلى إفادات من المسؤولين في الوزارة، حيث أن تقرير هيئة الرقابة كان ناقصاً واقتصر على التطرق لبعض الممارسات التي جلبت انتباه الهيئة في غزة وللجنة الملاحظات التالية:

أ. هناك ما فيه الكفاية من القرائن ذات العلاقة بالأمور المالية التي تثير القلق بالنسبة لتصرفات المدير العام للوزارة الحاج محمد سكيك.

ب. ارتبك المدير العام للوزارة عدداً من المخالفات منها ما يستحق لجان تحقيق فنية متخصصة، ومنها ما هو مخالفات واضحة يحاسب عليها القانون:

- مخالفات شراء مقسم الهاتف " قدرت بملايين الشيكلات" :
  - التفرد بالشراء بعيداً عن اللجنة .
  - تحويل أموال من حساب الوزارة إلى الشركة البائعة دون وجود عقد واضح.
  - ظهور نواقص في المقسم أدت إلى زيادة التكاليف.
- ملابسات بناء مبنى الوزارة، واستغلال جزء من مواد البناء لتشييد مبنى لنادي رياضي يترأسه .
- ما قاله وزير العدل أن المدير العام للوزارة استفاد من توزيع الهواتف من المستفيدين مقابل تلقيه ٢٧ سيارة مسروقة.
- التصرف ببعض إيرادات وزارة الاتصالات بشكل منفرد، والقيام بمشتريات فردية دون إتباع الإجراءات المرعية تقدر بمليون شيكل.
- سحب سلفة بقيمة ٥ آلاف دولار لم تسدد.
- تلقي عمولة من شركة تليراد الإسرائيلية، وهي عبارة عن مقسم ركبه في مكتب الرئيس، زاعماً أنه هدية من الشركة المذكورة.

جـ. اشتكى الوزير من أن وكيل الوزارة ومديرها العام لا يتبعون القنوات المتعارف عليها في الاتصال مع جهات أعلى منه.

التوصيات

أ. استكمال بناء هيكل الوزارة الإداري والوظيفي وتحديد علاقتها بالقطاع الخاص من خلال القانون.

ب. توصي اللجنة أن يحال مدير عام الوزارة الحاج محمد سكيك إلى النيابة العامة للتحقيق معه فيما نُسب إليه من مخالفات.

جـ. مطالبة الوزارة وشركة الاتصالات بتخفيض قيمة المكالمات الدولية بما يتناسب مع التخفيضات التي تمت في شركة بيزك والشركات الإسرائيلية الأخرى.

وزارة العـــدل

تناول تقرير هيئة الرقابة بعض نشـاطات وزارة العدل فـي قطـاع غـزة فقـط، واشـتمل علـى بعض الملاحظات عن دائرة السجل التجاري والعلامة التجارية وتسجيل الشركات وترخيـص مدققي الحسابات ومركز الطب الشرعي ودائرة كاتب العدل ودائرة تسجيل الأراضي ودائـرة الحسابات في غزة ولم يتطرق إلى أي من نشاطات الوزارة فـي الضفـة الغربيـة. وقـد قـابلت اللجنة كلاً من وزير العدل ومدير عام الوزارة ووجدت ما يلي:

أ. توجد قوانين في فلسطين ولكن لا توجد قوانين فلسطينية.

ب. خلافاً لما أعلمت وزارة المالية اللجنة به أفاد وزير العدل أنه لا يوجد تعطيـل مـن وزارة العدل بخصوص إنشاء محاكم الضرائب.

جـ. يرى وزير العدل أن تقرير هيئة الرقابة الحالي لا يتطرق للممارسات التي يجـب بـالفعل التحقيق فيها (الممارسات التجارية)، وقـد اتفـق معـه الكثـير مـن الـوزراء الذيـن التقتهـم اللجنة.

د. كثيراً من المضبوطات في القضايا المختلفة يتم الاحتفاظ بها لدى الشـرطة، ويتـم تبديدهـا مثل المخدرات، والأموال، والأسلحة والسيارات، مما يؤدي إلى عـدم التمكـن مـن إقامـة الدعوة الجنائية وتعطيل عمل القضاء.

هـ. وضع وزير العدل ضوابط للحقـول دون سـوء اسـتعمال السـيارات المعفـاة مـن الجمـرك والتي هي من حق العائدين إلا أن الأجهزة الأمنية منعت وزير المواصلات مـن تطبيـق القرار.

و. تعطلت كثير من قضايا المخـدرات فـي النيابـة العامـة بسـبب عـدم وجـود مختـبر جنـائي لتحليلها والتأكد من كنهها، مما نتج عن ذلك عدم وضع حد للتجارة في هذه السموم ممـا أدى إلى حدوث ضرر بالغ للوطن والمواطن.

ز. طلبت اللجنة بحث موضوع استقالة النائب العام مع الوزير إلا أن الوزير امتنع عن ذلك ريثما يستأذن الرئيس في ذلك.

ح. هناك حساب متروك منذ ثمانية شهور في بنك الأردن وفيه ٤,٥ مليون شيكلاً. وكذلك هناك حساب مؤكد بقيمة ١,٥ مليون شيكل باسم النائب العام، حسبما أفاد وزير العدل.

ط. لا يوجد هيكلية بالمعنى الفني للكلمة في وزارة العدل. تم تسليم اقتراح هيكلية إلى وزارة التخطيط قبل عام ولم تستلم الوزارة رداً حتى الآن.

ي. تضارب الصلاحيات بين قاضي القضاة ووزير العدل انعكس سلباً على أداء الوزارة، وجهاز لقضاء.

ك. الهيكل القضائي كان مدمراً في الضفة الغربية كنتيجة لممارسات الاحتلال وإضراب المحامين، أما في قطاع غزة فكانت هناك استمرارية وبقي الهيكل القضائي في وضع مقبول.

ل. التضارب في الصلاحيات بين وزارة العدل ووزارة التجارة بخصوص تسجيل الشركات في الضفة الغربية.

التوصيات

أ. إصدار قانون استقلال القضاء بالسرعة الممكنة.

ب. إقرار هيكلية وزارة العدل والعمل بموجبها.

جـ. تعيين رئيساً لمحكمة الاستئناف في الضفة الغربية بأسرع ما يمكن وتطعيم جهاز القضاء بين شطري الوطن بالكفاءات اللازمة.

د. الانتهاء وبسرعة من كافة القضايا المُحالة والمتراكمة لدى النائب العام للبت فيها.

هـ. اعتماد المختبرات الموجودة في الجامعات بعد التأكد من قدرتها على القيام بالعمل لتكون المختبرات الرسمية لفحص المواد المضبوطة (المخدرات)، لحين إنشاء المختبر المركزي.

و. الإسراع في البت في موضوع تسجيل الشركات في الضفة الغربية مع التوصية بأن ينقل الجهاز القائم في العدلية إلى وزارة التجارة، لتقوم هذه الأخيرة بالتسجيل.

ز. إنشاء محاكم للضرائب.

ح. تطبيق الإجراءات التي وضعتها وزارة العدل لمنع سوء استعمال السيارات المعفاة من الجمرك.

ط. إحالة النائب العام السابق السيد خالد القدرة إلى النائب العام للتحقيق في القضايا المذكورة آنفاً.

وزارة العمل

تعتبر هذه الوزارة من الوزارات الناشئة إذ لم يكن هناك جسم وزاري لدى استلام المهام من الإدارة المدنية. وقد استمعت اللجنة إلى وزير العمل وكان لها الملاحظات التالية:

أ. يوجد الآن هيكلية متكاملة للوزارة مع توصيف وتحديد مهام وصلاحيات لكل إدارة ولكن الهيكلية ليست نهائية بعد ولم تقر.

ب. تعمل الوزارة على تطوير الكوادر فيها أنشأت معهداً مختصاً بالتنمية البشرية المستدامة لهذا الغرض.

جـ. بالرغم من وجود موازنة، هناك إعاقات في العمل لأسباب مالية حيث لا تتوفر الأموال للصرف.

د. تأخذ الوزارة منح من جهات مختلفة وهناك مشروع لإنشاء مركز تدريب بمعونة النمسا، عدا عن عدة مشاريع قيد التوقيع وهي تعلم وزارة المالية قبل التوقيع وإذا كانت الوزارة هي المنفذة، فهي تنفذ الصرف حسب أنظمتها هي.

هـ. تشكو الوزارة بسبب عدم دفع بدل عمل إضافي وبسبب تأخر دفع أجرة المقرات التابعة لها.

و. تجبي الوزارة رسوماً من منطلق مسؤوليتها عن السلامة العامة للعمل وتحول ما يردها مباشرة إلى وزارة المالية.

ز. لا تدخل المساعدات في موازنة الوزارة ضن الإيرادات بل توضع في بند منفصل وحساب منفصل ويرسل إلى وزارة المالية للعلم (والمراقبة إذا أرادت).

ح. لا يستطيع الوزير الاعتماد على وزارة المالية ففي رأيه لا يوجد وزارة مالية.

ط. هناك إجراءات مالية كثيرة مخالفة للأسس المالية السليمة ولا تستقطع ضريبة الدخل على العاملين في المشاريع، كما أن الصرف يتم أولاً ثم توضع وزارة المالية في الصورة.

ي. وزارة التخطيط والتعاون الدولي تعقد اتفاقات لحساب وزارة العمل دون التنسيق معها، ولكن بالمقابل هناك اتفاقات تعقدها الوزارة دون إعلام التخطيط أو المالية.

ك. مراكز التدريب التابعة للوزارة هي مثار جدل من حيث اختيار المشاركين وهيكلية الدفع وغير ذلك.

ل. لم تشارك الوزارة في تصميم أو تنفيذ برامج التشغيل الطارئ.

م. لا تعرف الوزارة شيئاً عن أموال التأمينات الاجتماعية كما لا تعرف شيئاً عن مستحقات العمال الفلسطينيين في إسرائيل.

التوصيات

أ. على الوزارة أن تنتهي من وضع هيكلها الإداري والوظيفي لتعمل بموجبه بعد إقراره.

ب. على الوزارة أن تبذل جهدها للمشاركة في تصميم وتنفيذ برامج التشغيل الطارئ، وخاصة على ضوء توقيع اتفاقية جديدة لتمويل مثل هذه البرامج.

جـ. على الوزارة الانتباه اكثر إلى إتباع الأسس الصحيحة في إجراءاتها المالية.

د. يجب أن تعمل وزارة العمل على إيداع كل ما وردها من أموال في وزارة المالية وأن تمتنع في المستقبل عن تجاوز وزارة المالية في المسائل المتعلقة بالمنح الخارجية.

هـ. على وزارة العمل أن تتابع الحصول على معلومات عن مستحقات العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وان تعمل على استرجاع هذه الحقوق لأصحابها.

وزارة الاقتصاد والتجارة

كانت هذه الوزارة عند تأسيس السلطة الوطنية جزء من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة وقد ساد في ذلك الوقت الكثير من الإرباك في عمل هذه الوزارة الثلاثية بسبب عدم وضوح الحدود بينها وبين بكدار التي كان الوزير مديراً عاماً لها. وللجنة الملاحظات التالية المستقاة من تقرير هيئة الرقابة والمقابلات التي أجرتها مع الوزير وأركان الوزارة:

أ. اكتمل الهيكل الوظيفي للوزارة في عام ٩٧، ويُعتمد في عملية التوظيف.

ب. تودع إيرادات الوزارة منذ بداية عام ٩٧ لحساب وزارة المالية ويتم الصرف بموجب بنود الموازنة المُقرة.

جـ. العلاقة بين الوزير ووكيل الوزارة د. ماهر الكرد ليست ودية، حيث قام وكيل الوزارة بالكتابة للوزير بشكل غير لائق، وعيّن ملحق تجاري في تونس تدور حوله الشبهات دون علم الوزير، كما أنه الوحيد الذي له حق التوقيع على رخص الاستيراد، دون علم الوزير. ومع هذا فإن وضع الوزارة الآن جيد وهناك تعاون وتشاور وانتظام في العمل وتعمل الوزارة في الضفة وغزة بشكل موحد.

د. هناك تنازع صلاحيات مع كل من وزارة العدل (تسجيل الشركات) ووزارة التموين (التجارة الداخلية) ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (تضع الخطة الاقتصادية)، والأجهزة الأمنية على المعابر.

هـ. الوزارة عاجزة عن عمل إحصائيات تجارية تساعدها في عمل اتفاقيات تجارية مع الأشقاء وذلك بسبب منعها من التواجد على المعابر وبالتالي لا تعلم ما هي البضائع التي تدخل وتخرج، ورجال الأمن هم الذين يراقبون البضائع ونوعيتها وكمياتها ويحددون أولوية دخول الشاحنات، كما أن الوزارة تشك في صحة المعلومات التي تردها من المعابر.

و. في مجال اجتذاب المستثمرين، الوزارة تقدم الطلبات إلى وزارة الشؤون المدنية وتبقى تنتظر ، بعد ذلك، ولم تصدر بطاقة واحدة طيلة عام ١٩٩٦.

ز. يرى الوزير وغيره من الاخوة انه يجب دمج وزارة الاقتصاد والتخطيط وكذلك وزارتي التجارة والصناعة.

ح. تفاوضت وزارة الاقتصاد والتجارة على ترتيبات على المعابر، وتوصلت إلى نقاط تفاهم لمصلحة الطرف الفلسطيني، ثم فوجئت الوزارة باستبعادها عند توقيع البروتوكول النهائي الذي كان لمصلحة الطرف الإسرائيلي. وتؤكد الوزارة أن هذا التراجع من قبل الذين وقعوا على البروتوكول كان مقابل مكاسب خاصة وشخصية.

ط. مازالت معظم مكاتب الوزارة موزعه في أكثر من مكان.

ي. تري وزارة الاقتصاد والتجارة ضرورة إلغاء الضابطة الجمركية بعد المعابر والاكتفاء بالتفتيش الجمركي على المعابر، للتخفيف على المواطنين.

ك. تكاليف الإنتاج أصبحت عالية جداً بسبب الحصار ومشاكل المعابر وتدخل الأجهزة الأمنية، مما يهدد القطاع الصناعي ويضعف قدرته التنافسية ، ويزيد من حجم الأعباء على المواطن.

ل. لم يعد قسم المكاييل والموازين تابعاً للوزارة منذ بداية العام بل اصبح جزء من وزارة التموين.

م. صعوبة التجارة بين شطري الوطن، أدى إلى استئثار البضائع الإسرائيلية بالسوق الفلسطيني.

ن. تبين للجنة أن هناك استغلال نفوذ للحصول على وكالات من قبل مسؤولين في السلطة بطريق مباشر أو غير مباشر مما أساء إلى سمعة السلطة الوطنية، وكان له انعكاس سيئ على الرأي العام الفلسطيني.

التوصيات

أ. تمكين الوزارة من القيام بواجبها على المعابر من خلال إعادة تنظيم العمل على الجانب الفلسطيني من المعابر.

ب. حل الإشكال القائم بين وزارة العدل ووزارة الاقتصاد والتجارة فيما يتعلق بتسجيل الشركات.

جـ. وضع وتنفيذ نظام لمنح رخص الاستيراد وتنفيذه بما يضمن السرعة وخدمة المصلحة العامة والعدالة.

د. وضع حلول عملية سريعة لوقف الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الجانب الفلسطيني.

هـ. متابعة موضوع إعطاء الإقامة للمستثمرين مع وزارة الشؤون المدنية واستقصاء الأسباب التي أدت إلى الشح في إصدار بطاقات الإقامة.

و. ترشيد العمل وإزالة المحطات التي لا ضرورة لها على المعابر لتسهيل مرور البضائع.

ز. الالتزام بمبدأ أن التجارة بين شطري الوطن هي تجارة داخلية ولا يجوز وضع العراقيل أمامها أو فرض رسوم أياً كانت عليها.

ح. وضع حد لمنع استغلال الموقع من أجل الحصول على وكالات أو مصالح تجارية لمكاسب شخصية بطريق مباشر أو غير مباشر.

وزارة الأوقاف

ورد في تقرير هيئة الرقابة ملاحظات نتيجة التفتيش الذي قامت به على فرع الوزارة في غزة وقد اجتمعت اللجنة بكل أركان الوزارة للوقوف على الوضع بشكل عام في الضفة والقطاع وكان لها الملاحظات التالية:

أ. هناك شبهة هيكلية في وزارة الأوقاف ولكنها غير واضحة المعالم، وقد بدا للجنة أن هناك ثلاث وزارات أوقاف، واحدة في القدس، وأخرى في باقي الضفة، وثالثة في غزة، وبالتالي ترى اللجنة أنه ليس هناك وزارة موحدة بشكل عملي.

ب. إيرادات الوزارة تذهب إلى حساب خاص بالوزارة ولم تتأكد اللجنة كيف تُدار هذه الأموال التي تقدر بالملايين، علماً بأن موظفي وزارة الأوقاف يتلقون رواتبهم من السلطة إضافة إلى أن إيرادات الأوقاف في القدس لا تدخل حتى في حساب وزارة الأوقاف، ولم تتابع الوزارة الاتفاق مع الحكومة الأردنية، بتقاسم هذا الريع.

جـ. ليس هناك قانون واحد يطبق في الضفة والقطاع بخصوص الإعفاء من الرسوم والضرائب على أملاك الأوقاف، حيث أن الأوقاف في الضفة معفاة خلافاً للوضع في القطاع.

د. هناك تقاعس في الدفاع عن أملاك الأوقاف.

هـ. لم تستطع وزارة الأوقاف حتى الآن حصر أملاكها وتسجيلها خاصة، وهناك تعديات على أملاك الأوقاف من قبل وزارات وأجهزة أمنية ومواطنين لا يقومون بدفع أجرة استخدامها أو يقومون بدفع أجرة بخسة. وتبين للجنة أن هناك بعض الوقائع التي تحيط بها الشبهات حول تسهيلات من متنفذين لأقارب أو معارف لهمن أو يغضون النظر عن التعّدي على بعض الأملاك، خوفاً من السطوة أو التهديد :-

- قطعة أرض أمام مسجد بلال في بيت لحم .
- حي الخديوي في أريحا.

- في المنطقة الصناعية في الخليل، وعلاقة مدير أوقاف الخليل بذلك.

و. لا رقابة لوزارة الأوقاف على لجان الزكاة في الضفة، بالرغم أنها هي التي تقوم بترخيصها، بينما تتبع لجان الزكاة في غزة وزارة الأوقاف.

ز. لم تستطع وزارة الأوقاف حتى الآن فرض سيطرتها على كافة المساجد بما في ذلك المسجد الأقصى.

ح. أفاد عريف الجعبري وكيل مساعد وزارة الأوقاف أن هناك رصيد في بنك فلسطين فرع الرمال يتحرك بتوقيع الوزير منفرداً وأن إيرادات الأوقاف في غزة يتم السحب منها بتوقيع الوكيل منفرداً وترى اللجنة ضرورة التأكد من ذلك.

ك. وقعت مشاكل كثيرة للحجاج على مدى السنوات الثلاث الماضية في أمور النقل وإسكان الحجاج، مما أساء لصورة السلطة الوطنية وشكّل أعباء على الحجاج، وقد تم تشكيل لجنة تحقيق في هذا الموضوع، أُلغيت من قبل الوزير لأسباب غير معروفة، وقد أفاد عريف الجعبري الوكيل المساعد أن أحد أقرباء الوكيل كان شريكاً في شركة نقليات وشركة إسكان الحجاج، والذي يشغل أيضاً وظيفة مدير في وزارة الأوقاف.

ل. تبين للجنة أن إيرادات الأوقاف تُحصّل بسلة من العملات ولم تتثبت اللجنة منة طريقة معادلتها وأسعار صرفها.

م. لم تتأكد اللجنة من كيفية تأجير العقار الذي يقيم به سماحة قاضي القضاة الشرعي، مقابل أجرة زهيدة، هل يكون من حق ورثته استخدام العقار؟ أم العقد تم بوصفه قاضي القضاة.

ن. لجان المساجد تجمع التبرعات للمساجد وليس للأوقاف.

س. تبين للجنة أن هناك اختلاف في النظام المالي والتقاعدي بين الأوقاف في الضفة والأوقاف في القطاع.

التوصيات

أ. تفعيل مجلس الأوقاف الذي شكله الرئيس.

ب. الالتزام بالنظم المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية فيما يختص بإدارة أموال الأوقاف، وتمكين هيئة الرقابة العامة من التفتيش والرقابة المالية على إيرادات ومصروفات الأوقاف.

جـ. إخضاع لجان الزكاة التي تتلقى التبرعات للرقابة المالية، ووضع ضوابط لترتيب لجان الزكاة في منأى عن العمل السياسي، وأن يقتصر عملها على الهدف الذي أُنشئت من أجله.

د. إدخال تحديثات على استثمار أملاك الأوقاف بشك لأفضل.

هـ. العمل فوراً على حصر أملاك الأوقاف وحمايتها في كل محافظات الوطن.

و. ترى اللجنة ضرورة نقل المدير المالي والإداري في الضفة محمد مصطفى جعفر، والمدير المالي في غزة شفيق ظاهر، وضرورة التأكد من حُسن اختيار الأشخاص الذين يقومون على الأمور في الوزارة .

وزارة الداخلية

تتبع وزارة الداخلية الرئيس مباشرة ولها وكيل، وهو أعلى موظف فيها وتنقسم الوزارة إلى قسمين مدني وأمني. وقد ركزت اللجنة في استماعها إلى وكيل الوزارة على الأمور المدنية وسجلت الملاحظات التالية:

أ. عدّلت الوزارة هيكليتها في قسمها المدني أكثر من مرة.

ب. لدى الوزارة وكيلين مساعدين، وعدد ١٧ محافظ ، وعدد ٣٦ مدير عام ، وعدد ٧٠ مدير بين" **ABC** ".

جـ. إيرادات الوزارة تذهب إلى حسابات وزارة المالية.

د. لم تزود وزارة المالية وزارة الداخلية بنظام مالي.

هـ. إدارة المعابر لا تتبع وزارة الداخلية مع أن موظفيها معينون في الوزارة.

و. هناك مشاكل في العلاقة بين وزارة الداخلية والدفاع المدني الذي من المفروض أن يتبع القسم المدني في الوزارة ولكنه يتصرف كجهاز أمني.

ز. تعاني الوزارة من التشابك في الصلاحيات مع وزارة الشؤون المدنية.

ح. لدى وزارة الداخلية تذمر من ممارسات قام بها الارتباط الفلسطيني (جمال زقوت) بخصوص طباعة الهويات وممارسات أخرى من وزارة المالية في موضوع رسوم تصاريح السفر ترتب عليها حسب تقدير الوزارة خسائر مالية كبيرة تُقدر بين ٦-٧ مليون دولار.

ط. تم سلب صلاحية " إقامة العمل ولمّ الشمل " من الوزارة لصالح وزارة الشؤون المدنية.

ي. بعد سؤال السيد الرئيس حول إمكانية مثول مدير عام الدفاع المدنـي أمـام الجنـة، أجـاب السيد الرئيس بأنه عسكري وليس من صلاحيات اللجنة أن يمثل أمامها.

ك. هناك جهازان للدفـاع المدنـي، أحدهمـا فـي الضفـة والآخـر فـي غـزة ولا يوجـد تنسـيق بينهما، وبينما يقوم مدير عام الدفاع المدني في الضفـة بالتنسـيق مـع وزارة الداخليـة، لا يوجد مثل هذا التنسيق بين الوزارة والدفاع المدني في غزة.

ل. قام مدير عام الدفاع المدني في قطاع غزة بشراء معدات ولوازم بقيمـة ٢ مليـون شـيكل صُرفت من موازنة وزارة الداخلية، دون الرجوع إليها.

التوصيات

أ. تثبيت هيكلية الوزارة .

ب. تحديد القنوات والصلاحيات خاصـة بالنسـبة لعلاقـة الـوزارة بالمعـابر والدفـاع المدنـي والأمن الصناعي.

جـ. الإسراع في إصدار الهويات الفلسطينية.

د. إزالة التضارب في المهام والصلاحيات بين الوزارة والشؤون المدنية.

هـ. ضرورة إنشاء مجلس للمحافظين يجتمع بشكل دوري.

وزارة الحكم المحلي

ركّز تقرير هيئة الرقابة العامة على البلديات والمجالس القروية أعطى صورة تبين استشراء الفوضى في عملها ولم يتطرق إلى عمل الوزارة كوزارة. وقد قابلت اللجنة وزير الحكم المحلي وبعض المسؤولين الآخرين في الوزارة وسجلت الملاحظات التالية:

أ. عملت الوزارة على صياغة قانون الهيئات المحلية كقانون موحد وهو مطروح للقراءة الثانية في المجلس التشريعي الآن.

ب. تعمل الوزارة على وضع هيكلية نهائية ثم تطويرها تدريجياً مع دخول مناطق سكنية إضافية ضمن نطاق صلاحيات السلطة الوطنية.

جـ. التركيز في الوزارة هو على القرى الحدودية وقرى القدس والقرى المهددة من قبل المستوطنات والغور.

د. مع أن وزارة الحكم المحلي قادرة على تقديم الخدمات للبلديات لوضع النظم والهيكليات لها، إلا أن وزارة التخطيط تتدخل وتنفذ مشاريع من هذا القبيل وتصرف أموالاً اكثر مما يكلف ذلك وزارة الحكم المحلي.

هـ. تحاول الوزارات التنسيق مع بكدار في توزيع المشاريع، من ناحية أخرى، تهيمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي على عملية إقرار المشاريع المدعومة من الخارج وبالنتيجة المشاريع المخصصة لمحافظة القدس اقل من ١٪ من مجمل المشاريع.

و. هناك عشوائية في اعتماد المشاريع حيث أن هناك حاجة للتوجه إلى الريف حيث ١٥٣ قرية بلا شبكة كهرباء و ١٥٨ بلا شبكات ماء و ٩٤٪ من التجمعات السكانية بلا شبكة مجاري.

ز. لا يفصل القانون بوضوح بين صلاحيات الحكم المحلي وصلاحيات المحافظ مما أدى إلى تداخل.

ح. قال الوزير أن الوزارة إلى مهندسين ومساحين اكثر من حاجتها إلى مدراء عامّين.

ط. تنتهج الوزارة سياسة اللامركزية ولـذا فـان رئيس البلديـة أو المجلس القروي مسؤول بالكامل عما يجري فـي دائرتـه والـوزارة مسؤولة عـن الإشـراف والتدقيـق علـى عمـل البلديات.

ي. هناك حاجة إلى شرطة بلديات ومحـاكم بلديـات حيـث التعديـات كثيرة، ويبـدو أن هنـاك تقصير في مجال تفعيل محاكم البلديات.

ك. تذهب إيرادات الوزارة من رسوم التراخيص إلى وزارة المالية.

ل. هناك تقصير في جباية مستحقات البلديات من قبل أجهزتها، وعليه فـإن سـرقة الكهربـاء مستشـرية، وعندمـا قـامت السـلطة بدفـع الالتزامـات عـن البلديـات للشـركة الإسـرائيلية تقاعست البلديات في الجباية.

م. قامت السلطة بدفع ديون البلديات في القطاع لشركة الكهرباء الإسرائيلية والبالغة ٥١ مليون شيكل.

ن. يرى وزير الحكم المحلي أن رئيس بلديـة غـزة (عـون الشـوا) قـد قـام بمخالفـات يعـاقب عليها القانون، وأن بلدية غزة لا تعترف بسلطة وزارة الحكم المحلي عليها وهناك العديد من المخالفات ضد ممتلكات البلدية وحوالي ٢٦ مليون شيكلا من المستحقات ٩٦٪ منها يدين بها المقتدرون وهناك وضع مشابه في بلدية طولكرم.

س. منع رئيس بلدية نابلس ممثلي هيئة الرقابة العامـة مـن دخـول البلديـة لمراقبـة حسـاباتها كذلـك منـع وزارة الزراعـة مـن الرقابـة علـى حسـبة الخضـار، ورفـض أيضـاً تسـليم

المطافئ للدفاع المدني. وفي هذا السياق أيضاً قام رئيس بلدية بيت لحم بمنع ممثلي هيئة الرقابة العامة من القيام بواجبهم.

ع. حول وزير الحكم المحلي رؤوساء ٩ مجالس بلدية في الضفة إلى القضاء بسبب تسيب مالي في مجالسهم، وحول بشارة خاروف رئيس سلطة المياه في بيت لحم إلى السجن وأخرجه نواب بيت لحم المجلس التشريعي.

ف. شكا وزير الحكم المحلي بأنه فوجئ بأشخاص متنفذين يقومون بمشاريع في بعض المناطق لا تدخل في الأولويات التي وضعتها الوزارة ودون علمها.

ص. اشتكي أكثر من رئيس مجلس بلدي وقروي من أن التفتيش الإداري والمالي عليهم يتم من قبل وزارة الحكم المحلي وهيئة الرقابة العامة، ويرون أن هيئة الرقابة العامة يجب أن تتعامل مع الوزارة المركزية وليس مع المجالس على حده.

ق. تبذل الوزارة جهداً في حصر أعداد البدو ومواشيهم.

ر. ضرائب المحروقات لم تدفع إلى البلديات منذ قيام السلطة الوطنية.

التوصيات

أ. ضرورة العمل على تنفيذ قرار مجلس الوزراء باعتبار مناطق القدس والقرى الحدودية والقرى المهددة بالاستيطان والغور، كمناطق تطوير أ واعتماد أولويات وزارة الحكم المحلي في تنفيذ المشروعات في الأماكن الأخرى.

ب. تشكيل لجنة تنسيق دائمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبكدار والحكم المحلي والأشغال العامة لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية، خاصة الكهرباء والماء وشبكات المجاري والطرق.

جـ. سرعة الانتهاء من وضع الهيكلية بصورتها النهائية.

د. إنشاء شرطة بلديات وإعادة الحياة لمحاكم البلديات وزيادة عددها.

هـ. مباشرة وزارة الحكم المحلي مع رؤوساء وأعضاء المجالس البلدية والقروية بالتعاون مع الشرطة باستيفاء المستحقات المتأخرة لحسابها، وفرض العقوبة المناسبة على المتخلفين.

و. توضيح دور وزارة الحكم المحلي بقانون موحد يأخذ بعين الاعتبار قانون البلديات في كل من الضفة والقطاع كما يأخذ بعين الاعتبار القوانين التي تحكم الجهات الأخرى ذات العلاقة كالمحافظ ووزارة الداخلية والتخطيط.

ز. تمكين الوزارة من تعيين مهندسين ومساحين وجُباه لكي يتسنى للوزارة والبلديات والمجالس القروية القيام بعملها على أكمل وجه.

وزارة الاعلام

تتبع وزارة الاعلام وزير الثقافة ويقوم وكيل مساعد الوزارة بعمل الوزير في غيابه ويستعمل لقب وكيل الوزارة. وهناك عدة هيئات اعلامية رسمية لا تتبع وزارة الاعلام بل هي هيئات مستقلة وهي هيئة الاذاعة والتلفزيون وهيئة الاستعلامات ووكالة الانباء الفلسطينية وفا. وقد قابلت اللجنة مسؤولين في الوزارة وفي الاذاعة والتلفزيون وسجلت الملاحظات التالية:

أ. ليس هناك هيكلية واضحة لوزارة الإعلام .

ب. العلاقة بين الوزير والوكيل المساعد ليست على ما يرام مما يؤثر سلباً على سير الوزارة.

جـ. يرى الوزير والعاملون في وزارة الإعلام والكثير من المسؤولين أنه لا توجد سياسة إعلامية أو خط إعلامي يوجه العمل الإعلامي.

د. إن الصلاحيات وحدودها في الوزارة غير واضحة والتعيينات والترقيات تتم دون آلية.

هـ. هناك إهدار للمال العام بسبب عدم توحيد الجهات التي تعمل في مجال الاعلام وإصدار النشرات والمطبوعات.

و. افاد الوزير أن الوكيل المساعد المتوكل طه يقوم بأعمال وصفقات مشبوهة:
- طلب رشوة بقيمة ٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي من الصحفي ماهر شلبي.
- تجاوزه للوزير في كل شئ.
- تضليل السيد الرئيس بمعلومات وصفقات واقتراحات مالية مشبوهة، كضرورة شراء أو المشاركة في محطة تلفزيونية محلية في رام الله.

التوصيات

تعرب اللجنة عن استغرابها للوضع السيء الذي يسود وزارة الاعلام والجهاز الاعلامي ككل علماً بأن لهذا الجهاز تاريخ عريق منذ اسست دائـرة الاعـلام فـي م.ت.ف والتـي كـانت اشـبه بوزارة. وللجنة التوصيات التالية:

أ. إعادة النظر في تشكيل قمة الهرم فـي وزارة الإعـلام أو إعـادة النظـر فـي تشـكيل وزارة الاعلام.

ب. إذا إرتؤي الإبقاء على وزارة الإعلام ترى اللجنة ضرورة ضم هيئة الإذاعة والتلفزيون ووكالة وفا، وهيئة الاستعلامات لهذه الوزارة، أمـا إذا إرتـؤي إلغـاء هـذه الـوزارة تـرى اللجنة تشكيل مجلس أعلى للإعلام مـن رؤوسـاء هـذه المؤسسـات، أمـا إذا بقـي الوضـع القائم فترى اللجنة تشكيل مجلس أعلى للتنسيق برئاسة الوزيـر وعضويـة رؤوسـاء هـذه المؤسسات المذكورة.

جـ. توصـي اللجنـة استناداً لأقـوال الوزيـر والكثـير مـن المسـؤولين الثقـات بتحويـل الوكيـل المساعد المتوكل طه للنائب العام للتحقيق فيما نسب إليه.

هيئة الإذاعة والتلفزيون

أ. ليس هناك هيكلية مركزية لهذه الهيئة وتعاني من الفوضى في الوصف الوظيفي والفوضى الإدارية وغياب المساءلة ومن نقص ملحوظ بالكفاءات المهنية والسياسية المتخصصة.

ب. هناك رئيس لهيئة الإذاعة والتلفزيون ومنسق للتلفزيون، ومدير عام للإذاعة، ويوجد تضخم في عدد العاملين.

جـ. عدم وجود قيادة مركزية توفر وحدة المعالجة الإعلامية في الإذاعة والتلفزيون.

د. هناك مبادرات من المنسق العام أدت إلى إنشاء التلفزيون ومشاهدته في الوطن تدريجياً، وكذلك هناك مبادرات أدت إلى استمرار الاذاعة حتى الآن.

هـ. يقول منسق التلفزيون أنه ليس كفاءة سياسية وأنه طالب أكثر من مرة بمسؤول سياسي للتلفزيون ولم تتم الإجابة على طلبه.

و. ثبت للجنة أن هناك فوضى مالية في الهيئة وهناك نقص ملحوظ في الإمكانات الفنية الهندسية والبرامجية.

ز. هناك أجهزة فنية وردت للتلفزيون وموجودات، وثبت للجنة من خلال الإفادات التي سمعتها أن هناك تناقض كبير في هذه الإفادات فيما يتعلق بالموجود منها.

ح. تسربت بعض الأجهزة من الإذاعة والتلفزيون إلى شركات خاصة بمعرفة رئيس الهيئة.

ط. أبرمت عقود مع شركة البحر وشركة سكاي لبث إعلانات من التلفزيون والإذاعة ولكن لم يقم أيُ من هاتين الشركتين بدفع التزاماتها حتى الآن، وتبلغ الالتزامات المستحقة على شركة سكاي مليون شيكل.

ي. فقدت الإذاعة الكثير من مستمعيها كإذاعة منافسة بسبب مشاكلها الداخلية وضعف الإمكانيات وعدم وجود خط سياسي يوجهها.

ك. بعض المديرين العامين في هيئة الإذاعة والتلفزيون يتواجدون خارج البلاد منذ صدور قرار تعيينهم.

ل. تكريس حالة من الانقسام في الوعي لطغيان لمعالجة الشؤون (الغزية) في التلفزيون وطغيان معالجة الشؤون (الضفاوية) في الإذاعة. تري اللجنة أن التلفزيون هو تلفزيون محلي لقطاع غزة يشاهد فنياً في الضفة ولا يلمس الواقع هناك، كما أن برامجه ليست بمستوى المنافسة.

م. ثمة شبهات حول ممارسات لا أخلاقية لرئيس الهيئة السيد رضوان أبو عياش، وهناك تصرفات تدل بوضوح على سوء تقديره في إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون.

ن. استمعت اللجنة إلى تفسير رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون حول الإشكاليتين المتعلقتين بأستوديو التسجيل الذي أُعفي من الجمرك مع انه ملك خاص وببناء قاعدة برج إرسال في قطعة ارض لا تملكها الهيئة (مع أنها كانت تتفاوض لشرائها) ولم تقتنع اللجنة بما طرحه.

التوصيات

أ. العودة إلى توصياتنا في وزارة الإعلام بخصوص وضع هيئة الإذاعة والتلفزيون.

ب. إعادة تشكيل قمة الهرم في هيئة الإذاعة والتلفزيون وإعادة النظر في كم ونوعية العاملين في الهيئة على جميع المستويات.

جـ. تشكيل هيئة قيادية مركزية للإذاعة والتلفزيون وتكون قراراتها نافذة وملزمة.

د. تزويد الإذاعة والتلفزيون بالمعدات الفنية اللازمة لتطوير أدائها، ومركزة البث وتقوية الارسال ليعم كل أنحاء الوطن.

هـ. إعادة مستحقات الإعلانات فوراً ومتابعة الأمر قانونياً إذا تعذر ذلك.

و. تشديد الرقابة من قبل وزارة المالية على إيرادات ومصروفات التلفزيون والإذاعة.

ز. إحالة رئيس الهيئة للمساءلة القانونية.

ح. إحالة إخفاء معدات الفضاء للمساءلة القانونية.

وزارة الشباب والرياضة

لم يكن لهذه الوزارة هيئة رديفة في الادارة المدنية التي نقلت صلاحياتها الى السلطة الوطنية الفلسطينية ولكن لا نستطيع القول أنها وزارة ناشئة حيث كان هناك المجلس الأعلى للشباب والرياضة في م.ت.ف، وقد اجتمعت اللجنة مع بعض اركان الوزارة الذين قام على كاهلهم إنشاء الوزارة ومازالوا على رأس مهماتهم في غياب الوزير وسجلت اللجنة الملاحظات التالية:

أ. هيكلية الوزارة لم تكتمل بعد بالرغم من المساعدة الفنية التي حصلت عليها لهذا الغرض.

ب. هناك تضارب في الصلاحيات ما بين الوزارة واللجنة الاولومبية أدى إلى تعطيل برنامج إعادة هيكلة الأندية واختيار الكفاءات الرياضية الفلسطينية.

جـ. تعطي وزارة الشباب والرياضة مثلاً آخر في سوء او انقطاع العلاقة ما بين الوزير الحالي وأركان الوزارة، في حين كان الوضع أفضل في ظل الوزير السابق.

د. هناك فوضى في الشؤون المالية في الوزارة وعدم المام في اصول الاجراءات الادارية الصحيحة أدت إلى سوء استخدام المال العام:

- المنحة المقدمة من السيد الرئيس وقدرها نصف مليون دولار.
- المنحة المقدمة من الدول العربية وقدرها ٤٢٣,٠٠٠ دولار.
- الاقتراض من البنك على المكشوف ودفع فوائد.
- الاقتراض من مواطنين لصالح الوزارة.
- الاحتفاظ بمبالغ مالية نقدية كبيرة في الوزارة.

وهذه المخالفات تمت عن جهل وسوء تقدير وليس بسوء نيه.

هـ. هناك تعيينات تتم دون استشارة الوزارة ودون تقييم خبرة ومؤهلات هؤلاء ومدى ملاءمتهم للمناصب التي يعينون فيها.

و. قامت الوزارة بجهد يستحق الاشادة في مجال إقامة المعسكرات الشبابية والدورات الرياضية، وإعادة هيكلة الأندية وترميم مبانيها، ومع أهمية هذه النشاطات إلا أنها لم تتلق الدعم المناسب من وزارة المالية.

ز. للوزارة مدير عام مالي واداري في مقر الوزارة في رام الله وهناك مدير مالي في غزة. وقد ارتكب هذا المدير المالي اخطاء فنية مالية جسيمة.

ح. تهتم الوزارة بمجالات الطفولة والشباب والمرأة والرياضة والمعاقين.
ترى وزارة الشباب ان لها خصوصية تتطلب ان يسمح لها بترتيب خاص للعمل الاضافي.

ط. حصلت الوزارة على ٧ سيارات معفاة جمركياً كتبرع وليس واضحاً مدى الحاجة الى هذه السيارات وما اذا كان من الاجدى مالياً صرف هذه الاموال لنفقات اخرى.

ي. المدير المالي في غزة كان يتصرف بتوجيه من رؤسائه في العمل.

ك. تجاوز المدير المالي في غزة في امور مالية بديهية وكان حري به ان يسترعي انتباه رؤسائه الى عدم قانونية بعض الاجراءات التي كانو يطلبون منه تنفيذها.

التوصيات

أ. وضع هيكلية للوزارة وتوضيح الصلاحيات فيها.

ب. حل الخلاف وتضارب الصلاحيات بين الوزارة واللجنة الاولمبية.

جـ. لفت نظر اركان الوزارة الى وجوب الالتزام بالانظمة في كافة الاجراءات المالية وخصوصاً وكيل الوزارة والمدير المالي ومدير المحاسبة في غزة.

د. إعادة النظر في مدى ملاءمة المدير العام الاداري والفني لوظيفته من ناحية فنية ودراسة نقله الى موقع يتلائم بشكل افضل مع مؤهلاته حيث ان الماضي النضالي الذي تقدره اللجنة ليس بديلاً للمقدرة الفنية في الوظائف الفنية.

هـ. تعيين مدير مالي كفؤ في الوزارة في غزة يكون ملماً بأصول العمل وملتزماً بالتقيد بها تحت أي ظرف وضمن القانون والنظام.

وزارة السياحة والآثار

تعتبر وزارة السياحة والآثار من أهم الوزارات في القطاع الاقتصادي ويعول عليها كثيراً في المرحلة الانتقالية حيث أن قطاع السياحة هو من القطاعات القليلة القابلة للنمو تحت الظروف السائدة. وقد جاء تقرير هيئة الرقابة العامة حول عمل هذه الوزارة ضحلاً وطلبت اللجنة مقابلة وكيل الوزارة للإطلاع على الوضع فيها، حيث أن الوزارة بلا وزير. وسجلت الملاحظات التالية:-

أ. لم يعط الوزير ما يكفي من وقته للوزارة وذلك بسبب المرض والانشغال بمنصبه الآخر ألا وهو رئيس بلدية بيت لحم.

ب. كان هناك خلط ظاهر بين بلدية بيت لحم والوزارة وقد اتخذ الوزير من الأولى مقراً له ليقوم بالوظيفتين.

جـ. لم توضع هيكلية للوزارة بالرغم من الجهد السابق الذي بذله المجلس الأعلى للسياحة مع الطواقم الفنية في التحضير.

د. استخدمت أموال للوزارة تبلغ حوالي نصف مليون دولار لترميم مبنى للبلدية لتأجيره إلى الوزارة بإيجار بلغ ٣٦ ألف دولار قرره الوزير ويُدفع للبلدية التي هو رئيسها.

هـ. تم إنشاء وإعداد مكتب استعلامات للسياح في مبنى بلدية بيت لحم وكلف ١,٥مليون شيكل دفعت من أموال وزارة السياحة الإسرائيلية زمن الاحتلال ونقل إلى الوزارة بعد الانسحاب من بيت لحم. إلا أن الوزير نقل مكتب الاستعلامات من مكانه المناسب إلى مكان غير مناسب في مقر الوزارة وتم تأجير المكتب إلى بنك القاهرة عمان الذي يضم الوزير في عضوية مجلس إدارته.

و. إغلاق مكتب الاستعلامات يشكل خطوة إلى الوراء في مجال تطوير السياحة.

ز. تجبي الوزارة رسوما لقاء الترخيص والتفتيش كما تجبي رسوماً من زوار الحدائق العامة وتحول مباشرة إلى وزارة المالية.

ح. أفاد وكيل الوزارة أن أهم آثار غزة ونابلس قد دمرها أهلها بأيديهم وبأن اكثر الناس الذين يوقعون الضرر ببيت لحم هم أهلها.

ط. هناك تنازع في الصلاحيات مع وزارة الثقافة بالنسبة للآثار.

التوصيات

ترى اللجنة أن الممارسات والتقصير في وزارة السياحة والآثار يجب ألا تمر دون مساءلة ومحاسبة. إلا أن الوزير استقال الآن ولذا فإن التوصيات لدى اللجنة تتعلق في هذه الحالة بالمستقبل وهي التالية:

أ. العمل على عدم تكرار التجربة السيئة الناشئة عن ازدواجية المنصب، سواء كان ذلك في وزارة السياحة أو أي وزارة أخرى.

ب. النظر بجدية إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في مجال السياحة وتقليص دور القطاع العام إلى الحد الأدنى والذي يمكن أن يقوم به مكتب في وزارة مناسبة كوزارة الاقتصاد مثلاً.

جـ. العمل على فتح مكتب استعلامات سياحي في مكان مناسب في ساحة المهد في بيت لحم والطلب من بلدية بيت لحم توفير مثل هذا المكتب أو الحيز في أحد ممتلكاتها أو في مبناها وفي طابق ارضي يسهل الوصول من قبل السياح.

د. حسم تبعية دائرة الآثار لوزارة الثقافة أم لوزارة السياحة.

وزارة الثقافة

أ. أفاد وزير الثقافة، وهو وزير الإعلام أيضاً، بأن أوضاع الوزارة أفضل كثيراً من وزارة الإعلام رغم عقبات ثلاث أوضحها فيما يلي :

- فيض التعيينات التي تهبط على الوزارة، الأمر الذي يؤدي إلى إحباط الموظفين القدامى، وبخاصة وأنهم الأكفأ لكن يتجاوزهم في المرتبة هؤلاء القادمون الجدد.
- الموروثون عن م.ت.ف حيث أنهم لا يحبون الإنتاج أو العمل، ناهيك عن احترام قواعد وأصول العمل، وهؤلاء لا يدركون أن الوزارة ليست مركزاً لتوظيف بقدر ما هي جهاز لخدمة الثقافة بالبلد، إضافة إلى كون هؤلاء يعانون من ذاتية عالية تجعلهم غير صالحين للعمل الإداري.
- نقص الإمكانات الذي يشكل العقبة الأكبر ، وجزء من هذا النقص نابع من عدم تخصيص ما يلزم من أموال من السلطة، علاوة على أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي لا تمنح الثقافة ومشاريعها أولوية في العلاقات مع الدول المانحة ولا تنسيق أصلاً بين الوزارتين. ولولا الجهد الذاتي لوزارة الثقافة سواء مع المؤسسات المحلية أو مؤسسات دولية مثل UNDP (تغطي ٨٠٪ من النشاطات الثقافية الواسعة) لما كان هنالك نشاط ملموس.

ب. يعتقد الوزير بضرورة ضم " الآثار " إلى وزارة الثقافة بدلاً من وزارة السياحة غير الموجودة أصلاً.

جـ. وعلى عكس العلاقة السيئة مع الوكيل المساعد في وزارة الإعلام (لأسباب تتعلق بتجاوزاته إضافة إلى سلوكياته المشبوهة مالياً) فإن العلاقة مع وكيل وزارة الثقافة معقولة، حيث أن سلوكيات هذا الأخير مستقيمة مالياً وأن كان يشكو من ثغرات في قدراته الإدارية " لأنه مثقف "

د. لاعتبارات ترتبط بالوضع السياسي / العسكري السائد الذي يضرب وحدة اللوجستيل ، فإن وزارة الثقافة رغم توحدها مركزياً فإنها على أرض الواقع وزارتين.

التوصيات

أ. توفير الكفاءات اللازمة لتطوير الوزارة مع ترشيد عمليات التعيين.

ب. ضرورة زيادة التنسيق بين وزارتي الثقافة والتعاون الدولي لتأمين مساعدات مالية وعينية لهذه الوزارة المهمة غير المنتجة مالياً.

جـ. الحسم في تبعية " الآثار " سواء لوزارة السياحة أو الثقافة .

وزارة الصناعة

كانت وزارة الصناعة أثناء فترة لا بأس بها من الفترة التي غطاها التقرير جزء من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة. وقد قابلت اللجنة وكيل وزارة الصناعة والذي بقي مع الوزارة منذ البداية.

أ. يوجد هيكل للوزارة تم تحضيره عندما كانت الوزارة جزء من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة حيث كانت القضايا الإدارية مشتركة والتخصصية منفصلة.

ب. لا يوجد مشاكل أو تضارب مع صلاحيات الوزارات الأخرى إلا في مجال مؤسسة المواصفات والمقاييس التي يريدها وزير التموين في وزارته.

جـ. هناك لجنة وزارية للمناطق الصناعية وهي تعمل كهيئة إلى حين تشكيل هذه الهيئة رسمياً ومشروع قانونها مطروح الآن لدى ديوان الفتوى والتشريع.

د. فيما يتعلق بهيئة الاستثمار، هي عبارة عن لجنة وزارية برئاسة السيد الرئيس، ووزير الاقتصاد هو فقط عضو فيها بعد أن كان رئيساً لها يبت في المشاريع الاستثمارية التي تطرح عليها.

هـ. يرى وكيل الوزارة أن الإجراءات على المعابر تؤثر سلباً على التجارة والصناعة وان الجمرك يجب أن يكون آخر محطة على المعابر، ولا يجب أن يكون هناك حواجز أخرى.

و. هناك منافسة من قبل الشركات التجارية العامة تجاه شركات القطاع الخاص وهناك مشاكل كثيرة تثير تذمر الناس منها اتهامات بمحاولة الشركات العامة الحصول على معلومات رسمية وأسرار تجارية عن شركات القطاع الخاص، واستغلالها لمصالحها.

التوصيات

أ. توثيق الهيكل الإداري والوظيفي للوزارة والعمل على إقراره والعمل بموجبه.

ب. تشكيل لجنة للمعابر لتحل مشاكل الصناعيين والتجار على المعابر.

جـ. الحد من إنشاء الشركات شبه الحكومية ومنع موظفي الشركات بشكل عام من أن يكونوا في ملاك السلطة.

د. إعادة النظر في أسعار الطاقة لتخفيض كلفة الإنتاج الصناعي.

سلطة الطاقة الفلسطينية

أ. مهمة هذه السلطة هي تطوير قطاع الطاقة ككل ولكنها تهتم في الأساس فقط بالكهرباء.

ب. تقتصر مهمة سلطة الطاقة حالياً على توزيع جزء من الكهرباء التي تنتجها إسرائيل وتبيعها للسلطة الوطنية الفلسطينية وعدد قليل من المشتركين.

جـ. هناك فاقد كبير في الكهرباء بسبب سوء حالة الشبكة ولكن يجري العمل على إعادة تأهيل الشبكة وانخفض الفاقد من ٢٥٪ - ٣٠٪ ليصبح ١٢٪ - ١٥٪.

د. هناك فاقد في الطاقة الكهربائية أيضاً نتيجة السرقات (٢٠٪ - ٣٠٪) أي أن إجمالي الفاقد في مناطق البلديات في قطاع غزة يبلغ ٤٠٪ - ٦٠٪.

هـ. غطت البلديات الخسارة عن طريق رفع الأسعار.

و. الكهرباء مشروع تجاري رابح ومع هذا تخسر السلطة ما يُقدر بـ ١٥ مليون شيكل سنوياً لأن بعض المستهلكين لا يدفعون ثمن ما يستهلكون.

التوصيات

أ. سرعة إنشاء محطات توليد الكهرباء الفلسطينية.

ب. سن قوانين صارمة لمنع سرقة التيار الكهربائي.

جـ. تكثيف الجهود لإعادة تأهيل الشركة الكهربائية لتقليل الفاقد ما أمكن.

د. الاستفادة من خبرات شركة كهرباء محافظة القدس التي لا تعاني من المشاكل التي تعاني منها هيئات توليد و/أو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية الأخرى.

هـ. العمل على تجيير الموارد التي ترد إلى مركز أبحاث الطاقة لصالح سلطة الطاقة الفلسطينية بما يضمن عدم بعثرة الجهود ومراقبة الصرف.

و. التمييز بين أنواع المشتركين في الكهرباء وأوقات الاستهلاك، بحيث يتم تخفيض أسعار الكهرباء للصناعة والزراعة نهاراً، لتشجيع الاستثمار وخفض نفقات الإنتاج.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية

تتبع دائرة الإحصاء المركزية مكتب الرئيس مباشرة. وقد قابلت اللجنة رئيس الدائرة والمسؤولين الإداريين فيها وسجلت الملاحظات التالية:

أ. لدى الدائرة هيكلية إدارية ووظيفة كاملة كما أن لديها مجموعة أنظمة ولوائح داخلية كاملة ، وتطبق الدائرة نظاماً إدارياً محوسباً كاملاً.

ب. للدائرة منجزات كبيرة وهي تعتبر من دوائر السلطة المدارة بطريقة جيدة.

جـ. لا يوجد إيرادات من إنتاجها تستحق الذكر، وهي تعتمد كلياً على المعونة الخارجية من الدول المانحة، حيث بلغت نفقاتها في العام ١٩٩٦، ٣ مليون دولار، وبلغت موازنتها عام ٩٧ مبلغ ١٣ مليون شيكل، صُرف منها حتى الآن ٦٠٥ مليون شيكل تقريباً.

د. لا تُخضع إيراداتها ونفقاتها لتدقيق من وزارة المالية، ويقول رئيسها بأنه لو أدخل هذه الإيرادات لحساب وزارة المالية، سيكون هناك بيروقراطية تُعيق الدائرة عن القيام بعملها.

هـ. بسبب عدم تفعيل مجلس أمناء للدائرة، يقوم المدقق الخارجي، الذي يُعينه رئيس الدائرة بالتدقيق على مصروفاتها ويقدم تقريره له فقط.

و. لم تطور الوزارات بعد الآلية اللازمة لكي تستطيع تزويد دائرة الإحصاء بالبيانات بطريقة تلقائية، مما سيوفر مليون شيكل سنوياً على السلطة، كما أن هذه الوزارات لم تطور القدرة بعد على استيعاب معنى الأرقام والبيانات الإحصائية التي تزودها بها الدائرة لاستخدامها في ترشيد عملية صنع القرار.

ز. بالرغم من أن هذه الدائرة تابعة لمكتب الرئيس مباشرةً، إلا أنها تتصرف في مواردها كمنظمة غير حكومية، ولا تخضع لرقابة وزارة المالية، علماً بأن لديها نظم صرف خاصة بها، ويقول رئيسها أن متابعة الصرف ومراقبته يتم من الدول المانحة.

ح. يعمل في هذه الدائرة عدد ٢٦٠ موظف، ٥٦ منهم يتقاضون رواتب من السلطة والباقي من إيراداتها ولا يدفعون ضريبة دخل.

ط. تغطي السلطة الوطنية إيجارات المقرات التابعة للدائرة، كما يقوم مكتب الرئيس بتحويل مبلغ ٤,٠٠٠ دولار شهرياً لمعهد تدريب الإحصاء.

التوصيات

أ. تعيين مجلس أمناء فاعل لدائرة الإحصاء، والذي يُقر أنظمتها ولوائحها وموازنتها وميزانيتها.

ب. أن تخضع إيراداتها ومصروفاتها للتدقيق من وزارة المالية.

جـ. حث الوزارات والهيئات في السلطة الوطنية على تزويد دائرة الإحصاء بالبيانات بشكل دوري وتلقائي.

الهيئة العامة للبترول

أ. الهيئة العامة للبترول هيئة "شبه حكومية" تشكلت بقرار وزاري في شهر ١٠/١٩٩٤. بهدف المحافظة على حقوق السلطة الوطنية في قطاع البترول وهذا يتطلب مرور البترول من قناة السلطة.

ب. يوجد لدى الهيئة نظام خاص وكادر خاص ورقابة مالية داخلية فقط، ولدى الهيئة عدد ١١٠ موظفين يتقاضون مرتباتهم من الهيئة حوالي ٣ مليون شيكل سنوياً تدفع من الأرباح.

جـ. أرباح الهيئة تتأتى من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع وقدرت بـ ٥٠ مليون شيكل عام ٩٦، وسترتفع عام ٩٧ ، أما ضريبة معادلة السعر (البلو) وضريبة القيمة المضافة فتذهب إلى خزينة الدولة مباشرة.

د. يحول ثلث الـ ٥٠ مليون شيكل (إيرادات الهيئة) لوزارة المالية والباقي لحساب خاص للسلطة، وذلك بعد خصم المصروفات الجارية والمرتبات.

هـ. يتحمل مدير عام هيئة البترول الذمة المالية للهيئة كاملة.

و. سعر بيع المحروقات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية هو نفسه كما في إسرائيل وليس واضحاً ما إذا كان الجانب الفلسطيني مضطراً للبيع بهذا السعر.

التوصيات

أ. سرعة تشكيل مجلس إدارة لهذه الهيئة ويتخذ قراراته بأغلبية الأعضاء.

ب. يجب تسجيل الهيئة قانونياً حيث أنها تدخل في عقود يترتب عليها التزامات.

جـ. وضع نظام مالي مُقر من قبل مجلس الإدارة، مع تعيين مدقق مالي من خارج الهيئة يرفع تقريره للسيد الرئيس.

د. لا تتحرك الإيرادات بتوقيع فردي وإيجاد وسيلة مأمونة لضبط حركة الإيرادات وحسن استثمارها.

هـ. تحديد أسعار المحروقات من قبل السلطة، بما يتناسب والاقتصاد الفلسطيني ومؤشراته.

و. التنسيق مع وزارة الصناعة والزراعة في تحديد سعر السولار بما ينعكس إيجابياً على تكلفة الإنتاج الصناعي والزراعي وخفض الأسعار للمستهلك، مع توحيد الإجراءات في الضفة وغزة.

ز. البحث عن مصادر للوقود من غير إسرائيل لتحقيق ريع أفضل للسلطة السعار افضل للمستهلك الفلسطيني.

ح. عدم مشاركة الهيئة العامة للبترول في شركات / محطات بيع المحروقات إلا في الحالات الاستثنائية المبررة سياسياً.

ط. ترى اللجنة أن البنود (أ, ب , جـ , د) يجب أن تنطبق على كافة الهيئات والمؤسسات المماثلة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

المعـــابر

تشرف على المعـابر إدارة عامـة تتبـع الرئيـس بصفتـه وزيـراً للداخليـة وهـي مستقلة إداريـاً وماليـاً، وتشكل المعابر نقاط تماس مـع الجـانب الإسـرائيلي لكـل مـن الرسـميين والمواطنيـن الفلسطينيين، كما أنها تشكل نقاط لقاء بين الفلسـطيني المواطـن والفلسـطيني الرسـمي، حيـث يمر الفلسطيني لأول مرة في التاريخ المعاصر من نقاط حدودية يتعامل عندها مع إجـراءات فلسطينية ينفذها مسؤولون فلسطينيون.

وقد وجدت اللجنة مـن خـلال مقابلاتهـا مـع المسـؤولين فـي العديـد مـن الـوزارات والهيئـات ومدير المعابر أن هناك مشاكل كثيرة على المعابر يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ. السيطرة الفلسطينية على المعابر التي منحتها إياهـا الاتفاقيـات تتـآكل ويتجـه الوضـع إلـى سيطرة إسرائيلية كاملة هناك.

ب. هنـاك مبالغـة فـي عـدد المحطـات التـي يجـب أن يمـر مـن خلالهـا العـابر الفلسـطيني، والبضائع الواردة، خاصة التكرار في إجراءات الفحص مما يثقل على المواطن ويؤثر في نهاية المطاف على أسعار البيع للمستهلك..

جـ. هناك تهريب على المعابر يصل أحياناً إلى مرتبة التهريب المنظم، ويوجد تهريب منظـم وبلا ضوابط بين المستعمرات والمناطق التي تسيطر عليها السلطة الوطنية.

د. تمنع الأجهزة الأمنية تواجد ممثلين لوزارات " التجارة والزراعة والتموين " على المعابر كما أنها تضيق على إدارة الجمارك وتعيق عملها.

هـ. تتدخل وزارة الشؤون المدنية في الإجراءات على المعابر ويشكو الكثيرون من المحابـاة في المعاملة بوساطة الوزارة والأجهزة الأمنية.

و. تتعامل الضابطة الجمركية أحياناً مع المواطنين بطريقة مهينة.

ز. استخدمت إدارة المعابر جزء من الدخل لشراء مبنى وتجهيزه دون إعلام وزارة المالية أو الحصول على اعتماد منها لذلك.

ح. تتدخل الأجهزة الأمنية في عمل المعابر، كما أنها تتدخل في التنسيق مع الجانب الإسرائيلي هناك.

ط. تتقاسم الأجهزة الأمنية السيطرة على المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل وتتعامل كل منها باستقلالية عن الأخرى. فلا سلطة لإدارة المعابر على معابر نحال عوز وصوفا وكارني، بينما يشرف الأمن الوقائي على المعابر الأولى، يشرف الأمن الوطني على معبر بيت حانون، وعلى الكراجات هناك حيث يصل الدخل إلى ثلاث آلاف دولار يومياً.

ي. هناك ما يؤكد ضلوع أشخاص في الأجهزة الأمنية، وليس بالضرورة الأجهزة نفسها في تسهيل دخول السيارات المسروقة وترخيصها أو بيع قطعها.

ك. هناك معلومات عن استغلال بعض المسؤولين للتصريح الذي يسمح لهم بالدخول من المعابر دون تفتيش من أجل إدخال بضائع أو مواد دون إخضاع ذلك للجمرك وبغرض الحصول على مكاسب شخصية تعود بخسائر على الاقتصاد الفلسطيني .

ل. انتقد مدير الجمارك وكيل وزارة المالية لتقصيره في مجال فرض البيان الجمركي في الضفة الغربية.

التوصيات

لما للمعابر من أهمية مالية وأمنية وانسانية وحضارية فإن من الضروري وقف الهد المرّكب متعدد الأشكال الذي اتضح للجنة سواء على صعيد سيادة السلطة أو عوائدها أو أمنها أو إنسانية مواطنيها أو صورتها فلسطينياً وعربياً ودولياً ولإنجاز ذلك توصي اللجنة بما يلي :

أ. المباشرة في السيطرة الفلسطينية على المعابر بما كفلته الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل، ومنع التفاوض على الترتيبات في المعابر دون مرجعية سياسية.

ب. التحقيق المنفصل مع كل من : مدير عام معبر رفح، ومدير عام معبر الكرامة في كل الشبهات ذات الصلة.

جـ. مساءلة الأشخاص في الأجهزة بخصوص تسيهلهم دخول السيارات المسروقة وترخيصها أو بيع قطعها.

د. التحقيق العام في أوضاع المعابر الأخرى.

هـ. وضع حد للمحاباه والمخالفات على المعابر التي تمارسها وزارة الشؤون المدنية.

و. تعزيز قبضة وزارة الداخلية من أجل ضبط الهدر المتعدد الأوجه المشار إليها أعلاه، علاوة على إعادة تشكيل وتنظيم المعابر بما يكفل تحقيق المصلحة العامة على كافة الصعد.

ز. سن قانون ينظم التعامل مع المواد المضبوطة واصدار التعليمات التي تساعد في تنفيذ القانون ومتابعة تطبيقها من قبل جهاز كفؤ.

ح. إتباع سياسة تبديل الأشخاص الذين يعملون على المعابر بشكل دوري.

وزارة التعليم العالي:

أنشئت وزارة التعليم العالي حديثاً بعد فصلها عن وزارة التربية والتعليم ويقوم عملها في الأساس على الإرث القديم الذي خلفه مجلس التعليم العالي. ورد في تقرير هيئة الرقابة العامة ملاحظتان يتيمتان عن جامعة الأزهر في غزة وكلية العلوم والتكنولوجيا في خان يونس ولم تكن هناك ملاحظات حول مؤسسة الوزارة، أو باقي المؤسسات التعليمية الأخرى. وقد قابلت اللجنة وزيرة التعليم العالي واستمعت إلى إيجاز عن عمل الوزارة والرد على ملاحظات هيئة الرقابة توجزها اللجنة فيما يلي :

أ. لدى الوزارة أهداف وهيكلية مقره ووصف وظيفي كامل.

ب. تحاول الوزارة التغلب على المشاكل التي كانت تغلب على عمل مجلس التعليم العالي، والتي منها تضارب المصالح، حيث أن القائمين على المجلس كانوا أنفسهم القائمين على مؤسسات التعليم العالي.

جـ. تعمل الوزارة على وضع خطة خمسية وطنية شاملة للتعليم العالي.

د. لا تزال مؤسسات التعليم العالي تعاني من ضائقة مالية وتبلغ ميزانية التعليم العالي حالياً ٥٠ مليون دولار، تؤمن مجالس الأمناء والأقساط التي تجبى من الطلبة نصفها فقط. وترفض الدول المانحة إعطاء دعم مباشر للجامعات ولكنها مستعدة لدعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية.

هـ. بينما أُنشئت جامعة الأزهر بقرار من السيد الرئيس مما يوحي على أنها مؤسسة حكومية، تجد الوزارة صعوبة بالتعامل معها بهذه الصفة، حيث أن لها مجلس أمناء مستقل.

و. يتعامل نائب رئيس جامعة القدس المفتوحة ـ فرع غزة مع هذا الفرع على أنه مستقل مالياً عن المكتب الرئاسي في القدس.

ز. ذكرت الوزيرة أن الوزارة عاكفة على الاستفسار حول ما يبدو أنه ازدواجية الميزات التي ينالها رئيس جامعة الأزهر بسبب اشغاله عدة مناصب.

ح. هناك مبالغ كبيرة من أموال كلية العلوم والتكنولوجيا في خان يونس، اختفت وقد قررت الوزيرة التوجه إلى القضاء لاسترجاعها لمالية الكلية.

ط. يتصرف بعض السفراء والمسؤولين أو المتنفذين بالمنح التي تأتي عن طريقهم دون الرجوع إلى وزارة التعليم العالي.

التوصيات

أ. إدراج احتياجات دعم موازنة التعليم العالي الرسمي ضمن موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

ب. الإيعاز إلى السفراء الفلسطينيين بتحويل البعثات التي يحصلون عليها لصالح الطلبة الفلسطينيين إلى وزارة التعليم العالي أو مكتب الرئيس.

جـ. تأمين الدعم اللازم لرفد التعليم التقني في البلاد ودعم تطوير الكليات التقنية، وإحياء الدور الذي كانت تلعبه كلية خضوري الزراعية.

د. تقييم فكرة تأسيس جهاز أمن الجامعات لما يمكن أن يتركه وجود مثل هذا الجهاز من انطباع عند البعض عن عدم احترام السلطة للحرية الأكاديمية.

هـ. ضرورة مراعاة الحصافة في عمل الأجهزة الأمنية في الجامعات.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)

أ. تم تأسيس بكدار قبيل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ووضعت هيكليتها وأنظمتها الداخلية آن ذاك .

ب. كانت مرجعية المدير العام لبكدار خلال السنوات الأولى لعملها مجلس المحافظين، وبعد انتخابات المجلس التشريعي تم تعيين المدير العام الحالي محمد اشتيه ومرجعيته السيد الرئيس.

جـ. كان عمل بكدار في البداية يتقاطع مع عمل وزارات كثيرة كالمالية (الرواتب وصندوق هولست) والاقتصاد (دائرة التخطيط الاقتصادي) والتخطيط (التخطيط الهيكلي وتنمية الموارد البشرية) والأشغال العامة (مراقبة تنفيذ مشاريع البنية التحتية) وسلطة الكهرباء (تأهيل شبكات الكهرباء) وسلطة المياه والهاتف والمواصلات ...
وقد تراجع هذا التقاطع مع بدء الوزارات المختلفة في ممارسة صلاحياتها المختلفة، إلا أنه لا يزال هناك بعض التقاطع.

د. بناء على ما أفاد به مدير عام بكدار بلغ مجموع ما وصل للشعب الفلسطيني من معونات الدول المانحة منذ اتفاق اوسلو مليار واحد من الدولارات، ويختلف هذا الرقم عن ذلك الوارد في مصفوفات وزارة التخطيط، حيث المبلغ المذكور هناك ١,٥٥ مليار دولار.

هـ. تشرف جهة خارجية على تدقيق حسابات بكدار، كما تقوم بكدار بتدقيق حسابات المشاريع التي تدعمها وتنفذها جهات محلية.

و. أفاد مدير عام بكدار أن لوزارة التخطيط دائرة رديفة لكل وزارات ودوائر السلطة، وهناك تعارض في الصلاحيات بين بكدار ووزارة التخطيط.

ز. أفاد مدير عام بكدار أنه لا يوجد جهة في السلطة تستطيع أن تعطي الصورة الكاملة عن المساعدات التي تقدم إلى الشعب الفلسطيني.

ح. مع أن بكدار هي مؤسسة من مؤسسات السلطة إلا أنها من الناحية المالية لا تتبع الأنظمة المالية أو كادر السلطة، كما أن لديها ترتيبات خاصة بها فيما يتعلق باقتطاع ضريبة الدخل من موظفيها.

توصيات

أ. تفعيل مجلس المحافظين بعد إعادة تشكيله إذا لزم الأمر لكي يقوم بالإشراف المباشر على عمل المؤسسة ومديرها العام من حيث مناقشة واقرار الموازنة وبرنامج العمل وتعديل الأنظمة ومناقشة تقرير المدير العام.

ب. إزالة التعارض القائم بين بكدار وبين وزارات ومؤسسات في السلطة الوطنية الفلسطينية بحيث يتراجع تدريجياً دور بكدار ودوائرها التي كانت تشكل أنوية " جمع نواه " لمؤسسات السلطة من وزارات وهيئات. وقرار إلغاء بكدار هو قرار سياسي.

ملحق أ : قرار الرئيس بتشكيل اللجنة

١) تتشكل لجنة تحقيق وطنية من الأخوة التالية أسماؤهم وذلك للتحقيق فيما تضمنه تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى أن تنتهي من تقريرها خلال شهر من تاريخه وهم:

١. الأخ د. زكريا الآغا
٢. الأخ د. أسعد عبد الرحمن
٣. الأخ د. سري نسيبه
٤. الأخ د. نبيل قسيس
٥. الأخ ماجد المزيني
٦. الأخ مصطفى مرتجى
٧. الأخ د. أمين حداد

٢) يتولى الأخ الطيب عبد الرحيم، أمين عام الرئاسة، أمانة سر هذه اللجنة.

ملحق ب: جدول لقاءات لجنة التحقيق الوطنية في تقرير هيئة الرقابة العامة

- **الأربعاء: ٩٧/٦/١١ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء أعضاء اللجنة مع رئيس هيئة الرقابة العامة السيد جرار القدوة، وطاقم من هيئة الرقابة.

- **الأربعاء ٩٧/٦/١١ الساعة ٦:٣٠ مساءً:**

لقاء أعضاء اللجنة مع رئيس هيئة الرقابة العامة السيد جرار القدوة، وطاقم من هيئة الرقابة.

- **الخميس ٩٧/٦/١٢ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء أعضاء اللجنة مع بعضهم البعض.

- **الأحد ٩٧/٦/١٥ الساعة ٦:٣٠ مساءً:**

لقاء مع وكيل وزارة المالية د. عاطف علاونة.

- **الثلاثاء ٩٧/٦/١٧ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع وزير المالية السيد محمد زهدي النشاشيبي.

- **الثلاثاء ٩٧/٦/١٧ الساعة ٦:٣٠ مساءً:**

لقاء مع وزير الشؤون المدنية السيد جميل الطريفي.

- **الأربعاء ٩٧/٦/١٨ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع السيد محمد عرفات ، مدير عام الجمارك.

- **الأربعاء ٩٧/٦/١٨ الساعة ٩:٠٠ مساءً:**

لقاء مع وكيل مساعد وزارة المالية السيد أبو أسامة محمد " محمد جرادة ".

• **الخميس ٩٧/٦/١٩ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع وزير الإسكان د. عبد الرحمن حمد وطاقم الوزارة :

١. السيد مروان عبد الحميد وكيل الوزارة
٢. السيد وليد أيوب مدير بالوزارة
٣. السيد زياد البنا مدير بالوزارة

• **الأحد ٩٧/٦/٢٢ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع وزارة الاتصالات:

١. السيد عماد الفالوجي وزير البريد والاتصالات
٢. السيد زهير اللحام وكيل الوزارة
٣. السيد محمد سكيك مدير عام الوزارة
٤. السادة: محمد سمور، ومحمد سليم موظفين بالوزارة ـ قسم المستودعات، حيث قامت اللجنة باستدعائهم، واستمعت لإفادتهم.

• **الأحد ٩٧/٦/٢٢ الساعة ٦:٣٠ مساءً:**

لقاء مع د. نبيل شعث ، وزير التخطيط والتعاون الدولي.

• **الأحد ٩٧/٦/٢٢ الساعة ٨:٠٠ مساءً:**

لقاء مع د. علي شعث، وكيل مساعد وزارة التخطيط والتعاون الدولي منفرداً.

• **الاثنين ٩٧/٦/٢٣ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع وزارة النقل والمواصلات :

١. السيد علي الجعبري	الوكيل المساعد
٢. السيد محمود القواسمه	المدير العام
٣. السيد علي عريقات	مدير عام مالي وإداري
٤. د. جبريل التلباني	مدير عام الأبحاث
٥. السيد عبد الحميد فرعوني	مدير عام الرقابة الداخلية
٦. السيد محمد سليمان	مدير عام العلاقات العامة

- وتم لقاء كل منهم على انفراد.

• **الاثنين ٩٧/٦/٢٣ الساعة ٩:٣٠ مساءً:**

لقاء مع السيد محمد أبو شريعة، رئيس ديوان الموظفين العام.

• **الأربعاء ٩٧/٦/٢٥ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع وزارة الاقتصاد والتجارة:

١. السيد ماهر المصري	وزير الاقتصاد والتجارة
٢. السيد عبد الحفيظ نوفل	مدير عام التجارة الخارجية
٣. السيد ناصر السراج	مدير عام التجارة الداخلية في قطاع غزة
٤. السيد عبد العزيز الأعرج	مدير عام التجارة الداخلي في الضفة
٥. السيد صائب بامية	مدير عام التعاون الدولي والتجاري
٦. السيد عمر الحروب	مدير عام الشركات

• **الأربعاء ٩٧/٦/٢٥ الساعة ٧:٠ مساءً:**

لقاء مع السيد زياد أبـو عيـن، مديـر عـام هيئـة الرقابـة العامـة فـي الضفـة الغربيـة، والسيد فاروق الإفرنجي، مدير عام هيئة الرقابة العامة في غزة.

- **الخميس ٩٧/٦/٢٦ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً**

لقاء مع وزارة التربية والتعليم:

١. د. نعيم أبو الحمص وكيل الوزارة
٢. د. عبد الله عبد المنعم الوكيل المساعد
٣. السيد فائق الحمد الله مدير عام مالي وإداري

- **الأحد ٩٧/٦/٢٩ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع مدير عام الجمارك السيد محمد عرفات والاخوة:

١. السيد محمود محمد الفرا مدير جمارك رفح
٢. السيد صلاح هاشم حميد مدير معبر البضائع ـرفح

- **الأحد ٩٧/٦/٢٩ الساعة ١٢:٠٠ ظهراً:**

لقاء مع السيد نظمي مهنا، مدير عام المعابر.

- **الاثنين ٩٧/٦/٣٠ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع وزير النقل والمواصلات السابق، د. عبد العزيز الحاج أحمد.

- **الاثنين ٩٧/٦/٣٠ الساعة ٦:٣٠ مساءً:**

لقاء مع وكيل وزارة الداخلية السيد أحمد التميمي والوفد المرافق:

١. السيد فتحي رؤوف الحلو مساعد قانوني
٢. السيد مروان شاهين نائب مدير عام الشؤون المالية والإدارية
٣. السيد محمد حسن النجار نائب مدير عام الشؤون المالية والإدارية

• **الثلاثاء ٩٧/٧/١ الساعة ١٢:٠٠ ظهراً**

لقاء مع وزارة الأوقاف:

١. السيد حسن طهبوب وزير الأوقاف
٢. السيد يوسف سلامة وكيل الوزارة
٣. السيد محمد جعفر مدير عام الشؤون المالية والإدارية
٤. السيد محمود النيرب مدير عام العلاقات العامة
٥. السيد شفيق ظاهر مدير مالي

• **الثلاثاء ٩٧/٧/١ الساعة ٧:٣٠ مساءً:**

لقاء مع وزارة التموين:

١. السيد أبو علي شاهين وزير التموين
٢. د. محمد المشوخي مدير عام الإدارة الاقتصادية
٣. د. ناهض النخال مدير عام الدائرة الفنية والمختبرات
٤. السيدة هدى حموده مدير عام العلاقات العامة والتعاون
٥. السيد زكريا المدهون مدير عام الفروع
٦. السيد عبد الفتاح حميد مدير عام الشؤون المالية والإدارية
٧. السيد فؤاد السلول مدير الشؤون القانونية
٨. السيد عبد الحميد القدسي وكيل الوزارة
٩. السيد عادل ساق الله مدير عام الوزارة

• **الأربعاء ٩٧/٧/٢ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع وزارة الزراعة:

١. السيد عبد الجواد صالح — وزير الزراعة
٢. السيد عطا أبو كرش — الوكيل المساعد
٣. السيد درويش بركات — نائب مدير المالية

• **الأربعاء ٩٧/٧/٢ الساعة ١:٠٠ ظهراً:**

لقاء مع وزارة الأشغال العامة:

١. السيد عزام الأحمد — وزير الأشغال
٢. السيد ضيف الله الأخرس — وكيل وزارة الشغال

• **الأربعاء ٩٧/٧/٢ الساعة ٦:٣٠ مساءً:**

لقاء مع رئيس سلطة النقد د. فؤاد بسيسو

مع اللجنة المشرفة:

١. السيد جرار القدوة
٢. السيد محمد أبو شريعة
٣. السيد إبراهيم الدغمة
٤. السيد أبو أسامة محمد
٥. د. أمين حداد

• **الخميس ٩٧/٧/٣ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع وزارة الصحة:

١. د. رياض الزعنون — وزير الصحة
٢. د. منذر الشريف — وكيل الوزارة
٣. د. عماد طروية — مدير عام الوزارة
٤. د. داود الحسن — مدير عام التفتيش

• **الأحد ٩٧/٧/٦ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً في مدينة رام الله:**

لقاء مع د. سمير غوشه ، وزير العمل والسيد إبراهيم أبو اسبيتان، مدير مالي وإداري.

• **الأحد ٩٧/٧/٦ الساعة ٦:٣٠ مساءً:**

لقاء منفرد مع السيد سامي رملاوي، مدير عام وزارة المالية

• **الأحد ٩٧/٧/٦ الساعة ٩:٣٠ مساءً:**

لقاء مع السيد ناصر طهبوب، مدير عام ضريبة القيمة المضافة، والسيد سامي رملاوي.

• **الاثنين ٩٧/٧/٧ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع المهندس يحيى شامية من سلطة الطاقة.

• **الاثنين ٩٧/٧/٧ الساعة ١٢:٠٠ ظهراً:**

لقاء مع السيد عبد الله حجازي، وكيل وزارة السياحة والآثار.

• **الاثنين ٩٧/٧/٧ الساعة ٦:٣٠ مساءً:**

لقاء مع السيد ضيف الله الأخرس، وكيل وزارة الأشغال العامة.

• **الاثنين ٩٧/٧/٧ الساعة ٨:٠٠ مساءً:**

لقاء مع وزارة الإعلام :

١. السيد المتوكل طه وكيل الوزارة
٢. السيد هشام مكي منسق هيئة الإذاعة والتلفزيون
٣. السيد إبراهيم سجدية مدير عام مالي وإداري
٤. السيد شادي خليفة مدير عام بالوزارة

• **الاثنين ٩٧/٧/٧ الساعة ١٠:٠٠ مساءً:**

لقاء مع السيد عريف الجعبري، وكيل مساعد وزارة الأوقاف.

• **الثلاثاء ٩٧/٧/٨ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع وزارة الشؤون الاجتماعية

١. د. ذياب عيوش وكيل الوزارة

٢. السيد وحيد مطير مدير عام الوزارة

• **الثلاثاء ٩٧/٧/٨ الساعة ٦:٣٠ مساءً:**

لقاء مع وزارة العدل:

١. السيد فريح أبو مدين وزير العدل

٢. السيد عاطف الخضري مدير عام بالوزارة

• **الثلاثاء ٩٧/٧/٨ الساعة ٩:٣٠ مساءً:**

لقاء مع السيد عبلة النشاشيبي، مدير عام الموازنة بوزارة المالية.

• **الأربعاء ٩٧/٧/٩ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع وزيرة الشؤون الاجتماعية السيدة انتصار الوزير.

• **الأربعاء ٩٧/٧/٩ الساعة ١٢:٠٠ ظهراً:**

لقاء مع وزارة الحكم المحلي:

١. السيد صائب عريقات وزير الحكم المحلي

٢. السيد إسماعيل أبو شماله وكيل الوزارة

٣. السيد جهاد حمدان مدير عام الوزارة

٤. السيد فوز خليفة مدير عام المالية والإدارية

• **الأربعاء ٩٧/٧/٩ الساعة ٦:٣٠ مساءً:**

لقاء مع دائرة الإحصاء المركزية:

١. د. حسن أبو لبده	رئيس الدائرة
٢. السيد عفيف عبد العزيز	مدير عام المسوح والعمل الميداني
٣. السيد أمين دويدي	مدير دائرة الرقابة الداخلية
٤. السيد عبد الرحمن حطاب	مدير دائرة الشؤون المالية
٥. السيد محمد الأشقر	مدير إداري
٦. السيدة ليندا هاس	متابعة نظام الحاسوب

• **الخميس ٩٧/٧/١٠ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع وزارة الشباب والرياضة:

١. د. أحمد اليازجي	وكيل الوزارة
٢. د. جمال محيسن	وكيل مساعد
٣. توفيق عنان	مدير شؤون إدارية
٤. عبد الناصر وادي	مدير مالي

• **الخميس ٩٧/٧/١٠ الساعة ١:٣٠ ظهراً:**

لقاء مع الأخ حربي صرصور رئيس الهيئة العامة للبترول.

• **الخميس ١٩٩٧/٧/١٠ الساعة ٦:٣٠ مساءً:**

لقاء مع د. محمد اشتيه - بكدار.

• **الخميس ٩٧/٧/١٠ الساعة ٩:٣٠ مساءً:**

لقاء مع الأخت عبلة النشاشيبي، مدير عام الموازنة بوازرة المالية.

• **الاثنين ٩٧/٧/١٤ الساعة ١٠:٣٠ صباحاً:**

لقاء مع وزارة الاسكان ورابطة مقاتلي الثورة القدامي حول موضوع مقالع الرمل:

١. وليد أيوب، مدير أملاك الحكومى بوزارة الاسكان
٢. زياد البنا، المدير المالي بوزارة الاسكان
٣. محمد الغزاوي، رئيس رابطة مقاتلي الثورة القدامي
٤. محمود يوسف ذياب، عضو هيئة ادارية في التنظيم والادارة بالرابطة
٥. طلال عادل الراس، عضو هيئة ادارية وامين صندوق الرابطة

• **الاثنين ٩٧/٧/١٤ الساعة ١٢:٤٥ ظهراً:**

لقاء مع السيد فريج الخيري ، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية.

• **الاثنين ٩٧/٧/١٤ الساعة ٦:٤٥ مساءً :**

لقاء مع وزارة الصحة:

١. د. رياض الزعنون وزير الصحة
٢. د. منذر الشريف وكيل الوزارة
٣. السيد داود الحسن مدير عام التفتيش
٤. السيد ياسر العلمي مستشار قانوني
٥. السيد نصر نصر مدير الدائرة المالية
٦. السيد محمد الزميلي مدير دائرة المستودعات

• **الاثنين ٩٧/٧/١٤ الساعة ٩:٠٠ مساءً:**

لقاء مع السيد نبيل عمرو حول الاذاعة والتلفزيون

• **الثلاثاء ٩٧/٧/١٥ الساعة ١٢:٠٠ ظهراً:**

لقاء مع وزارة التعليم العالي:

١. د. حنان عشراوي وزيرة التعليم العالي

٢. السيد حسام الخطيب مدير التفتيش الداخلي

• **الأربعاء ٩٧/٧/١٦ الساعة ٩:٠٠ مساءً :**

لقاء مع السيد ياسر عبد ربه وزير الثقافة والاعلام.

ملحق جـ : أشخاص تثور حولهم الشبهات نترك للسيد الرئيس طريقة محاسبتهم

١. وزير الأوقاف والمدير والمالي والاداري في الأوقاف
٢. السيد جميل الطريفي، وزير الشؤون المدنية
٣. د. عبد العزيز الحاج أحمد، وزير المواصلات السابق
٤. السيد الياس فريج ، وزير السياحة السابق
٥. السيد فؤاد بسيسو، محافظ سلطة النقد
٦. السيد خالد القدرة، النائب العام السابق
٧. السيد رضوان ابو عياش، رئيس هيئة الاذاعة والتفزيون
٨. السيد المتوكل طه، الوكيل المساعد لوزارة الاعلام
٩. السيد نظمي مهنا، مدير عام المعابر والحدود
١٠. السيد مجدي الخالدي، مدير عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي
١١. السيد محمد سكيك، مدير عام وزارة البريد والاتصالات
١٢. السيد عبد الناصر داود ، مدير عام الحاسوب الحكومي
١٣. السيد خالد حبيب، وزارة الاسكان
١٤. السيد حسن القرشلي، وزارة المواصلات
١٥. مصطفى السعدوني، وزارة الزراعة
١٦. وزارة التموين
١٧. السيد يوسف المقوسي

الملحق د : ممارسات تعزى إلى الأجهزة الأمنية

١. منعت أجهزة الأمن تنفيذ قرار بخصوص وضع ضوابط على استخدام السيارات المعفاة من الجمرك.
٢. تضبط أجهزة الأمن سيارات وبضاعة وسلاح وعمله مزورة ومواد ممنوعة وتبقى هذه في حوزتها.
٣. تسهل بعض أفراد من الأجهزة إدخال السيارات المسروقة والتخلص منها لدى بائعي القطع.
٤. تسهل الأجهزة ترخيص سيارات مسروقة (لوحات أرقام حمراء) أو سيارات غير مسروقة ولكنها معفاة جمركيا، كما أنها تُدخل سيارات باسم السلطة معفاة من الجمارك تم تجهيزها إلى أشخاص في الأجهزة أو إلى مدنيين.
٥. تتدخل الأجهزة الأمنية في صلاحيات الأجهزة المدنية وتحاول الحصول على معلومات عن الموظفين فيها دون الرجوع إلى المسؤول في الجهاز المدني (الوزير أو وكيل الوزارة).
٦. تقوم بعض الأجهزة الأمنية بجمع تبرعات من المواطنين لبناء وتجهيز مقارها وهناك تحسب في هيئة الرقابة العامة من أن هذه الأجهزة تحصل قيمة بعض المواد المتبرع بها من وزارة المالية أو من الإدارة المالية.
٧. يتلقى أفراد في الأجهزة الأمنية والشرطة هداي من تجار بمن فيهم تجار يُشك في التزامهم لقوانين البلاد الخاصة بالاستيراد ودفع الضرائب.
٨. تحصل الشرطة رسوماً لا تدري هيئة الرقابة مجموعها وإلى أين تورد ولصالح من تصرف ومدى قانونيتها، ومنها رسوم نقل السيارة المخالفة، رسوم فك ربط عجلات السيارة، رسوم رخص الأسلحة ورسوم شهادة حسن السلوك.
٩. تتدخل الأجهزة الأمنية بشكل تثير الشبه في أعمال مديرية الجمارك وتقوم أحياناً وبشكل سافر بمنع مسؤولين وموظفين في الوزارات المختلفة في تأدية مهامهم على المعابر.
١٠. السيارات الفارهة التي يمتلكها حتى ضباط صغار ويتحرك قادة الأجهزة الأمنية في مواكب سيارات تسئ إلى وجه السلطة.

ملحق هـ: مؤسسات وهيئات توصي اللجنة بتشكيل مجالس إدارة أو مجالس أمناء لها:

- سلطة النقد
- هيئة البترول
- الشركات الحكومية
- بكدار
- دائرة الاحصاء المركزية
- سلطة الطاقة
- هيئة الرقابة
- أموال الأوقاف

الفهرس: ن

المقدمة 1

الفصل الأول مدخل إلى دراسة الفعل الإنساني 6

المبحث الأول: مفهوم فلسفة الفعل..... 11

المبحث الثاني: نشأة فلسفة الفعل في الفكر العربي الإسلامي..... 20

المبحث الثالث: فلسفة الفعل في السياق الغربي 24

المبحث الرابع: مقتضيات وجوب الفعل 28

الفصل الثاني: سؤال الفعل..... 32

المبحث الأول: سؤال الفعل بين الوجود والعدمية..... 33

المبحث الثاني: الوعي بين العقل والرغبة..... 37

المبحث الثالث: السببية وسبب الفعل..... 40

المبحث الرابع: النية والفعل..... 43

المبحث الخامس: الفعل والوجدان..... 47

الفصل الثالث: الفعل والأخلاق 50

المبحث الأول: الواجب الخلقي 51

المبحث الثاني: الحرية وحرية الإرادة والخلق 56